الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

التقرير الدوري

الحـــادي عشـــر

عن أعمـال اللجنـة الوطنية للتحقيق
في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م

الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

التقرير الدوري

الحـــادي عشـــر

عن أعمـال اللجنـة الوطنية للتحقيق
في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م

المحتويات

أولاً: المقدمة	05
ثانياً: المنهجية	06
ثالثاً: السياق	06
على الصعيد السياسي	06
على الصعيد الأمني والعسكري	07
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي	08
رابعاً: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها	09
الحكومة اليمنية	09
التحالف العربي لدعم الشرعية	10
جماعة الحوثي	11
خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	11
في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات	12
في مجال التحقيق في الانتهاكات	14
أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات	14
ب. جلسات الاستماع العلنية والسرية	18
السلطة القضائية	19
التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية	20
التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان	22
سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة	24
القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني	24
أولاً- قتل وإصابة المدنيين	24
ثانياً : تجنيد الأطفال	34
ثالثاً: زراعة الألغام الفردية	37
رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية	40
خامساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية	43
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	46
أولاً: القتل خارج إطار القانون	46
ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري	52
ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة	57
رابعاً: تفجير المنازل	61
خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير	62
القسم الثالث: الانتهاكات ضد النساء	65
القسم الرابع: ضحايا قصف الطائرات الأمريكية	69
التحديات والصعوبات	71
التوصيات	72

أولاً: مقدمة

بموجب ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالتحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع الأراضي اليمنية من جميع الأطراف بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم " 2140 " لسنة 2014م وكذا قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في اليمن منذ العام 2011م، والتي كان آخرها القرار رقم (A/HRC/RES/51/39) الصادر في 2022/10/6م والذي أكد على ضرورة قيام جميع الأطراف بالتعاون مع اللجنة والرد على استفساراتها وتسهيل وصولها لجميع المناطق، كما أكد على استمرار قيام المفوضية السامية لحقوق الانسان بتقديم دعمها للجنة في المجالات الاستشارية والقانونية والفنية، وبما يسهم في تحقيق أهداف اللجنة وتطوير عملها ،تواصل اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي أُرتكبت بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف.

يأتي إطلاق هذا التقرير في ظل هدنة غير معلنة بين الأطراف، تم الإعلان عن التوصل إليها بداية من قبل المبعوث الأممي هانز غروندبرج بتاريخ 2022/4/2م لمدة شهرين، واستمر تجديدها بشكل غير معلن طوال الفترة الماضية، وعلى نحو ما سنبينه ضمن هذا التقرير، وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي على آخر تطورات حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن، ويتضمن هذا التقرير موجزاً عن أهم أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من 2022/8/1م، وحتى 2023/7/31م، والجهود التي بذلتها في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات في جميع المناطق اليمنية، كما يتضمن بياناً لأعداد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها وإحالتها خلال فترة التقرير، وعلاقتها بالأطراف ذات الصلة بعملها وعرض لعدد من نماذج وقائع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حققت فيها اللجنة، ونتائج التحقيقات التي توصلت إليها، إضافة لأبرز التحديات والصعوبات التي واجهتها اللجنة، والتوصيات الموجهة منها إلى كافة أطراف النزاع والمجتمع الدولي، ولما فيه تعزيز حماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات وتحقيق مبدأ المساءلة وانصاف الضحايا.

يُعد هذا التقرير مكملاً ومتصلاً للتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة وجزءاً لا يتجزأ منها خصوصاً فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانياً: المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجيّة والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة، ومن أهمها الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية والسرية، ووفقاً لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م في الفقرة (ج) من المادة (2) والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

حرصت اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، وتتم عملية الرصد والتوثيق لهذه الانتهاكات بالطريقة المباشرة من قبل راصدي اللجنة المتواجدين في عموم محافظات الجمهورية، إضافة إلى تلقي البلاغات بالانتهاكات من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل إلى مقر اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن أو فرعها في محافظة تعز ومأرب أو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

كما تعتمد منهجية اللجنة على إجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان والاستماع إلى إفادات المبلغين، كما تقوم بالاستعانة بخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي وفقاً لما هو متاح لها والامكانيات التي لديها.

وتُعد آلية النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يشتعل فيها النزاع المسلح إحدى منهجيات العمل التي تقوم بها اللجنة، سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

ثالثاً: السياق

يتأثر وضع حقوق الإنسان سلباً وإيجاباً مع ما يشهده البلد من أحداث وما يمر به من أزمات على كافة الأصعدة، وانطلاقاً من ذلك سنحاول الإشارة هنا إلى بعض أهم المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي أثرت على وضع حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي من أهمها ما يلي:

على الصعيد السياسي:

يمكن القول أن الركود السياسي كان سيد الموقف خلال فترة التقرير، خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، أو ما يُسمى بأنصار الله، حيث لم تعقد أي جولة مفاوضات مباشرة بين الطرفين وذلك بالرغم من تعدد الزيارات التي قام بها مبعوث الأمين العام إلى صنعاء وعدن والرياض ومسقط وعدد من الدول الأخرى.

وتكرار المقابلات التي عقدها مع القيادات السياسية في الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي باستثناء عدد من الاجتماعات التي عقدت بشأن ملف ما يُسمى بالأسرى والمختطفين والذي سبق الاتفاق على إطلاق جميعهم لدى كل الاطراف بموجب اتفاق استوكهولم في نهاية العام 2018م، وفي خطوة يمكن اعتبارها متعارضة، مع هذا الاتفاق الذي يفترض بموجبه إطلاق الجميع تم تبادل حوالي 887 معتقلاً بتاريخ 14 و2023/4/16م وبمشاركة فاعلة من الصليب الأحمر، وكان من ضمن المفرج عنهم وزير الدفاع الأسبق محمود الصبيحي الذي نص أحد قرارات مجلس الأمن على وجوب الإفراج عنه، بالإضافة إلى ناصر

منصور هادي الأخ الشقيق للرئيس عبدربه منصور هادي، وفيما عدى هذه المفاوضات المتعلقة بالأسرى لم يتم عقد أي مفاوضات مباشرة ومعلن عنها بين الأطراف، كما لم يتم تحقيق أي تقدم بشأن تنفيذ باقي النصوص المقررة بموجب اتفاق ستوكهولم والتي من ضمنها فتح الطرقات في مدينة تعز وتسليم المرتبات لجميع الموظفين العاملين في الدولة وغيرها من باقي البنود.

وبرغم توقف المفاوضات بين أطراف النزاع في اليمن منذ فترة، إلا أن الأوضاع السياسية وبالتحديد المتعلقة منها بإمكانية تحقيق السلام في اليمن شهدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يمكن تسميته ببوادر انفراج طفيف تمثلت في عقد عدد من جلسات المفاوضات المباشرة والغير معلنة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي؛ تكللت هذه المفاوضات بزيارة قام بها السفير السعودي لدى اليمن إلى العاصمة صنعاء بتاريخ 2023/4/8م، وبالرغم من إعلان جماعة الحوثي عقب الزيارة عن عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين خلالها؛ إلا أنه تلى ذلك قيام عدد من قيادي جماعة الحوثي بزيارة السعودية لأداء مناسك الحج في مكة المكرمة؛ وهو ما يعني أن الآمال لازالت قائمة في إمكانية استمرار اللقاءات بين الطرفين، وهو ما سينعكس بدوره على آفاق التوصل إلى سلام دائم بين أطراف النزاع في اليمن.

من جانب آخر وعلى صعيد الأوضاع السياسية الداخلية استمر مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية في ممارسة أعمالهم من العاصمة المؤقتة عدن منذ صدور إعلان نقل السلطة، ولم تشهد الساحة السياسية المحلية أي حدث يستدعي الإشارة إليه باستثناء بعض الفعاليات السياسية التي قامت بها بعض الأطراف مثل قيام المجلس الانتقالي الجنوبي 2023/5/3م، بعقد مؤتمر تحت مسمى مؤتمر المصالحة الجنوبية في عدن، والاعلان عن تأسيس مجلس حضرموت الوطني ، والذي أعلن عنه في 2023/6/19م في العاصمة السعودية الرياض.

على الصعيد الأمني والعسكري:

الهدنة:

طوال الفترة التي يغطيها التقرير استمرت الهدنة غير المعلنة بين الأطراف والتي تمت برعاية أممية قائمة نسبياً في جميع الجبهات، وبرغم قيام طيران التحالف بوقف كافة العمليات العسكرية طوال هذه الفترة، فقد شهدت الأوضاع على الأرض عدداً من التجاوزات حصلت معظمها من قبل جماعة الحوثي؛ ومن أهم هذه التجاوزات: استهداف ميناء الضبة في محافظة حضرموت في شهري أكتوبر ونوفمبر 2022م، والذي تسبب في وقف تصدير النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية؛ مما أدى لإلحاق الضرر البالغ بالاقتصاد الوطني وتدني الإيرادات العامة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى ذلك شهدت محافظة تعز عدداً من حوادث القنص والقصف بالطيران المسير في مدينة تعز، ومديريات جبل حبشي ومقبنة وموزع التي نتج عنها سقوط عدد من المدنيين، وتكررت التجاوزات نفسها في مديريات حيس والتحيتا في محافظة الحديدة، بالإضافة إلى حصول عدد من الاشتباكات وتجددها بين حين وآخر في محافظتي الضالع ومأرب.

كما تواصل سقوط الضحايا المدنيين نتيجة انفجار الألغام الفردية في محافظات الجوف ومأرب والحديدة وتعز والبيضاء ولحج والضالع وحجة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة برصد عدد (609) واقعة استهداف للمدنيين قد قامت بها جماعة الحوثي سقط فيها (217) قتيلاً و (502) جريحاً ، ورصد عدد (161) واقعة تفجير ألغام سقط فيها (55) قتيلاً و (124) جريحاً، وسيتضمن تقريرنا هذا بعض من نماذج هذه الوقائع التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها.

أما على صعيد الجانب الأمني: فقد زادت القبضة الأمنية لجماعة الحوثي على جميع الإدارات، والأجهزة الأمنية في كافة المناطق التي تسيطر عليها بما في ذلك أقسام الشرطة، وعقال الحارات، واصبح المشرفون التابعون للجماعة في هذه الأجهزة والإدارات هم أصحاب الكلمة الفعلية وإليهم وحدهم يعود الحق في اتخاذ أي قرار، أو تنفيذه ،وقد أدى هذا الى أن أصبحت أفكار ومعتقدات الجماعة وأدبياتها هي الأساس الذي يتم البناء عليه في توجهات الأجهزة الأمنية ،والإجراءات التي تقوم بها، وانطلاقاً من ذلك أصبح التضييق على الحقوق، والحريات بما في ذلك حرية الرأي، والتعبير والتظاهر وتكوين المنظمات والجمعيات وممارستها لأنشطتها مالم تكن متفقة مع أفكار الجماعة، فيما يتعرض المعارضون من النشطاء، والمواطنين للعديد من أساليب التعذيب، والاعتقال ،والاخفاء القسري ،وكذلك القمع والترهيب والتهديد، بالإضافة إلى تقييد الحركة، والتنقل خاصة للنساء التي فرضت عليهن الجماعة استخراج وثيقة موافقة موقعة من ما يسمى بالمحرم ،كشرط لأي تنقل بين المحافظات، أو إلزام المرأة بمرافقة أحد محارمها الذكور أثناء السفر كما تتعرض الناشطات والاعلاميات لحملات تشويه ممنهجة عبر المواقع والقنوات التابعة للجماعة.

من جانب آخر: تشهد المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها، حالة من الضعف الأمني يعود سببه الأساسي إلى عدم وجود قيادة موحدة لكافة الأجهزة الأمنية وعدم خضوعها للحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، وتفرّد كل طرف من الأطراف المحسوبة على الشرعية بالسيطرة على عدد من المناطق، مع غياب شبه كامل للتنسيق فيما بين هذه الأطراف، وأدى ذلك إلى حدوث العديد من التجاوزات التي تمس الحقوق والحريات للمواطنين منها: الاعتقال التعسفي، والاخفاء القسري، والتعذيب، والحد من حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى عدد من حالات الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

لاشك أن إطالة أمد الحرب واستمرار التدهور الأمني وتجدد الأعمال القتالية والاشتباكات العسكرية في الكثير من المناطق قد أثر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم اليمن، كما أن عدم تفعيل الموارد الإيرادية للدولة ومنع الحكومة من تصدير النفط من خلال استهداف المنشأت النفطية من قبل جماعة الحوثي، وتهديد السفن كما حصل في ميناء الظبة بمحافظة حضرموت، واستمرار وقف إنتاج وتصدير الغاز وقيام جماعة الحوثي باستيراد الغاز من الخارج ووقف شراء الغاز المنتج في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية، بالإضافة إلى عدم توريد الإيرادات الحكومية من جميع المحافظات إلى بنك مركزي واحد، قد أدى هذا كله إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية في اليمن، وهو الأمر الذي ظهرت مؤشراته جلية في استمرار تدهور سعر العملة اليمنية التي وصلت إلى مبلغ يقارب "1500" ريالاً مقابل الدولار الواحد، وقد ترتب على ذلك زيادة أسعار المنتجات والخدمات مما تسبب في زيادة العبء على المواطنين، لاسيما في ظل توقف الكثير من مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع المتوسطة والصغيرة، واستمرار عدم صرف الرواتب لموظفي الدولة في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، نتيجة عدم توريد الإيرادات الحكومية من قبل الجماعة إلى البنك المركزي في عدن، كما أن استمرار رفض جماعة الحوثي لتداول العملة التي قامت بطباعتها الحكومة الشرعية قد تسبب في إيجاد فجوة اقتصادية بين المناطق الخاضعة للحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وترتب عليه زيادة معاناة المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين، بالإضافة إلى استمرار تعرضهم للابتزاز والجبايات غير القانونية التي أثرت بدورها على الوضع الاقتصادي السيء أصلاً والمتردي في كافة المناطق، وبتاريخ 21 فبراير الماضي أعلنت الحكومة اليمنية عن توقيع البنك المركزي اليمني مع المملكة العربية السعودية اتفاقية وديعة بمبلغ مليار دولار لدعم الاقتصاد الوطني, وتعزيز استقرار العملة المحلية.[1]

1- موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ.

وبشكل عام نتج عن التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي تردي في مستوى الخدمات خصوصاً المقدمة من الدولة في كافة المجاملات، لا سيما الصحية والتعليمية والبيئية وحتى شبكات الطرق والاتصالات والوضع المعيشي للمواطنين الأمر الذي تسبب بزيادة معاناة المواطنين ومضاعفة الأعباء الواقعة عليهم وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، ولم تفلح الجهود التي تبذلها بعض المنظمات الدولية العاملة في الغوث الإنساني في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون بسبب شبهات الفساد وسوء الإدارة التي تعاني منها الكثير من المنظمات العاملة في هذا المجال، إضافة إلى ما تتعرض له من عمليات عرقلة ومنع واستيلاء من قبل بعض الأطراف.

رابعاً: التواصل مع أطراف النزاع

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعديد من أنشطة التواصل مع أطراف النزاع، ومن أهمها ما يلي:

الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أخذ التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية أشكال مختلفة وفي مواضيع متعددة، ومنها اللقاءات المباشرة، وتحرير المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة إلى جهات وأشخاص تابعة للحكومة الشرعية، إضافة إلى قيام اللجنة بتقديم العديد من التوصيات إلى الجهات الحكومية بغية تحسين بيئة ووضع حقوق الإنسان.

ومن أهم أنشطة التواصل مع الحكومة والجهات المحسوبة عليها ما يلي:

اللقاءات المباشرة مع الحكومة الشرعية والوزراء وقيادات السلطة المحلية التابعين لها:

- عقد لقاء مع فخامة الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس الرئاسة، بأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق في قصر معاشيق بتاريخ 2022/10/27م، حيث تم خلال اللقاء تسليم التقرير العاشر الصادر عن اللجنة والوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها اللجنة، وخلال اللقاء أصدر الأخ رئيس المجلس الرئاسي توجيه إلى رئيس الحكومة للتعميم على كافة الجهات والوزرات والأجهزة الحكومية بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهامها.[2]
- عقد اللجنة للقاءات مباشرة خلال الفترة أبريل - مايو -يونيو 2023م مع محافظي محافظات وقيادات السلطة المحلية ومدراء الأمن وقادة المحاور العسكرية ومدراء الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية في محافظات عدن والحديدة والضالع وتعز ومأرب وشبوة، إضافة إلى اللقاء مع قائد المنطقة العسكرية الرابعة ورئيس جهاز الأمن السياسي، وقيادة المكتب السياسي للمقاومة الوطنية، لمناقشة عدد من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة لهذه الجهات، ووضع حقوق الإنسان في تلك المناطق، وتسهيل عمل اللجنة والوصول إلى المناطق والضحايا.
- مخاطبات اللجنة مع الجهات التابعة للحكومة الشرعية، لاستكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة لأفراد يتبعون عدداً من الجهات الأمنية والعسكرية:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واتباعاً لآليتها في استكمال التحقيق من خلال استفسار الجهات المنسوب لها الانتهاك، والوقوف على إجراءات المساءلة الداخلية، وضمانات حماية حقوق الإنسان، قامت اللجنة بتوجيه عدد (94) مذكرة رسمية مكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها منها:

2- صورة توجيه فخامة الأخ رئيس المجلس الرئاسي، والتعميم الصادر بموجبه من رئاسة الوزراء (ص76,75)

م	الجهـــــة	مضمـــون المـذكـــرة	رد الجـهة
1	وزير الدفاع	مذكرة حول اعتقال طفل	لم يتم الرد
2	رئيس جهاز الأمن السياسي	مذكرة بشأن إخفاء ضحية	لم يتم الرد
3	محافظ محافظة تعز	مذكرة حول وضع سجن تعز المركزي.	لم يتم الرد
4	محافظ الضالع	مذكرة بشأن اعتقال تعسفي وتدمير ممتلكات	لم يتم الرد
5	مدير أمن عدن	ادّعاء بحجز حرية	تم الرد
6	رئيس مجلس القضاء الأعلى	بشأن تكليف عضو نيابة البحث في شبوة للنظر في قضايا المحتجزين على ذمة البحث.	لم يتم الرد
7	مدير أمن عدن		
8	مدير أمن شرطة محافظة الحديدة	مذكرة بشأن اعتقال تعسفي	لم يتم الرد
9	مدير أمن الضالع	مذكرة حول اعتقال تعسفي وتدمير ممتلكات.	لم يتم الرد.
10	الوحدة التنفيذية للنازحين	تسهيل النزولات الميدانية للمخيمات	تم التجاوب
11	مدير فرع الأمن السياسي-مأرب	مذكرة بشأن 3 ضحايا معتقلين تعسفياً	رد شفهي بشأن ضحية واحد
12	قيادة محور تعز	تحرير عدد (4) مذكرات بشأن وقائع قتل خارج نطاق القانون واعتقال تعسفي ونهب ممتلكات منسوبة إلى أفراد ينتمون للمحور	تم الرد على 3 مذكرات فقط .
13	مدير أمن تعز	تحرير عدد(3) مذكرات بشأن وقائع اعتقال تعسفي وإخفاء قسري	لم يتم الرد عليها
14	مذكرة إلى قائد الشرطة العسكرية تعز	مذكرة للتعاون في تسير وصول الباحثين	تم الاستجابة لطلب اللجنة
15	المركز التنفيذي للألغام في تعز	مذكرة بشان توفير بيانات ضحايا الألغام المتوفرة لديهم	تم الرد والاستجابة
16	رئيس هيئة مستشفى الجمهورية- عدن	مذكرة حول واقعة تعسف إداري	تم الرد
17	مستشفى مأرب العام	تسهيل مقابلة ضحايا الألغام	تم التجاوب
18	قائد المنطقة العسكرية الرابعة	اعتقال تعسفي	تم الرد
19	قائد الحزام الأمني-م عدن	عدد (2) مذكرات اعتقال تعسفي	تم على واحدة.
20	قوات الوية العاصفة	اعتقال تعسفي	لم يتم الرد

التحالف العربي لدعم الشرعية:

واصلت اللجنة الوطنية للتحقيق، اتخاذ إجراءات التحقيق في الوقائع المنسوبة إلى طيران التحالف العربي المرتكبة خلال الفترة الماضية على إعلان الهدنة ولضمان جودة التحقيق قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتواصل مع قيادة التحالف عبر ضابط الاتصال المكلف من قبلهم، لمناقشة عدد من وقائع قصف طيران التحالف حيث قامت اللجنة بتوجيه مذكرة بتاريخ 2023/7/13م، إلى قيادة التحالف بشأن طلب

الـرد على استفسـارات اللجنة المرسـلة إليهم بشـأن عدد (53) واقعةً مـن وقائع قتل وإصابة المدنيين المنسـوبة إلـى طـيران التحالـف التي تحقق فيهـا اللجنة، وقـد تلقت اللجنـة رداً على ذلك من قيـادة التحالف تضمن الإشـارة الـى أنـه قد تـم إحالـة هـذه القضايا الت تـم الاستفسـار عنهـا الى الفريـق المشـترك لتقييـم الحـوادث والجهات المعنية لاسـتكمال الإجـراءات حيال تلك الاستفسـارات.

- وفي وقـت سـابق التقـت اللجنة الوطنيـة في الرياض مـع الفريق المشـترك لتقييم الحوادث لتطوير سـبل التعاون المشـترك وضمان تحقيق المسـاءلة الداخلية ومناقشـة استفسـارات اللجنة المرسـلة للتحالف حـول المعلومـات المتعلقة بعدد مـن الوقائع المنسـوبة لطيران التحالـف، والتي تواصل اللجنـة التحقيق فيها وجمـع أدلتها.
- عقـد بمكتـب اللجنـة الوطنيـة في لقـاءات متفرقـة ضـم رئيـس وأعضـاء اللجنـة الوطنيـة بفريـق لتقييم الحـوادث المشـترك خـلال زيارة الأخير إلـى العاصمـة المؤقتة عدن خـلال الفترة مـن 23-2022/12/27م، قامـت خلالهـا اللجنـة الوطنيـة بتسـهيل لقاء فريـق تقييم الحوادث المشـتركة مـع عـدد (30) ضحية من الجنسـين مـن محافظـات تعـز والحديدة وعـدن ولحج.

جماعة الحوثي:

مواصلـة مـن اللجنـة لجهودهـا في التواصـل مـع جماعـة الحـوثي في العاصمـة صنعـاء، لتحديد ضابـط اتصال يتولـى عمليـة اسـتلام مذكـرات اللجنـة المتعلقـة بالاستفسـارات حـول وقائـع الانتهـاكات المنسـوبة لجماعـة الحـوثي، والـتي تقـوم اللجنـة بالتحقيق فيها والحصـول على رد بشـأنها، تابعت اللجنـة تحرير المذكـرات الموجهة إلـى رئيـس المكتـب السـياسي للجماعـة، وكان آخر هـذه المذكرات المحـررة من اللجنـة المذكـرة المؤرخة في 2023/7/12م، إلا أن الجماعـة وحـتى لحظـة كتابـة التقريـر لـم تـرد على مذكـرة اللجنة بهذا الشـأن، وهـو الإجراء الـذي تتعامـل به الجماعة مع معظم الجهات والمؤسسـات الوطنيـة والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسـان.

- ومـع هذا تسـتمر اللجنة منذ بدايـة عملها في يناير 2016م، وحـتى اليوم في أعمال الرصـد والتحقيق بكافة انتهـاكات حقوق الإنسـان التي وقعـت وتقع في مناطق سـيطرة جماعة الحوثي، عبر باحثيهـا وراصديها في محافظـات أمانـة العاصمة وصنعـاء وحجة وصعدة وذمار وعمـران والمحويت وإب والحديـدة والبيضاء، وفي كافـة المحافظـات الواقعـة تحـت سـيطرة الجماعـة والـذي قامت اللجنـة بمضاعفـة عددهم خلال الفـترة أغسـطس 2022 - يوليو 2023م ، والذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم والاسـتماع إلى شـهادات الشـهود في تلـك المحافظات، إضافة لعمليـة المعاينة لأماكن وقـوع الانتهاكات.

وتأمـل اللجنـة مـن قيـادة جماعـة الحـوثي التعـاون معهـا وتحديـد ضابـط اتصـال للـرد علـى استفسـارات اللجنـة بشـأن الادعـاءات المنسـوبة إلـى الجماعـة وذلـك في أقـرب وقـت.

خـامسـاً: أهــم الأعمــال التي أنجزتها اللجنة

خلال الفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م

تمكـن فريـق اللجنـة وطاقمها العامـل بمختلف وحداته خـلال الفترة التي يغطيهـا التقرير مـن تنفيذ عدد من المهـام والأعمـال الـتي تدخـل ضمن أعمـال اللجنة في الرصـد والتوثيـق والتحقيـق في انتهاكات حقوق الإنسـان، وكذلـك القيـام بالعديـد مـن الأنشـطة الـتي من شـأنها إنجاح عمـل اللجنـة وتطويـر التعـاون بينها وبـين القضاء

والمجتمع المدني لتعزيز وضع حقوق الإنسان، والحد من آثار الانتهاكات على الضحايا، إضافة إلى التهيئة لآليات العدالة الانتقالية ولتفعيل آليات المحاسبة وجبر الضرر وتسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها إلى النيابة العامة، إضافة إلى أنشطة متعددة مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك بموجب خطة اللجنة السنوية.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة في هذا الصعيد ما يلي:

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق:

تشمل عملية الرصد والتوثيق التي يقوم بها راصدو اللجنة على: إجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق المعلومات التي يتم الادلاء بها، وفق المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تم تدريبهم بها، ومن أهمها السرية والتحقق من صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى الموضوعية والحياد، ولهذا تولي اللجنة موضوع الرصد والتوثيق الاهتمام الكبير والمتابعة اليومية، كونه يحقق تواجدها المباشر في جميع المحافظات اليمنية ويضمن الوصول إلى كافة الضحايا.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، استمر راصدو اللجنة البالغ عددهم (42) راصداً وراصدةً في أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا والمرتكبة من جميع الأطراف دون استثناء وفي كافة المحافظات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، وفي جميع المناطق والمحافظات اليمنية، ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة على هذا الصعيد ما يلي:

نتائج أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكنت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر عبر راصديها وراصداتها لما يزيد على (2997) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (31) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان، سقط فيها عدد (3287) ضحية من الجنسين، وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها خلال فترة عملها ابتداء من يناير 2016م وحتى تاريخ صدور هذا التقرير عدد (25511) واقعة انتهاك، بلغ اجمالي عدد الضحايا فيها (48866) ضحية.

استمعت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير- إلى ما يزيد عن (11988) شاهداً ومبلغاً وضحية، واطلعت على حوالي (17982) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

رفع قدرات راصدي ومحققي اللجنة:

حرصاً من اللجنة على بناء قدرات باحثيها من الجنسين، ورفع كفائتهم المعرفية القانونية ومهاراتهم الفنية الميدانية، لضمان جودة مخرجات عملية التحقيق، تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير تنفيذ:

- تنفيذ ورشة تدريبية لمدة يومين للمحققين المساعدين للجنة الوطنية حول النوع الاجتماعي في منتصف ديسمبر 2022م، بتمويل وتنفيذ من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- تنفيذ لقاء دوري لعدد (45) راصداً ميدانياً لمناقشة عدد من إشكاليات العمل الميداني في التوثيق والأدلة

الحديثة «لمدة ثلاث أيام من الفترة 13-15 مارس 2023م، بتمويل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- تنفيذ ورشة تدريبية خلال الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر2022م، في العاصمة اللبنانية بيروت لعدد 39 راصداً وراصدة حول آليات العدالة الانتقالية بتمويل وتنفيذ من المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- عقد ورشة تدريبية لراصدي اللجنة والمحققين المساعدين البالغ عددهم (49) راصداً، وذلك في الأردن لمدة سبعة أيام حول : حول التحقيق بالمصادر المفتوحة خلال الفترة 19-26 يوليو2023م، في الأردن بتنقيد وتمويل المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- تنفيذ ورشة تدريبة لعدد (45) راصداً وراصدة حول « خصوصيات التحقيق والمسائلة في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة 2-28يوليو 2023م ، بتمويل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

جدول يبين أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها، خلال الفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م.

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا			المسئولية		
				رجلاً	امرأة	طفلاً	الحكومة	الحوثي	أخرى
1	قتل وإصابة المدنيين	782	945	673	73	199	94	609	79
2	زراعة الألغام الفردية	161	179	130	9	40	0	161	0
3	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	6	-	-	-	-	2	4	0
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية	23	-	-	-	-	3	18	2
5	التهجير القسري	66	398	-	-	-	0	52	14
6	تجنيد الأطفال	117	137	-	-	137	1	116	0
7	تفجير المنازل	20	-	-	-	-	0	20	0
8	التدمير والأضرار بالممتلكات العامة	15	-	-	-	-	3	6	6
9	التدمير والأضرار بالممتلكات الخاصة	697	-	-	-	-	99	507	91
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	24	25	22	1	2	3	19	2
11	الاعتقال التعسفي	668	929	868	15	46	149	499	20
12	الإخفاء القسري	21	22	22			3	17	1
13	القتل خارج نطاق القانون	67	81	70	2	9	15	35	17
14	التعذيب	20	23	18	5	-	3	15	2
15	المنع من الحركة والتنقل	9	-	-	-	-	4	5	0
16	الاعتداء على المدارس	22	-	-	-	-	1	18	3
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	6	8	8	-	-	6	0	0
18	الاعتداء على الصحفيين وسائل الإعلام	6	-	-	-	-	3	3	0
19	المحاكمات الغير قانونية	18	63	-	-	-	2	16	0

20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	5	-	-	-	0	5	0
22	الاعتداء على المنظمات والنقابات	4	-	-	-	2	2	0
23	التعسف الإداري	19	-	-	-	1	18	0
24	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	-	2	-	1	1	0
25	قصف الطائرات الأمريكية من غير طيار	4	7	-	-	0	0	4
26	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	95	-	-	-	7	78	10
27	استخدام المواطنين دروع بشرية	3	-	-	-	0	3	0
28	المساس بحرية الرأي والمعتقد	4	-	-	-	2	2	0
29	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	91	104	11	54	0	73	18
31	انتهاكات أخرى	22	301	-	-	4	17	4
	الإجـــمـــــالـــي	**2997**	**3287**	**-**	**-**	**408**	**2319**	**273**

ثانياً: في مجال التحقيق في الانتهاكات:

اتبعت اللجنة منذ بدء عملها ووفقاً للقرار الجمهوري المنشئ لها آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق، والتي تهدف إلى إثبات الوقائع، وتحديد المتسببين بها، وفق القوانين الوطنية والمواثيق الدولية المنطبقة على كل واقعة، وبما يضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا وانصافهم.

وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدد من الأعمال المتعلقة بالتحقيق ومنها ما يلي:

أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الإنسان:

في الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة عدداً من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات، بهدف تقييم وضع حقوق الإنسان والتحقيق الميداني المباشر في عدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات والأدلة الميدانية المتوفرة والاستماع إلى الشهود والمبلغين، إضافة إلى زيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز وتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ورصد وتوثيق أي انتهاكات قد تعرضوا لها تمهيداً للتحقيق فيها، والاستماع إلى إفادات ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين والرفع باحتياجاتهم إلى الجهات المختصة، وسنشير هنا إلى أهم أعمال النزول والمعاينة والتحقيقات الميدانية التي نفذتها اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

النزول الميداني إلى محافظة تعز:

نفذت اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير زيارات ميدانية متفرقة إلى محافظة تعز تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية ومنها:

1. النزول إلى مناطق التماس في مديريات صالة وصبر الموادم:

قام فريق اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتوثيق والتحقيق الميداني في وقائع قصف عشوائي وزراعة ألغام لكل من حي الدعوة في صالة وحي بريد الروضة وحي الكمب، تم خلال التحقيقات إجراء مقابلات مباشرة مع عشرات الشهود والضحايا من سكان الأحياء الذين يزيد عددهم عن 342 أسرة.

2. النزول إلى مديرية الصلو جنوب غرب محافظة تعز:

قام فريق اللجنة المكلف خلال الفترة 17-21 فبراير 2023م بالنزول إلى عزل الصيار والقابلة والحود والصيرتين والمقاطرة والضبة في مديرية الصلو ورصد عدد (180) واقعة انتهاك، والاطلاع والمعاينة لعدد من الأدلة والأماكن التي تم فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجاه المدنيين خاصة النساء ومنها استهداف الأحياء السكنية ومنع المساعدات وزراعة الألغام والتهجير القسري وقصف المدارس والاعتقالات التعسفية.

3. زيارة السجن المركزي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء:

اطلع فريق اللجنة على الوضع الحالي للمنشاة، والوضع الذي يعاني منه السجناء والمحتجزون الذين يصل عددهم إلى (1000) نزيل من بينهم (20) نزيلة من النساء، وحاجتهم إلى توفير الغذاء الكافي، والرعاية الصحية وما تسببه بطء إجراءات التقاضي من تراكم للسجناء، إضافة إلى الوضع غير القانوني لقرابة (86) محتجزاً على ذمة النيابة الجزائية المتخصصة و (54) محتجزاً على ذمة القضاء العسكري.

4. زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في الحرب:

عاين أعضاء اللجنة مركز الاحتجاز التابع للاستخبارات العسكرية والذي يتواجد فيه المحتجزون على ذمة الحرب، والاطلاع على أوضاع عدد (119) محتجزاً على ذمة الحرب من محافظات مختلفة، وتقييم أوضاعهم الصحية ومدى تمتعهم بالحقوق المقررة وفق القانون.

النزول الميداني إلى محافظة حضرموت:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن النساء:

قام فريق اللجنة بزيارة كلاً من مركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي في المكلا والذي كان يتواجد فيه أثناء زيارة اللجنة عدد (22) محتجزاً، والسجن المركزي في المكلا الذي يحوي عدد (658) محتجزاً على ذمة قضايا جنائية مختلفة بينهم (12) امرأة و (26) محتجزاً محكومين بقضايا متعلقة بالإرهاب، انتهت فترة محكوميتهم، أُبلغت اللجنة أنه تم لاحقاً الإفراج عن (13) شخصاً منهم، كما تم اللقاء بإدارة السجن وتدوين مطالبهم المتمثلة بتوفير التأهيل والتدريب للسجناء، وقد لاحظت اللجنة أن أوضاع السجن والسجناء أفضل حالاً من حيث التغذية والرعاية الصحية مقارنة ببقية السجون، مع وجود تراكم للسجناء بسبب تأخر النظر والبت في قضاياهم.

2. التحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة:

بتاريخ 2023/1/31م قام أعضاء اللجنة بالنزول إلى منشاة بترو مسيلة للتحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة التي حدثت بتاريخ 2022/11/22م، وفتح محضر تحقيق واستماع لشهود الواقعة من إدارة وعمال الشركة، كما تم الحصول على صور ومقاطع فيديو لآثار القصف، ولم يتم التعاون من قبل إدارة الشركة مع فريق اللجنة في تسهيل النزول إلى مكان القصف.

3. لقاء أعضاء اللجنة مع عدد من الضحايا والكيانات الممثلة عنهم:

خلال تواجد أعضاء اللجنة في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، تم بتاريخ 2023/1/30م، اللقاء مع عدد من ضحايا الاحتجاز التعسفي والاعتداء على التجمع السلمي والحق في حرية التعبير، واستلام شكواهم وتوجيه الراصدين بتوثيق الواقعة ورفعها إلى اللجنة للسير في إجراءات التحقيق فيها.

النزول الميداني إلى محافظة مأرب:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 24-20 مايو2023م نزولاً ميدانياً إلى محافظة مأرب، والتي شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من وقائع الانتهاكات المختلفة، وقد تم أثناء النزول القيام بالأعمال التالية:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء:

للوقوف على أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز بمحافظة مأرب، والاطلاع على الأوضاع القانونية والإنسانية للمحتجزين والسجناء، قام أعضاء اللجنة بمعاينة كلاً من السجن المركزي والبحث الجنائي وقسم النساء في السجن المركزي، حيث بلغ عدد النزلاء في السجن المركزي عدد (657) سجيناً ومحتجزاً بينما بلغ عدد المحتجزين في مقر البحث الجنائي عدد (135) محتجزاً، كما تم الاطلاع على وضع ، عدد (17) سجينة ومحتجزة في قسم النساء، حيث لُوحظ الإزدحام الكبير بالمنشأتين، وقلة النظافة، والحاجة لنقل الجميع إلى المبنى الجديد الذي يتم إعداده ولم يتم الانتهاء منه بعد.

كما قام أعضاء اللجنة بزيارة مقر الأمن السياسي، والاطلاع على أوضاع عدد(182) محتجزاً بينهم (4) نساء والوقوف على ظروف احتجازهم، خصوصاً من حيث حقوقهم القانونية وعدم تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة ومدى حصولهم على التغذية والرعاية الطبية، وكذا من حيث سعة العنابر وتهويتها، وقد قام الفريق بالجلوس والاستماع لحالات عشوائية من المحتجزين والوقوف على أوضاعهم القانونية .

2. افتتاح مكتب مأرب:

لتسهيل الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا في محافظة مأرب التي يتواجد فيها الآلاف من النازحين الذي تعرض معظمهم لانتهاكات خطيرة في القانون الدولي الإنساني في محافظاتهم، وتنفيذ لخطة اللجنة في فتح مكاتب في عدد من المحافظات، قامت اللجنة بتاريخ 23/5/20233م بافتتاح مكتب لها في محافظة مأرب، ودعوة المهتمين والمجتمع المدني في المحافظة للمشاركة في الافتتاح، والدعوة لكافة الضحايا للإبلاغ والوصول إلى مكتب اللجنة مباشرة لتوثيق ما تعرضوا له من انتهاكات.

3. الجلوس مع عدد من المفرج عنهم في صفقة التبادل بتاريخ 16 ابريل 2023م:

خلال تواجد أعضاء اللجنة في مأرب من 10-2023/5/23م، تم الجلوس مع عدد (11) من المعتقلين المدنيين الذين تم الإفراج عنهم ضمن صفقة التبادل بين الأطراف برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ 2023/4/16م، والذين قضوا أكثر من 6 سنوات في مقر الأمن السياسي في صنعاء، وتعرضوا لسلب وتقييد حريتهم وحقوقهم الأساسية، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتم عكس ذلك في ملفات الضحايا التي تم توثيقها من سابق من قبل باحثي اللجنة.

النزول إلى محافظة شبوة:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي في محافظة شبوة:

قام أعضاء اللجنة بمعاينة منشأة السجن المركزي ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي بمحافظة شبوة، وتقييم مدى مناسبتهما لبقاء المحتجزين والسجناء البالغ عددهم (217) محتجزاً وسجيناً على قضايا جنائية مختلفة، والاستماع لعدد منهم، وتدوين مطالبهم المتمثلة في تحسين أوضاعهم وسرعة البت في قضاياهم من قبل النيابات والمحاكم المختصة.

النزول إلى محافظة الضالع:

قام أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق وراصدوها بتنفيذ نزول ميداني إلى محافظة الضالع خلال الفترة 7-9 يونيو 2023م، تم فيها القيام بأنشطة مختلفة تهدف إلى تحسين بيئة مراكز الاحتجاز، وأوضاع المحتجزين والسجناء والتحقيق المباشر بعدد من الوقائع التي تمس الحق في السلامة الجسدية والحرية والكرامة.

1. زيارة السجن المركزي في الضالع:

للوقوف على أوضاع المحتجزين والسجناء بمحافظة الضالع، البالغ عددهم (243) سجيناً ومحتجزاً وتوثيق أهم مطالبهم القانونية، عاين أعضاء وراصدو اللجنة قسمي سجن الضالع المركزي الكائنين في كلٍ من إدارة أمن الضالع ومنطقة سناح، ووقفت اللجنة على احتياجات السجناء وشكاويهم وحاجتهم إلى توفير في الرعاية الصحية، كما تم الجلوس مع عدد (13) محتجزاً على ذمة الجزائية المتخصصة بتهم وقائع اغتيالات ولم يتم التحقيق معهم.

2. زيارة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي:

للاطلاع على مدى مراعاة قيادة الامن السياسي لمبادئ وضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الوطني والمواثيق المصادق عليها اليمن، قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمعاينة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي المتواجد فيه (4) محتجزين، وتوثيق أوضاعهم القانونية ومطالبهم الإنسانية.

3. مقابلة عدد من الضحايا وذويهم من أبناء دار السقمة في الضالع:

قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمقابلة عدد من الضحايا وذي والضحايا من أبناء وسكان قرية أبناء حمر في دار السقمة بالضالع، الذين تم توثيق ما طالهم من ادعاءات انتهاكات تمس الحق في الحرية والكرامة والسلامة الجسدية، وذلك من قبل أحد المنتسبين للواء 30 وآخرين من الكتيبة التي يتبعها المشكو به وقد سارت اللجنة في إجراءات التحقيق في هذه الواقعة.

النزول الميداني إلى الساحل الغربي من محافظتي الحديدة وتعز:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 17 الى 20/يونيو 2023م ، نزولاً ميدانياً إلى مناطق ومديريات الساحل الغربي من محافظتي الحديدة وتعز، والتي شهدت خلال العامين المنصرمين وبهدف التحقيق في عدد من وقائع الانتهاكات وفي مقدمتها قصف الأحياء السكنية وسقوط المقذوفات والاستهداف بالطائرات المسيرة، وكذا انفجار الألغام الفردية التي أدت لمقتل العشرات من المدنيين، إضافة للوقوف على وضع المحتجزين ومراكز الاحتجاز وتقييم احتياجاتها وخلال النزول تم القيام بالأنشطة التالية :

1. معاينة المجمع الحكومي في ذوباب، و (2) من المراكز الطبية وعدد من الأعيان المدنية في مركز ذوباب، واللقاء بعدد من الضحايا في حي الكهرباء:

عاين فريق اللجنة آثار النزاع على المنازل وممتلكات المواطنين في عزل مديرية ذوباب، وما تعرض له كلا من مستشفى ذوباب ومستوصف الجديد في مديرية ذوباب من دمار والذي أدى إلى حرمان المواطنين من الخدمة والرعاية الصحية خاصة النساء اللاتي تضطر الأسر لنقلهن وهن في حالة الولادة المتعسرة إلى مدينة المخا، مما يتسبب في حدوث وفيات وحالات إجهاض وغيرها، من المخاطر على صحة الأمهات والمواليد، كما قام الفريق بمقابلة عدد من ضحايا انفجار الألغام أغلبهم من الأطفال.

2. زيارة مركز الاحتجاز في إدارة أمن مدينة المخا:

عاين فريق اللجنة مركز الاحتجاز التابع لإدارة أمن المخا والذي بلغ عدد المحتجزين فيه عند نزول اللجنة عدد (40) محتجزاً على ذمة قضايا مختلفة، والمكون من (3) غرف غير مؤهلة لأن تكون حتى مكان توقيف، خاصة مع الظروف المناخية المعروفة بارتفاع درجة الحرارة والرطوبة في السواحل اليمنية عامة.

3. زيارة مركز الاحتجاز في مديرية الخوخة:

قام فريق اللجنة بمعاينة مركز الاحتجاز التابع لمديرية أمن الخوخة، والذي بلغ عدد المحتجزين فيه أثناء نزول اللجنة عدد (100) محتجزٍ على ذمة قضايا جنائية مختلفة، حيث وجدت اللجنة أن معظم السجناء والمحتجزين يعانون من تأخر البت في قضاياهم من قبل القضاء، الأمر الذي

أدى إلى زيادة عدد السجناء، مع عدم صلاحية المركز لاستيعاب هذا العدد، خاصة غرفة الاحتجاز الغير إنسانية التي توضع بها النساء، وأوصت اللجنة بضرورة وجود سجن مركزي خاص بمديريات الساحل الغربي.

4. زيارة مركز الاحتجاز في مديرية حيس:

عاين أعضاء اللجنة وضع مركز الاحتجاز التابع لإدارة أمن مديرية حيس، والمتواجد فبه عدد (20) محتجزاً، واستمعت إلى شكوى إدارة المركز بشأن عدم ملائمة المركز ليكون مقراً ملائماً للاحتجاز شأنه شأن بقية مراكز الاحتجاز في مديريات الساحل الغربي.

5. الجلوس ومقابلة عدد من ذوي الضحايا في حيس:

قام أعضاء اللجنة أثناء تواجدهم في محافظة الحديدة، بالجلوس مع عدد من الضحايا وذوي الضحايا من سكان مديرية حيس الذين تعرضوا لانتهاكات مختلفة في النصف الأول من العام 2023م، من بينهم ضحايا تعرضوا لقصف منازلهم بالطيران المسير كما تعرض بعضهم للاعتقال التعسفي ونهب الممتلكات.

6. عقد لقاء مع أعضاء السلطة القضائية:

التقى أعضاء اللجنة ضمن برنامج زيارتهم إلى الحديدة، بكلٍ من رئيس محكمة استئناف الحديدة، ووكيل نيابة الخوخة وحيس والمناطق المحررة من محافظة الحديدة، واطلعت اللجنة على الصعوبات التي يواجهها أعضاء السلطة القضائية والمتمثلة في: عدم اكتمال تعيين باقي قضاة محكمة الاستئناف وصدور القرار من قبل مجلس القضاء بتعيين رئيس للمحكمة فقط ، وهو الأمر الذي يترتب عليه استحالة قيام المحكمة بأعمالها، أو عقد أي جلسات، والأمر نفسه يتعلق بالمحكمة الابتدائية والنيابة العامة الذي اقتصرت قرارات التعيين الصادرة من مجلس القضاء على تعيين رئيس محكمة ابتدائية ووكيل نيابة فقط دون تعيين أعضاء آخرين، وهو ما ترتب عليه تراكم القضايا واستحالة البت فيها.

ب. تنفيذ جلسات استماع:

من ضمن أعمال التحقيق التي قامت بها اللجنة خلال فترة التقرير، تنفيذ عدد من جلسات الاستماع الفردية والجماعية لعدد من ضحايا الانتهاكات في مختلف المناطق والمحافظات ومن أهمها ما يلي:

1. **جلسة استماع لعدد من الصحفيين بمناسبة اليوم الدولي للصحافة:**

مواصلة من اللجنة لاهتمامها بالانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومة، وبمناسبة اليوم الدولي للصحافة، واليوم الدولي لمناهضة إفلات الجناة من العقاب في الجرائم ضد الصحفيين، نفذت اللجنة جلسة مع عدد من الصحفيين الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات مختلفة يتقدمها الإخفاء القسري والاعتقال الغير قانوني والتعذيب والمعاملة الغير إنسانية والمنع من الكتابة، من بينهم الصحفيين الأربعة التي صدرت بحقهم أحكام إعدام من قبل جماعة الحوثي بصنعاء، وتم الإفراج عنهم ضمن صفقة التبادل التي تمت برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ 2023/4/16م، وذلك بهدف تحليل أنماط الانتهاكات والمنهجيات التي أُتبعت في الإضرار بهذه الفئة والتأثير على حرية التعبير.

2. **عقد جلسة استماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال:**

قامت اللجنة خلال الفترة 18-2022/10/25م، بتنفيذ جلسات استماع فردية مغلقة مع عدد (10) من الأطفال الذين تعرضوا للإصابات والتشويه من ضحايا انفجار الألغام وكذلك القصف على المدارس، ضمن تحقيقاتها في الانتهاكات الجسمية الستة المرتكبة بحق الأطفال بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

3. **جلسة استماع لعدد من النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان:**

حرصت اللجنة خلال فترة التقرير على عقد جلسات استماع فردية مغلقة بمكتبها في عدن وفرعها في تعز لعدد (9) من النساء ضحايا القنص وانفجار الألغام والتهجير القسري في محافظات مختلفة منها الحديدة ولحج وعدن وتعز وحجة، تم فيها توثيق الانتهاكات التي تمت بحق النساء من جميع الأطراف والاطلاع على تجارب النساء في الحرب، ومطالبهن المتعلقة بالإنصاف وجبر الضرر.

4. **جلسة الاستماع لعدد من ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب ونهب الممتلكات وتقييد حرية التنقل:**

خلال زيارة فريق اللجنة إلى محافظة مأرب (الفترة 21-2023/5/23م) نفذ فريق اللجنة جلسات استماع مغلقة لعدد (9) ضحايا، ممن تعرضوا للتعذيب والاعتقال التعسفي، بعد احتجازهم لأكثر من ست سنوات في الأمن السياسي في صنعاء، إضافة لتنفيذ جلسات استماع متفرقة في مكتبها في تعز لعدد من ضحايا الاحتجاز التعسفي ونهب الممتلكات وتقييد حركة التنقل من الجنسين، من سكان محافظات المحويت والحديدة وتعز واب وصنعاء، قدم فيها الضحايا شهاداتهم التفصيلية بالانتهاكات التي طالتهم وأثرت على مجرى حياتهم، والسياسات التي أُتبعت بارتكاب تلك الانتهاكات، ومطالبهم في المحاسبة والتعويض.

ثالثاً: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء:

حرصاً من اللجنة على تعزيز وتفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، قامت اللجنة بالعديد من الأعمال والأنشطة مع الجهات المعنية في السلطة القضائية خلال الفترة المشمولة في التقرير ومنها:

1. عقد لقاء في مبنى المجمع القضائي، جمع أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق والقاضي محسن رئيس مجلس القضاء اللقاء بتاريخ 2022/10/06م تم فيها الاتفاق على استمرار التعاون والتنسيق بين اللجنة ومجلس القضاء الأعلى في مجالات: ضمانات إجراءات المحاكمة العادلة، والتجاوب مع

مذكـرات وتوصيـات اللجنـة، واطـلاع رئيـس مجلـس القضـاء الأعلـى على رؤيـة اللجنة بشـأن محاسـبة مرتكـبي الانتهـاكات والمناقشـة الأولية للمحتـوى، ودور اللجنة الوطنيـة للتحقيق في رفع قـدرات القضاء عـبر شركائهـا الدوليين.

2. عقـد لقـاء في مبـنى المجمـع القضـائي، بـين رئيـس وأعضـاء اللجنـة الوطنيـة من جهـة، ورئيـس وأعضاء مجلـس القضـاء الأعلـى مـن جهـة، بتاريـخ 2023/7/31م، تـم فيـه مناقشـة اوجـه القصـور الـتي لامسـها أعضـاء اللجنـة اثنـاء زياراتهـم الميدانيـة الـى عـدد مـن المحافظـات خاصـة محافظـات الحديـدة وتعـز وشـبوة ، وعـدم اكتمـال نصـاب محكمـة اسـتئناف الحديـدة، وعـدم وجـود العـدد الـكافي مـن القضـاة وأعضـاء النيابـات في عمـوم محاكم ونيابات السـاحل الغربي، وكـذا وضع المحتجزين علـى ذمة المحكمة الجزائيـة المتخصصـة في السـجن المركـزي في تعـز، وعـدد مـن القضايـا الهامـة الأخرى.

3. عقـد لقـاءات مع أعضاء السـلطة القضائية في محافظات تعـز والحديدة والضالع ومأرب وشـبوة ولحج وعدن، بمـا فيهم رؤسـاء نيابـات ومحاكم اسـتئناف وابتدائيـة ووكلاء النيابـات الجزائية، تم فيها مناقشـة ملاحظات اللجنـة على زياراتها للسـجون ودور القضـاء في تخفيف اكتظاظ السـجون وكفالة مبـادئ المحاكمة العادلة.

رابعاً: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

تؤمـن اللجنـة الوطنيـة بالـدور الرئيـسي الـذي يقـوم بـه المجتمـع المـدني النشـط والقـوي في حمايـة حقـوق الإنسـان، واحـترام سـيادة القانـون ومسـاءلة مرتكـبي الانتهـاكات والدعـوة إلـى إعمـال الحقـوق، وأهميـة التشـبيك والتنسـيق مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني، ومـن هـذه القناعـة كثفـت اللجنـة مـن تواصلهـا المبـاشر والغـير مبـاشر مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني الفاعلـة في مجـال الرصـد والتوثيـق لانتهـاكات حقـوق الإنسـان ومنـاصرة الضحايـا، وغيرهـا مـن المؤسسـات الأخـرى الـتي تعمـل علـى الحـد مـن الانتهـاكات وتخفيـف أثرهـا علـى الضحايـا، وعكسـت اللجنـة هـذه الاسـتراتيجية في خطتهـا السـنوية وأنشـطتها خـلال الفـترة المشـمولة في التقريـر، والـتي مـن أهمهـا:

ورش العمل:

عقـدت اللجنـة عـدد مـن ورش العمـل المبـاشرة مـع المنظمـات الفاعلـة، بالتزامـن مـع زيـارات اللجنـة الوطنيـة لعـدد مـن المحافظـات، وكـذا في المشـاركات الخارجيـة الدوليـة، بهـدف مراجعـة وضـع حقـوق الإنسـان وتبـادل المعلومـات، وإحالـة الضحايـا مـن المنظمـات المحليـة إلـى اللجنـة لتوثيـق الانتهـاكات المرتكبـة بحقهـم، وضمـان حقوقهـم في المحاسـبة والانصـاف وجـبر الـضرر ، ومـن ذلـك:

- تنفيـذ حلقـة نقـاش مـع المجتمـع المـدني في جنيـف بتاريـخ 2022/9/23م، الانتهـاكات حول اسـتعراض مسـتجدات حقـوق الإنسـان في اليمـن وأعمـال اللجنـة الوطنيـة في الرصـد والتوثيـق والتحقيـق والمسـاءلة علـى هامـش الـدورة (51) لمجلـس حقـوق الإنسـان شـارك فيهـا قرابـة 22 مؤسسـة مجتمـع مـدني محلـي وإقليمـي ودوليـة فاعلـة في مجـال توثيـق الانتهـاكات والمنـاصرة للضحايـا.
- تنفيـذ لقـاء موسـع بتاريـخ 2023/1/30م مـع عـدد مـن منظمـات المجتمـع المـدني العاملـة في مجـال التوثيـق في محافظـة حضرمـوت، والخـروج بتوصيـات تتعلـق بتفعيـل آليـة إحالـة الضحايـا مـن المجتمـع المـدني إلـى اللجنـة الوطنيـة لاسـتكمال أعمـال التحقيـق بالانتهـاكات.

- تنفيذ حلقة نقاش مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة مأرب بتاريخ 2023/5/23م، حول «المساءلة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان»، بمناسبة افتتاح مكتب اللجنة في محافظة مأرب، ومد جسور التعاون مع المجتمع المدني الفاعل بالمحافظة.
- عقد عدد من اللقاءات مع رؤساء وممثلي المنظمات المحلية والدولية في العاصمة المؤقتة عدن، ومحافظة تعز منها نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين، ورابطة أمهات المخفيين، وعدد من روابط الضحايا.
- عمل بيان مطالبة من قبل عدد 190 منظمة محلية ودولية عاملة بحقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقالية بتاريخ 2022/9/23م، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته (51) لاستمرار تقديم الدعم للجنة لأداء مهامها بكونها آلية الحماية الوطنية الفاعلة في اليمن.
- عقد حلقة نقاش بمكتب اللجنة بتاريخ 2023/7/24م بعنوان « الاليات الوطنية لتحقيق المساءلة وانصاف الضحايا « شارك فيها عدد(23) شخصية من الجهات الرسمية العاملة بالتحقيق والمحاكمة و منظمات المجتمع المدني، تناولت فيها عدد من أوراق العمل ، وخرجت حلقة النقاش بعدد من التوصيات المتعلقة بضرورة المساءلة واتصاف الضحايا عبر الاليات الوطنية.
- عقد ورشة عمل افتراضية بتاريخ 2023/7/28م بعنوان: « المساءلة واحترام حقوق الانسان أساس بناء السلام والحفاظ عليه: شارك فيها عدد (56) منظمة دولية ومحلية ومكاتب الأمم المتحدة وعدد من البعثات لدى اليمن خرجت بتوصيات متعلقة باشراك الضحايا في اتفاقات السلام، وتفعيل المساءلة وانشاء محكمة لحقوق الانسان.

التقارير الصادرة عن المجتمع المدني:

قامت اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير بمراجعة التقارير الصادرة عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية ونقابة الصحفيين حول الانتهاكات ووضع حقوق الإنسان، وعكس المعلومات المفيدة منها إلى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد منها، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية.

العمل والتعاون في مجال العدالة الانتقالية:

استمر التعاون والتواصل بين اللجنة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في أبريل 2021م، للاستفادة من الخبرة المقارنة والمعرفة المؤسسية التي طوّرها المركز في مجالات دعم عمليات البحث عن الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة الجنائية الوطنية، حيث نفذ المركز عدد من الدورات التدريبية التأهيلية لراصدي ومحققي اللجنة الوطنية، إضافة إلى تنفيذ ورشة عمل في العاصمة الأردنية عمان لأعضاء اللجنة الوطنية والسلطة القضائية في اليمن حول: تحديد الاستراتيجيات في الملاحقات المحلية لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتعرف على تجارب دول عدة في هذا الجانب، وذلك خلال الفترة 9 - 12 يناير2023م.

والتزاماً من اللجنة الوطنية في التهيئة لفرص العدالة الانتقالية في اليمن ومشاركة منها في بناء السلام الفاعل الشامل باليمن القائم على حقوق الإنسان من خلال مناقشة رؤى حوارات واتفاقات السلام التي يرعاها المبعوث الأممي لدى اليمن وبقية الدول والجهات الإقليمية والدولية، قامت اللجنة بعدد من

الأعمال ومن ذلك: عقد لقاءين بين اللجنة الوطنية للتحقيق ولجنة المصالحة والسلم الاجتماعي، وقيام اللجنة الوطنية برفد هيئة المصالحة في تعز ببيانات التواصل مع ذوي ضحايا الإخفاء القسري التي حدثت في مديريات المدينة طيلة فترة الحرب، لدعم جهود تبادل الأسرى.

شاركت اللجنة في مؤتمر العدالة وسيادة القانون الذي نفذته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عدن خلال الفترة 11-13 ديسمبر 2022م، وعرضها لتجربتها ورؤيتها في المساءلة والعدالة الانتقالية بمعية ممثل عن هيئة المصالحة والتشاور ومكتب النائب العام ومختص العدالة الانتقالية بمكتب المفوضية في جنيف.

الإحالة والحد من آثار انتهاكات حقوق الإنسان:

نظرا للأوضاع الحرجة التي لاحظتها اللجنة على الكثير من الضحايا الذين تم التحقيق في الانتهاكات التي طالتهم، لاسيما المصابين والمشوهين والمبتورين بسبب المقذوفات والألغام، وكذلك المدنيين المحرومين من الغوث الإنساني في مناطق التماس، ولتفعيل مخرجات التواصل مع المجتمع المدني في مجال الإحالة، تم خلال الفترة المشمولة في التقرير إحالة عدد (60) ضحية من الجرحى بينهم 20 من الأطفال لمؤسسة رعاية الأطفال save the children و(14) ضحية لغم إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC للحصول على مساعدة طارئة، و4 حالات إلى DRC واحالة (260) أسرةً في حي الدعوة وكمب الروس في تعز لمؤسسات مجتمع مدني عاملة بالإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية بما فيها مركز الملك سلمان ومؤسسات رسالتي ووقف الواقفين ودروب النور.

خامساً: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بوضع حقوق الإنسان في اليمن، والمجتمع الدولي:

1. فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن:

التقى رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية بمكتبهم في العاصمة المؤقتة عدن بفرق لجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن، وذلك بتاريخ 2023/5/27 ، تم مناقشة مستجدات حقوق الإنسان في اليمن خاصة أثناء الهدنة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالوقائع التي يتابعها فريق لجنة العقوبات منها الانتهاكات في الجانب الاقتصادي وتجنيد الأطفال وزراعة الألغام.

2. المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

تنص قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن منذ العام 2015م وحتى الدورة (51) في أكتوبر 2022م، على قيام المفوضية بتقديم الدعم للجنة الوطنية للتحقيق في مجال رفع القدرات والدعم الاستشاري والقانوني والتقني باعتبارها الجهة المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان وسكرتاريته العامة وعليها يقع تعزيز حقوق الإنسان في العالم، خاصة في الدول التي يتواجد فيها مكاتب للمفوضية السامية، ومن هذا المنطلق بُنيت العلاقة بين اللجنة الوطنية وبين مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، حيث عقدت عدة لقاءات في مكتب اللجنة في عدن بين أعضاء اللجنة ومدير مكتب المفوضية في اليمن، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت المفوضية ورشة تدريبية لعدد(9) محققين مساعدين حول النوع الاجتماعي، كما قامت بتمويل عدد (2) لقاءات تيسير بين اللجنة وراصديها البالغ عددهم (44) راصداً وراصدةً، الأول خلال الفترة 13-15 مارس 2023م والثاني خلال الفترة 28-2023/7/30م، إضافة إلى توفير خبير قانون دولي إنساني لمدة (6) أشهر لصالح اللجنة الوطنية للتحقيق، وكذلك خبير عسكري يقدم الدعم الخبراتي الفني في مجال الأسلحة في التحقيقات التي تقوم بها اللجنة.

3. السفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن:

بهدف تعريف المجتمع الدولي واطلاعه على مستجدات حقوق الإنسان في اليمن والجهود التي تبذلها اللجنة في مجال توثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، وغيرها من مجالات المساءلة والانصاف، ورغبة من اللجنة في توسيع آليات التعاون مع هذه الجهات بما يعزز من تحقيقها لأهدافها، قامت اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير بعدد من اللقاءات الجماعية والفردية مع سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المهتمة بوضع حقوق الإنسان في اليمن ومنها ما يلي:

- عقد لقاء مع رئيس البعثة الهولندية في جنيف بتاريخ 2022/9/22م: عبر فيها السفير عن اهتمام هولندا وتفهمها للعمل المهم الذي تقوم به اللجنة وأهمية جمع المعلومات وحفظ الأدلة كونها تؤدي إلى إيجاد العدالة والانصاف وأملها أن تساعد تقارير اللجنة في إنهاء الحرب وتفادي الانتهاكات مستقبلاً ،إضافة الى اللقاء مع نائبة السفير الهولندي والملحق السياسي بتاريخ 2023/7/20، لمناقشة اعمال اللجنة المتعلقة بالعدالة الانتقالية.
- بتاريخ 2022/9/23م، التقى رئيس وأعضاء اللجنة بالسفيرة الأمريكية في جنيف ميشيل تايلور، تم فيها مناقشة جوانب حقوق الإنسان في اليمن وأدوار اللجنة بالتحقيق بالانتهاكات والتهيئة لإنصاف الضحايا، وأهمية وجودها كآلية وطنية كونها تساعد في مراقبة وضع حقوق الإنسان في اليمن وضمان عدم الإفلات من العقاب.
- لقاء اللجنة الوطنية مع بعثة الاتحاد الأوربي في جنيف بتاريخ 2022/9/21م بحضور ممثل كلٍ من الاتحاد الأوروبي في جنيف والبعثة الهولندية وملف حقوق الإنسان في بلجيكا ومختصة حقوق الإنسان في بعثة هولندا وبعثة فرنسا والملحقية الأيرلندية والبعثة البرتغالية ولوكسمبرج.
- لقاء اللجنة الوطنية مع البعثة العربية في جنيف بتاريخ 2022/9/21م، هامش مشاركة اللجنة بالدورة (51) لمجلس حقوق الإنسان، أكد خلاله السفراء على دعمهم وتقديرهم لجهود التي تبذلها اللحنة الوطنية.
- عقد لقاء موسع مع سفراء الدول لدى اليمن بحضور أكثر من (40) سفيراً ودبلوماسياً بسفارة اليمن في الرياض بتاريخ 2022/11/27م، فيها عرض تقرير اللجنة العاشر ومناقشة آلية عمل اللجنة.
- لقاء اللجنة مع السفير الهولندي لدى اليمن بمكتبه في الأردن بتاريخ 2023/1/11م، مناقشة طبيعة ومستوى العلاقة الحالية بين القضاء واللجنة، وأسباب تأخر بت القضاء وتحركه في الملفات المحالة للجنة، واهتمام هولندا بتعزيز آليات التوثيق والمساءلة واختصاص اللجنة الوطنية بهذا الدور وقطعها لشوط كبير في هذا المجال.
- عقد لقاء في عدن بتاريخ 2023/1/18م، مع كلٍ من الملحق السياسي للسفارة البريطانية لدى اليمن، ورئيس القسم السياسي بالسفارة البريطانية، تم خلاله الوقوف على زيادة جهود اللجنة في الوصول إلى الضحايا خاصة مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بالرغم من الهدنة الإنسانية وربط التحقيق بعملية المساءلة من خلال التعاون مع القضاء في التهيئة لبدء محاكمات.

سادساً: في مجال إصدار البيانات الصحفية الشهرية والتقارير الداخلية:

استمرت اللجنة في ربط الرأي العام المحلي والدولي بنتائج أعمالها بشكل منتظم، من خلال إصدار البيانات الصحفية الشهرية، وكذلك البيانات الصادرة بالتزامن مع عدد من المناسبات الحقوقية

العالمية، حيث أصدرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد(10) بيانات صحفية منها ما يتعلق بأعمالها الشهرية في التحقيق، إضافة لنشر أخبار متعلقة بنزول اللجنة الميداني ومعاينتها لعدد من مناطق سقوط ضحايا الانتهاكات، أكدت اللجنة من خلالها على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد المرأة وعدم إفلات الجناة من العقاب، هذا بالإضافة إلى بيان ختامي توضيحي أصدرته اللجنة يبين نتائج أعمالها خلال العام 2022م.

سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

- **القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:**

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديداً أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع هي الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه والإلتزام به من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949م، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كلاً الأطراف ملزمة أيضا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبادئ التمييز والتناسب، والإنسانية وحماية المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وسيعرض التقرير فيما يأتي نماذجاً لعدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها والمرتكبة من كافة الأطراف:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

تحرص اللجنة بشدة على ضمان حماية الشهود والمبلغين والضحايا، وتقدر كثيراً حساسية المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وخصوصيتها، وتراعي ذلك عند اختيارها للقضايا التي تنشرها كنماذج في تقاريرها الدورية، وانطلاقاً من ذلك كان اختيار اللجنة لنماذج القضايا التي انتهت من التحقيق فيها في عدد من أنواع الانتهاكات والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: قتل وإصابة المدنيين:

أولت اللجنة هذا النوع من الانتهاكات حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق، كونه يمثل اعتداء على الحقوق الأساسية المحمية، ولما لهذا الانتهاك من آثار سلبية، سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية، والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (782) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (288) قتيلاً منهم (21) امرأة، و(48) طفلاً، و(657) جريحاً منهم (151) طفلاً و(52) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

- عدد (217) قتيلاً وقتيلة وعدد (502) جريحًا وجريحة منسوبة لجماعة الحوثي.
- عدد (55) قتيلاً وقتيلة، وعدد (96) جريحاً وجريحة سقطوا نتيجة لضربات طيران التحالف العربي والقوات الحكومية.

أ. نماذج من وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي

1. واقعة قصف منزل عبد الباسط محمد عبد اللطيف - مديرية موزع محافظة تعز بتاريخ 2023/04/22م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تمام الساعة (01:00) بعد الظهر بتاريخ 2023/04/22م، ثاني أيام عيد الفطر، سقط مقذوف ناري على منزل المواطن عبد الباسط الحبيشي الكائن في قرية المجش الأعلى بمديرية موزع محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم طفلان وإصابة ثمانية آخرين بينهم طفل.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	محمد عبد الباسط محمد عبد اللطيف	20 عاماً
2	مريم عبد الباسط محمد عبد اللطيف	6 أعوام
3	نجوى حسان مقبل بجاش	10 أعوام

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	أسامة عبد الباسط محمد عبد اللطيف	22 عاماً
2	فكري عبد الحفيظ محمد عبد اللطيف	19 عاماً
3	سعيد طالب أحمد	55 عاماً
4	أحمد سعيد طالب	35 عاماً
5	أسامة سعيد مهيوب	25 عاماً
6	شهاب سعيد مهيوب	30 عاماً
7	عبد الغفار عبد الله محمد	25 عاماً
8	محمد عبد الغفار عبد الله	3 أعوام

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو الذي سجلها الفريق وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ح. م. ب) و(ف. ع.م.ع) و (ع.م .ع) فإنه وفي حوالي الساعة (01:00) ظهراً بتاريخ 2023/04/22م، والذي صادف ثاني أيام عيد الفطر المبارك ، وأثناء ما كان يتواجد المواطن عبد الباسط محمد عبد اللطيف في ديوان منزله بمعية أسرته وبعض أقاربه الذين جاؤوا لمعايدته كما هو معمول به في العادات اليمنية في مناسبات الأعياد، سقط فجأة مقذوف ناري على الغرفة التي يتواجد فيها أفراد الأسرة وسمع الجيران الانفجار وشاهدوا الدخان يعلو من المنزل، وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم طفلان، وإصابة (8) آخرين كانوا متواجدين في المنزل، إضافة لأضرار كبيرة في المنزل، وعند وصول الجيران

إلى المكان صدمتهم المشاهد المرعبة للضحايا حيث شاهد الجيران الطفل محمد عبد الباسط، وبقايا مخه خارجة من رأسه، كما شاهدوا الطفلة مريم مقطعة وموزع على جسمها شظايا متفرقة والدماء تسيل منها، إضافة إلى سقوط باب الغرفة فوق جسدها، ووجدوا أيضاً ثمانية من الضحايا بينهم طفل مصابين بإصابات متفرقة، وعلى الفور استدعوا سيارة الإسعاف التابعة للمقاومة الوطنية وتم إسعاف الجرحى إلى مستشفى أطباء بلا حدود في مدينة المخا، ونقل القتلى إلى المستشفى السعودي في المخا، وقد أفاد الشهود أنه لا يوجد في القرية عند حصول الانفجار أي أشخاص غرباء أو مسلحين ولا مواقع عسكرية، وأن القصف كان من اتجاه الشمال الشرقي من اتجاه منطقة البرح التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه المقذوف وبقايا المقذوف التي تم معاينتها من قبل الخبير العسكري التابع للجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا تبين للجنة بأن السلاح المستخدم كان عبارة عن قذيفة موجهة تم إطلاقها بواسطة مدفع هاوتزر عيار 155/152مم، وأن مكان الإطلاق كان من الجهة الشمالية الشرقية للمنزل ومن مسافة لاتزيد عن 2,7 كم التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، وأن القذيفة يرجح أنها من نوع كراستوبول الروسية والتي تنتجها إيران تحت مسمى بصير، والتي تمتلكها جماعة الحوثي وبناء عليه، واستناداً لما تقدم فإن الثابت لدى اللجنة أن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة البرح وقيادتها في محافظة تعز بقيادة المدعو اللواء عبداللطيف حمود يحي المهدي قائد المنطقة العسكرية الرابعة التابعة للجماعة والمدعو العميد أحمد عبدالله الشرفي قائد محور تعز التابع للجماعة والعقيد سعيد مرشد سمنان قائد المدفعية في تعز .

علماً أن واقعة القصف تمت خلال فترة الهدنة المعلنة من قبل الأمم المتحدة.

2. واقعة استهداف (38) ضحية من المدنيين بمنطقة خط المطار- مديرية المدينة- منطقة الروضة – محافظة مأرب ،بتاريخ 3/ 10/ 2021 م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه بتاريخ 3/ 10/ 2021م عصر يوم الأحد، تعرضت منطقة خط المطار- مديرية المدينة – محافظة مأرب لقصف صاروخي متعدد؛ مما أدى إلى مقتل وإصابة (38) ضحية من المدنيين والإضرار بممتلكاتهم.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (ع. ح .ع) و (ب. أ .م) و(م. ح. أ) فإنه وبتاريخ 3/ 10/ 2021م، وفي عصر يوم الأحد تمَّ استهداف منطقة الروضة الكائنة في مديرية المدينة - محافظة مأرب؛ الذي يقطن فيه سكان جميعهم من المدنيين ولا يوجد في نطاقها أي هدف عسكري، تفاجأ السكان بسقوط ثلاثة صواريخ بالستية.

حيث وقع الصاروخ الأول بالقرب من مخيم الميل الذي يقطن فيه النازحون، في حين وقع الصاروخان الآخران في حي سكني بالروضة، مما أثار الهلع والرعب بين أوساط المدنيين الساكنين في تلك المنطقة وتسبب في خسائر في الأرواح البشرية؛ حيث أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال وإصابة (25) آخرين بجروح بليغة ومتعددة؛ تمَّ على إثرها إسعافهم إلى هيئة مستشفى مأرب العام ومستشفى الجفرة ومستوصفات وعيادات طبية أخرى في المدينة لتلقي العلاج . كما نجم عن سقوط هذه الصواريخ تضرر عدد من المنازل ومركبات المدنيين.

أسماء الضحايا:

م	الاسم	العمر	الحالة	م	الاسم	العمر	الحالة
1	الطفل رداد فيصل أحمد	10	قتل	20	أماني أحمد يحيى	16	إصابة
2	الطفلة غزلان فيصل أحمد	15	قتل	21	طائفة زيد سنان	35	إصابة
3	الطفل ريان يحيى علي	1	قتل	22	آية علي ناصر	35	إصابة
4	الطفل عارف علي عبده العقبي	13	إصابة	23	أصيل خالد صالح مشعوف	30	إصابة
5	الطفل عبدالمجيد عبدالله محمد	12	إصابة	24	نسيبة محمد حسن الخدري	20	إصابة
6	الطفل ناصر عمير معجب الصلاحي	12	إصابة	25	عبد الله يحي محمد وثاب	50	إصابة
7	الطفل سام محمد حسن الخدري	10	إصابة	26	محمد عبد الله يحي وثاب	20	إصابة
8	الطفل نسيم محمد حسن الخدري	12	إصابة	27	رواء أحمد مسعود البارق	35	إصابة
9	الطفل حماس محمد حسن الخدري	15	إصابة	28	عصماء عبد الكريم مسعود	30	إصابة
10	الطفل إسماعيل أحمد مسعود البارق	13	إصابة	29	جهاد عبد الله يحي محمد وثاب	24	إصابة
11	الطفل فيصل أحمد مسعود البارق	10	إصابة	30	أحمد هملان حسن مكفح	42	إصابة
12	الطفل نبيل حسن قائد	12	إصابة	31	ملوك علي صالح وثاب	45	إصابة
13	الطفل حسان حسين صالح قاسم	8	إصابة	32	عبد الله عبد الله صالح وثاب	18	إصابة
14	الطفل أسامة محمد الخدري	10	إصابة	33	سمية حميد علي نعمان لطف	22	إصابة
15	الطفل خليل عبد الله يحيى محمد وثاب	12	إصابة	34	نضال علي مهدي الحمدي	24	إصابة
16	الطفل معاذ عبد الله يحي وثاب	10	إصابة	35	محمد عبد الكريم مسعود	23	إصابة
17	الطفلة صفاء عبد الله يحي وثاب	8	إصابة	36	محمد حسن الخدري	55	إصابة
18	سهام سهيل محمد سلمان	5	إصابة	37	سيئون عبد اللطيف البارد	35	إصابة
19	الطفلة أريج حامد العامد	8	إصابة	38	محمد حسين صالح مشعوف	25	إصابة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود والضحايا الذين استمعت لهم اللجنة، وما احتواه ملف القضية من معلومات وصور، فقد ثبت لدى اللجنة أن الصواريخ تمَّ إطلاقها من قبل جماعة الحوثي، وأن قيادة جماعة الحوثي المشرفة على محافظة مأرب ممثلة بالمحافظ المعين من قبلها علي محمد طعيمان وقائدها العسكري مبارك صالح المشن الزايدي، هم المسؤولين عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3. واقعة قصف منزل أحمد أبكر في قرية الرون - مديرية حيس - محافظة الحديدة بتاريخ 2022/06/26م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة (07:00) مساءً بتاريخ 2022/06/26م، سقطت قذيفة على منزل المواطن أحمد أبكر الكائن في قرية الرون مديرية حيس/ محافظة الحديدة، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (6) مدنيين آخرين بينهم امرأة وخمسة أطفال.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	أيمن عبده أحمد أبكر	7 أعوام

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	معاذ علي أحمد أبكر	7 أعوام
2	فرح محمد أحمد أبكر	5 أعوام
3	روعة عبده أحمد أبكر	4 أعوام
4	زهراء أحمد أبكر	50 عاماً
5	رمضانة عبده أحمد أبكر	13 عاماً
6	وداعة عبد الله داود صالح	8 أعوام

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة وما احتواه الملف من صور ومقاطع فيديو الذي سجلها الفريق عند قيامة بالنزول، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ع. ا. ا. ن) و(ع. م. م. س) و (س. م. ح) فإنه وفي حوالي الساعة (07:00) مساءً بتاريخ 2022/06/26م، وأثناء ما كان أطفال المواطن أحمد أبكر يلعبون في حوش منزلهم الكائن في قرية الرون مديرية حيس محافظة الحديدة، والتي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، تم استهداف المنزل بمقذوف ناري، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (5) أطفال آخرين وامرأة، وبمجرد سماع صوت الانفجار هرع الجيران إلى مكان الواقعة، وقاموا بنقل وإسعاف الأطفال الضحايا إلى المستشفى الميداني في حيس لعمل الإسعافات الأولية ومن ثم تم نقل المصابين إلى مستشفى أطباء بلاحدود في المخا، وقد شاهد وسمع الجيران وأبناء القرية الطيران المسير وهو يحوم في السماء كما تمت مشاهدته فوق المنزل أثناء القصف، وكذلك وهو يغادر بعد القصف باتجاه منطقة مديرية الجراحي التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، والمنزل محل الاستهداف يتواجد بتجمع سكاني في قرية أغلب سكانها من الأقارب وقليل من النازحين، ولايوجد بالقرية أي تواجد لهدف عسكري، وتبعد أقرب نقطة عسكرية عن القرية حوالي 5 كيلو متراً، كما أن القصف تم خلال فترة الهدنة المعلنة من قبل الأمم المتحدة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه المقذوف، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، وما احتواه ملف القضية من صور وتقارير ومقاطع فيديو تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي جماعة الحوثي المتمركزة في مديرية الجراحي بمحافظة الحديدة بقيادة المدعو يوسف المداني المعين من قبل جماعة الحوثي قائداً للمنطقة، والمدعو مطهر يحي حسن الهادي المعين مشرف للمربع الجنوبي لمديريات جنوب الحديدة.

4. واقعة قصف حي الروضة - مديرية القاهرة محافظة تعز بتاريخ 2022/07/23م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تمام الساعة (05:30) مساءً، بتاريخ 2022/07/23م، سقطت قذيفة على حي الروضة بمديرية القاهرة في محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة 11 طفلاً آخرين.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	البراء مراد عبد الله	6 أعوام

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	ليان مراد عبد الله الشريف	8 أعوام
2	يوسف تميم أحمد محمد	8 أعوام
3	بشرى تميم أحمد محمد	4 أعوام
4	هدى تميم أحمد محمد	3 أعوام
5	سندس أحمد محيي الدين	11 عاماً
6	أحمد حمزة عبد الواسع شداد	12 عاماً
7	ملاك أنس عبد الواسع شداد	6 أعوام
8	محمد أنس عبد الواسع شداد	3 أعوام
9	رهف أسامة عبد الواسع شداد	3 أعوام
10	محمد عمر عبده قاسم	عامان
11	تركي عمار محمد	6 أعوام

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو التي سجلها الفريق الذي قام بمباشرة النزول بعد حصول القصف بوقت قصير، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ت.ا.م. س) و(م. م. ع. ح) و (و. خ. ق) فإنه وفي حوالي الساعة (05:30) مساءً بتاريخ 2022/07/23م، وحين كان عدداً من أطفال حي الروضة يلعبون بالشارع جوار منازلهم سقطت قذيفة هاون في المكان الذي يلعب فيه الأطفال، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (11) طفلاً آخرين، كما أدى الانفجار إلى إثارة الرعب والخوف لدى المارة والسكان في المنازل المجاورة، ووفقاً لمعاينة فريق النزول وإفادة شهود الواقعة من السكان أن الحي تجمع سكني ولا يوجد فيه أي مواقع عسكرية أو تواجد لمسلحين ويبعد عن خطوط التماس والمواجهات قرابة (2) كيلو، كما أن الوضع كان هادئاً قبل سقوط القذيفة ولاتوجد أي أصوات إطلاق رصاص أو مواجهات مسلحة في ضواحي المدينة بسبب اتفاق الهدنة الذي بدأ في أبريل 2022م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه المقذوف والشظايا التي تم جمعها من المكان ومعاينتها من قبل الخبير العسكري التابع للجنة، وكذلك ما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة شرق مدينة تعز بقيادة المدعو اللواء حمود يحيى المهدي قائد المنطقة العسكرية الرابعة واللواء حمود مدهش قائد اللواء 22 ميكا التابع للجماعة، والمدعو حسين الضلعي قائد الجبهة العسكرية في شرق تعز.

ب. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على القوات الحكومية وطيران التحالف العربي:

1. واقعة قصف منزل عبد الله عبده حمود في قرية الشرف مديرية الصلو بتاريخ 2016/10/29م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (05:30) صباحاً بتاريخ 2016/10/29م، سقط مقذوف ناري على منزل عبد الله عبده حمود في قرية الشرف مديرية الصلو محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل 11 شخصا بينهم 4 أطفال وجميعهم من أسرة واحدة كانوا متواجدين داخل المنزل.

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	درية عبد الله عبده حمود	55 عاماً
2	عمر عبد الله عبده حمود	9 أعوام
3	عائشة عبد الله عبده حمود	8 أعوام
4	منصور عبد الله عبده حمود	26 عاماً
5	فائزة عبد الله عبده حمود	35 عاماً
6	ميرفت عبد الله عبده حمود	22 عاماً
7	كاتبة عبد الله عبده حمود	25 عاماً
8	منار عبده سعيد	8 أعوام
9	خيرية عبده شرف	55 عاماً
10	عبد الله عبده حمود الشهاب	60 عاماً
11	ناصر عبد الله عبده حمود	12 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ا. م.ق.ع)، و(ق. ع. ع) و(ع. محمد ع. س)، فإنه وفي حوالي الساعة (05:30) فجراً من يوم السبت بتاريخ 2016/10/29م، قام طيران التحالف بقصف منزل المواطن عبد الله عبده حمود في قرية الشرف وبداخله رب الأسرة عبد الله عبده حمود وزوجته وأولاده من الزوجة الأولى والثانية وزوجة إبنه، مما أدى إلى مقتلهم جميعاً وعلى الفور وبمجرد سماع دوي الانفجار هرع الجيران إلى منزل المذكور ووجدوا الضحايا مجرد أشلاء تم إخراجها من بين أنقاض وركام المنزل الذي كان مكوناً من دورين وتم تدميره تماماً، ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول، وما ورد في إفادة سكان القرية الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، فإنه لم يكن هناك أي مواقع عسكرية في المنطقة وكانت أقرب نقطة عسكرية تابعة لمسلحي جماعة الحوثي تبعد حوالي (500) متر عن المنزل الذي تم استهدافه.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، وما تضمنه تقرير الفريق الميداني، وأقوال ذوي الضحايا، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا الوثائق والتقارير والصور التي

تضمنها الملف، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك ومسئولية طيران قوات التحالف العربي المساند للشرعية عن هذا الانتهاك.

2. واقعة قصف مبنى الإنشاءات التابع لوزارة المواصلات, مركز مديرية المحويت - محافظة المحويت بتاريخ 2021/12/24م.

تتلخص الواقعة :بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية بأنه في الساعة 9:45 مساءً بتاريخ 2021/12/24م قام طيران التحالف العربي بقصف مبنى الانشاءات التابع لوزارة الاتصالات الكائن بمدينة المحويت محافظة المحويت منطقة عجامة أثناء تواجد عدد من الموظفين وأسرهم بالمبنى أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 7 آخرين وتدمير في المبنى:

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	هناء عبد الله الحوري	31 عاماً
2	أحمد هشام الحوري	عام
3	أحمد سيف غالب الحميدي	25 عاماً

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	حنان يحيى الهاذلي	35 عاماً
2	منصور عوض الجلالي	51 عاماً
3	هشام أحمد الحوري	46 عاماً
4	خليل أحمد الجعدي	عامان
5	علي هشام الحوري	عامان
6	آمنة يحيى الطلعي	50 عاماً
7	شفاء أحمد الجعدي	عامان

وبحسب تقرير النزول الميداني لراصد اللجنة والصور الفوتوغرافية المرفقة وما جاء في إفادة المبلغ (م.ع.م.ج) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.ا) و(ع.م.ع) الذين أفادوا أنه في حوالي الساعة 9:45 مساءً بتاريخ 2021/12/24م تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة قصف بثلاثة صواريخ لمخازن وسكن حراسة إدارة مبنى فرع الانشاءات التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمحافظة المحويت، وكانت الانفجارات بنفس الوقت، وأن أحد الصواريخ استهدف مبنى الحارس المكون من دورين والذي تتواجد فيه أسرته وتم استهدافه بشكل أفقي مما ألحق تدميراً كبيراً بالدور الأول وتدمير جزء من الدور الثاني، والصاروخ الثاني استهدف الهنجر الكبير الذي توجد بداخله قطع كابلات وقطع غيار ومعدات تابعة للاتصالات ومعدات أبراج الاتصالات، أدى إلى تدمير الهنجر والمعدات التي بداخله والصاروخ الثالث استهدف الهنجر الصغير؛ إلا أنه أدى إلى اختراقه وحفر حفرة عميقة في أرضية الهنجر سقط بها الصاروخ وسط التراب ولم ينفجر، وقد نتج عن القصف توفي ثلاثة اشخاص وإصابة سبعة آخرين بينهم أطفال ونساء ومعظمهم من أسرة حارس المبنى الذين يسكنون معه، كما نتج عن القصف تدمير مبنى سكن الحارس، وتدمير كلي للهنجر الكبير والمعدات التي بداخله وتدمير جزئي للهنجر الصغير وتدمير جزئي لسور المبنى.

كما أفاد المبلغ والشهود أنهم لم يعلموا بوجود أي صواريخ أو اسلحة مخزنة في المبنى وإنما كان فيه معدات خاصة بالاتصالات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ومن خلال تقرير النزول الميداني الذي قام به راصد اللجنة وما ورد في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وما تحكيه الصور الخاصة بالضحايا وبمكان القصف والمرفقة بملف القضية، فإنه تأكد للجنة صحة حصول الانتهاك ومسؤولية طيران التحالف العربي والقوات الحكومية عن هذا الانتهاك.

3. واقعة قصف منزل /عبدالله أحمد عبدالله شميل مديرية الوضيع قرية آل شميل محافظة أبين بتاريخ 2016/8/1م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الحادية عشر مساءً بتاريخ 2016/8/1م، قصف طيران التحالف العربي قرية آل شميل مديرية الوضيع محافظة أبين بصاروخين سقطا على منزل / الضحية عبد الله أحمد عبدالله شميل الكائن في مديرية الوضيع قرية آل شميل محافظة مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة امرأة.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	عبد الله أحمد عبد الله حسين شميل	40 عاماً
2	الخضر عبد الله أحمد حسين شميل	13 عاماً
3	أمجاد عبد الله أحمد حسن شميل	11 عاماً

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	فاطمة محمد علي محسن	37 عاماً

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني ومقابلة عدد من أقارب الضحايا وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين ومنهم (أ.ش.ع.ش) و (ن.ح.م.أ) والذي أفادوا أن طيران التحالف العربي كان يحلق فوق سماء مديرية الوضيع قرية آل شميل وذلك في مساء يوم الاثنين الساعة الحادية عشر وكان الناس آمنين وفجأة تم سماع سقوط صاروخين على منزل / الضحية عبد الله أحمد عبد الله حسين شميل مما أدى إلى مقتل الضحية / عبد الله أحمد حسين شميل وولديه الخضر وأمجاد وإصابة زوجته فاطمة بإصابات بالغة تسببت إعاقتها وأصبحت مقعدة.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني وأقوال ذوي الضحايا وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا الاطلاع على شهادات الوفاة للضحايا والتقارير الطبية للضحية المصابة وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف والقوات الحكومية هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. واقعة قصف طيران التحالف لسيارة مواطن في منطقة الروضة - مديرية حريب - محافظة مأرب ، بتاريخ 2022/1/24 م.

تتلخص الواقعة بحسب ما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تاريخ 2022/1/24م الساعة 2.00 ظهراً خرج الضحية محمد سالم عاتق المصري ومجموعة من عائلته مستقلون سيارته ومتجهون من موقع سكنهم في الروضة إلى سوق حريب، وفي طريق العودة تعرضت السيارة لقصف صاروخي أسفر عن مقتل ثلاثة وإصابة ستة آخرين من الركاب في السيارة وتدمير السيارة كلياً.

أسماء وبيانات الضحايا:

م	الاسم	العمر	الحالة
1	محمد سالم عاتق المصري	47 عاماً	قتل
2	حسين محمد سالم عاتق	17 عاماً	قتل
3	أحمد نشاط سالم عاتق	17 عاماً	قتل
4	حسين سالم عاتق المصري	32 عاماً	إصابة
5	صادق عاتق سالم المصري	32 عاماً	إصابة
6	عادل عاتق سالم المصري	30 عاماً	إصابة
7	أكرم نشاط سالم المصري	16 عاماً	إصابة
8	صالح نشاط سالم	17 عاماً	إصابة
9	نبيل محمد سالم عاتق	12 عاماً	إصابة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني ومعاينة موقع القصف فور حدوثه وتم مقابلة عددٍ من أقارب الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود، ومنهم (م. م. أ. أ) و (أ، ن. أ. أ)، والذين أفادوا أنهم شاهدوا وسمعوا أصوات الطيران تحلق فوق سماء المنطقة وذلك في الوقت الذي كانت فيه السيارة التي تقل الضحايا، وعددهم تسعة أشخاص بينهم طفل في طريقها إلى منزل الضحية في منطقة الروضة؛ وأنهم أثناء ذلك سمعوا دوي انفجار هائل ناتج عن قصف السيارة بصاروخ.

وأنه على إثر ذلك هرع أهالي المنطقة إلى المكان، وقاموا بجمع أشلاء القتلى وإسعاف المصابين في حين كانت السيارة لا زالت تحترق بعد أن تم تدميرها كلياً، كما أفاد الشهود ومن تم سماعهم من أبناء المنطقه بأنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري في المنطقة التي تمَّ استهدافها أو اشتباكات قريبة.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت بها اللجنة، ومن خلال تقرير الفريق الميداني، والاطلاع على شهادات الوفاة وسماع أقوال أقارب الضحايا، وشهادة شهود الواقعة، الذين أفادوا بسماع أصوات الطيران ومشاهدة قصف الطيران للسيارة وعدم وجود أي ثكنة عسكرية في هذا الطريق، فأنه يتأكد لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك، ومسئولية طيران قوات التحالف العربي المساند للشرعية والقوات الحكومية عن ارتكاب هذا الانتهاك.

ثانياً: تجنيد الأطفال:

يُعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، والبرتكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية.

ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواءً بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر.

وفي هذا الجانب فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (117) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (18) عاماً، منها عدد (116) واقعة تقع المسئولية فيها على جماعة الحوثي ، وواقعة واحدة تقع المسئولية فيها على الحكومة والجهات المحسوبة عليها.

فيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

أ. جماعة الحوثي:

1. تجنيد الطفل أ.س.ل مديرية القفر محافظة اب بتاريخ 2017/10/1م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، في قيام جماعة الحوثي بتجنيد الطفل/ أ. س. ل من مواليد 2004م بمديرية القفر في صفوف مسلحيها بتاريخ 2017/10/1م وإرساله إلى جبهات القتال في محافظة الحديدة، وانقطاع أخباره بعد ذلك بحيث لا تعرف أسرة الطفل ما هو مصيره حتى اليوم.

وبحسب ما ورد في إفادة وأسرة وأقارب الضحية وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (س.ع.ق) و (ع.أ.م) و (م. ز.ع) فإن مشرف جماعة الحوثي في مديرية القفر في حينه المدعو أبو ضحيان العمري، قام بالنزول إلى مدارس مديرية القفر وإلقاء محاضرة يدعو فيها الأطفال إلى المشاركة بالجبهات وتدربهم على حمل السلاح، ووعدهم وإغراءهم بإعطائهم رتباً عسكرية ومرتبات، وكان من بين الأطفال الذين تم اقناعهم بالالتحاق بالتجنيد، الطفل الضحية (أ.س.ل) وهو من أسرة فقيرة وراتب والده الذي يعمل في التعليم كان مقطوعاً منذ بداية الحرب، وقد كانت بداية تجنيد الضحية بتاريخ 2017/10/1م ، حيث قام بترك المدرسة دون علم أسرته، وتم نقله إلى معسكر تدريبي تابع للجماعة بمحافظة إب وتدريبه على استعمال السلاح، وبعد أيام قليلة تم إرساله إلى جبهات القتال ضمن مسلحي جماعة الحوثي بمحافظة الحديدة، ومن حينها انقطعت أخباره ولم ترد الجماعة على مطالبة الأسرة بشأن معرفة مكان ومصير طفلهم حتى اليوم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي، وتحديداً مشرفي الجماعة في محافظة اب وفي مقدمتهم مشرف الجماعة في مديرية القفر المدعو أبو ضحيان العمري.

2. واقعة تجنيد الطفل (س، أ، م, ي) العمر15 عاماً، مديرية بني حشيش - محافظة صنعاء - بتاريخ 2021/07/02م.

تتلخص الواقعة : وفقاً لما تضمنه ملف القضية بأنه بتاريخ 2021/07/02م قامت جماعة الحوثي عبر القيادي التابع لها أبو علي المشبك بتجنيد الطفل (س، أ، م ي) من أبناء مديرية بني حشيش قرية الخربة محافظة صنعاء, والبالغ من العمر15 عاماً وإرساله لجبهات القتال دون موافقة أسرته.

وبحسب ما جاء في أقوال المبلغ (ا.م.ح.ا) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ.ع.س.ش) و (ن.أ.ع.ح) فإن المدعو أبو علي المشبك القيادي التابع لجماعة الحوثي قام بمساومة والد الضحية الطفل (س، أ، م ي) من أجل السماح لابنه بالذهاب معه لحضور ما يسمي دورات ثقافية والتي تعقدها الجماعة في كثير من المناطق الواقعة تحت سيطرتها لتروج من خلالها افكارها ومعتقداتها، وعند رفض والد الضحية قام بتهديده بأنه في حال عدم السماح لابنه بالذهاب لحضور ما يُسمى الدورات الثقافية سيتم حرمان الأسرة من المساعدات الغذائية التي توزعها بعض الجهات الاغاثية والإنسانية، وكذلك حرمانها من الحصول على الغاز المنزلي التي تقوم ببيعه الجماعة عبر عقال الحارات، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها أسرة الطفل والتهديدات التي كان يتلقاها والد الطفل من المدعو أبو علي المشبك وافق على السماح لابنة الضحية بالحضور في ما يسمي الدورات الثقافية، بشرط أن لا يتم تجنيده أو إرساله لجبهات القتال، إلا أنه وبتاريخ 2021/07/02م تم إرسال الطفل إلى جبهات القتال في محافظة مأرب ومنذ ذلك الوقت لم تعلم أسرته عنه أي معلومات ولم يقم بالتواصل معها ولا تعرف هل لا يزال على قيد الحياة أم أنه قد لقي حتفه؟.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود فقد تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة صنعاء مديرية بني حشيش بقيادة المدعو أبو علي المشبك.

3. واقعة تجنيد الطفل (م.ن.أ.ع) العمر 12 عاماً - حي شميلة - مديريه السبعين - أمانة العاصمة صنعاء، بتاريخ 2022/11/4م.

تتلخص الواقعة: بأنه بتاريخ 2022/11/4م، قامت جماعة الحوثي بتجنيد الطفل (م.ن.أ.ع) من أبناء حي شميلة مديرية السبعين أمانة العاصمة صنعاء، والذي يدرس في الصف السادس الابتدائي وإرساله إلى جبهات القتال.

بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفاده المبلغ (أ.ع.ب.أ) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ي.م.أ.أ) و(ص.ث.ع) قامت جماعة الحوثي عبر القيادي التابع لها عبد الحميد الذماري عاقل حارة شميلة والمعين من قبل الجماعة مشرف على المنطقة باستقطاب الطفل (م.ن.أ.ع) والبالغ من العمر 12 عاماً مع عدد من أطفال الحي لحضور دورات ثقافيه تتكلم عن فكر الجماعة وتعدهم بمنحهم مرتبات وسلاحاً مستغلةً ظروف أسر الأطفال المعيشية الصعبة، وخصوصاً الضحية الذي توفي والده ولا يوجد له عائل إلا والدته، وبعد تلقي الطفل ما يسمي دورة ثقافية لمده ثلاثة أسابيع، قامت جماعة الحوثي بتاريخ 2022/11/4م، بتجنيده حيث حضر المدعو عبد الحميد الذماري بطقم عسكري إلى حارة حي شميلة، حيث يقيم الطفل الضحية وأخذه على متن

الطقم مع أربعة أطفال آخرين، لم يتسنَ للجنة معرفة أسماءهم، ومن ثم تم إرساله إلى جبهات القتال، وبالتحديد جبهة مريس محافظة الضالع حيث لا زال يقاتل في صفوف الجماعة هناك.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة؛ وما احتواه الملف من إفادة المبلغ والشهود تأكد اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي والقيادي التابع لها المدعو عبد الحميد الذماري عاقل حارة حي شميلة المسؤول عن التجنيد والتحشيد للجماعة في المنطقة.

4. واقعة تجنيد 12 طفلاً مديرية برط العنان محافظة الجوف بتاريخ 2022/06/15م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة والصور الفتوغرافية وإفادة المبلغ (ع.م.م.ج) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم:(ع.م.م.ج) و(ن.ع.ص.ع) فإنه بتاريخ 2022/06/15م قامت جماعة الحوثي عبر أحد المشرفين التابعين لها بمحافظة الجوف المدعو صادق حسن محمد الغريبي باستدراج 12 طفلاً من مدرسة الشهيد محمد عبدالله جراد الكائنة بوادي سلبة مديرية برط العنان محافظة الجوف، وأن بعض هؤلاء الأطفال هم من الأيتام ممن فقدوا آباءهم في جبهات القتال مع الحوثي، ثم قام القيادي المذكور بنقل الأطفال على متن سيارة هيلوكس غمارتين تابعة له إلى معسكرات التجنيد التابعة للجماعة في منطقة مران مديرية حيدان بمحافظة صعدة، وبعد تلقيهم دورات تدريبية على القتال تم إرسالهم إلى جبهات القتال والأطفال الضحايا هم:-

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	(ط.ص.ح.م)	12 عاماً
2	(أ.ه.ح.م)	16 عاماً
3	(ى.ص.ح.م)	14 عاماً
4	(ع.م.ح.س)	12 عاماً
5	(ب.ع.م.م)	15 عاماً
6	(ع.م.م.غ)	12 عاماً
7	(ه.م.م.غ)	12 عاماً
8	(ع.م.م.ف)	10 عاماً
9	(ع.ص.ع.ن)	9 عاماً
10	(ز.ع.ع.م.ق)	9 أعوام
11	(ه.رو.ح.غ)	13 عاماً
12	(س.س.غ)	12 عاماً

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وصور الضحايا فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة الجوف؛ والقيادي في الجماعة المدعو صادق حسن محمد الغريبي المشرف التابع لها في المديرية.

5. واقعة تجنيد ومقتل الطفل (م،م،ت،ف) العمر 17 عاماً ذو واصل، المدان ، محافظة عمران .

تتلخص الواقعة: طبقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ (س،ع،ق،ف) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ن،ع،ق،ن) و(ا،ع،ق) والذين أفادوا بقيام جماعة الحوثي بتجنيد الطفل (م،م،ت،ف) البالغ من العمر 17 عاماً من أبناء محافظة عمران منطقة المدان ذي واصل وذلك بعد إغراءه بإعطائه رقماً عسكريا وراتباً عسكرياً وقطعة سلاح، وبعد أن وافق الطفل على الالتحاق تم إلحاقه بما يسمى الدورات الثقافية، كما تم إدخاله في دورات تدريبية في أحد معسكرات التدريب التابعة للجماعة في محافظه عمران ليتم إرساله بعد ذلك إلى جبهات القتال بمحافظة الجوف، حيث لقي مصرعه بتاريخ 2020/8/22م وتم إعادته لأسرته جثة هامدة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهاده الشهود فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة عمران.

ب. الحكومة الشرعية:

1. واقعة تجنيد الطفل صلاح الدين عبدالله علي محسن العامري 15 عاماً، مديرية المدينة - محافظة مأرب بتاريخ 2018/7/15م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع. ص. أ) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ. ع .ح)، و(م .م. ح)، بأنه وبتاريخ 2018/7/15م، تم تجنيد الطفل (ص. ع. ع) الذي لم يتجاوز عمره (15) عاماً، من قبل قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية، حيث تم استغلال حداثة سن الطفل وإقناعه من قبل والده وهو أحد ضباط اللواء بالقتال في صفوف المقاتلين ضد جماعة الحوثي، ومازال الطفل الضحية في صفوف عناصر اللواء حتى الآن.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية بقيادة العميد محمد الذيفاني.

ثالثاً: زراعة الألغام:

تعتبر جريمة زرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام 1998م.

وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وبحسب الاحصائيات فقد بلغ اجمالي عدد الألغام التي تم ازالتها منذ منتصف العام 2018م وحتى نهاية يوليو 2023م "408.633"لغماً وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة،[3] وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في (161) حالة انفجار ألغام فردية، نتج عنها سقوط (55) قتيلاً، بينهم (3) نساء، و(11) طفلاً، إضافة إلى سقوط (124) جريحاً، بينهم (6) نساء و(26) طفلاً، وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

3- حسب موقع برنامج "مسام" لنزع الألغام، والبرنامج الوطني للتعامل مع الألغام.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في عدد من وقائع زراعة الألغام الفردية:

1. واقعة إصابة الطفلتين ندى ونداء منصور محمد عبد الوهاب في حي الدعوة – مديرية صالة محافظة تعز بتاريخ 2022/10/07م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (11:30) من يوم الجمعة الموافق 2022/10/07م، انفجر لغم مضاد للأفراد بالطفلتين ندى منصور محمد عبد الوهاب ونداء منصور محمد عبد الوهاب في حي الدعوة، مديرية صالة – محافظة تعز.

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	ندى منصور محمد عبد الوهاب	10 أعوام
2	نداء منصور محمد عبد الوهاب	16 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، الذي باشر النزول إلى مكان الحادثة، وإلى مستشفى الصفوة حيث تم إسعاف الضحيتين، وما بينته التقارير الطبية المرفقة بالملف، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (م. م. ع) و(س. ق. ع) و (خ. م.ي)، فإنه في تمام الساعة (11:30) من صباح يوم الجمعة بتاريخ 2022/10/07م، كانت الطفلتان ندى ونداء منصور محمد عبد الوهاب، تقومان بجمع الأحطاب في حوش به أشجار وحشائش يقع مقابل المنزل الذي يقطنان فيه في حي الدعوة بمديرية صالة محافظة تعز، والذي نزحتا إليه بمعية والدهما ووالدتهما وأختيهما من منزلهما الكائن بمديرية جبل حبشي والذي كان يتعرض للقصف، وأثناء قيامهما بجمع الحطب ورصه فوق بعضه لكي يتم استخدامه في تحضير وجبة الغداء انفجر بهما لغم أرضي، أدى إلى إصابة الطفلة نداء بكسر في الساق الأيسر، وشظايا بالفخذ والبطن وفي أجزاء مختلفة من الجسم، وبترت اليد اليمنى للطفلة ندى، إضافة إلى جروح في القدم اليمنى وشظايا في العين اليسرى وجروح في الوجه، على إثر ذلك قام بعض الجيران الذين سمعوا انفجار اللغم وشاهدوا الطفلتين ملقاتين على الأرض، تنزفان الدم ، قاموا بإسعاف الطفلة نداء إلى مستشفى الثورة العام ، ونقل الطفلة ندى وإسعافها إلى مستشفى الروضة الخاص.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وما جاء في إفادات ذوي الضحايا وما احتوته الصور والتقارير الطبية المرفقة بملف القضية، وكذا تقرير الفريق المكلف بالنزول، ورأي خبير المتفجرات، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة تعز، وعلى رأسهم المدعو العميد أحمد الشرفي قائد محور تعز والمدعو حسين الضلعي قائد الجبهة العسكرية في شرق مدينة تعز، والذي قامت بزراعة العديد من الألغام في المنطقة قبيل انسحابها منها.

2. واقعة انفجار لغم بالضحيتين ذكرى محمد داؤود وأمان محمد عكيش في بني عكيش – مديرية حيس محافظة الحديدة بتاريخ 2022/02/04م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه وفي تمام الساعة (12:30) ظهراً، بتاريخ 2022/02/04م، انفجر لغم أرضي مضاد

للأفراد بالضحيتين ذكرى محمد أحمد داوود، وأمان محمد غالب عكيش في قرية بني عكيش مديرية حيس - محافظة الحديدة وأدى لإصابتهما إصابات خطيرة.

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	ذكرى محمد أحمد داوود	12 عاماً
2	أمان محمد غالب عكيش	35 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س. أ.د.ك) و(م. د . أ. أ. ن) و (ع. م. ح. أ)، فإنه في ظهر يوم الخميس الساعة (12:30) بتاريخ 2022/02/04م، وبينما كانت الضحيتان ذكرى وأمان تقومان بجمع الحشائش « للأبقار من منطقة الزاهي في بني عكيش مديرية حيس محافظة الحديدة، انفجر بهما لغم أرضي تم زراعته في وقت سابق من قبل جماعة الحوثي قبل انسحابها من المنطقة، نتج عنه بتر ساقي الضحية ذكرى من فوق الركبة، وإصابة يدها اليمنى بشظايا متفرقة، كما تم إصابة الضحية أمان بيده اليمني إصابات خطيرة وتوزعن شظايا اللغم على مناطق متفرقة من جسمه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحايا والصور والتقارير الطبية المرفقة بملف القضية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة الحديدة وعلى رأسها المدعو يوسف المداني المعين من قبل الجماعة قائد المنطقة العسكرية الخامسة ، والمدعو عبد الخالق بدر الدين الحوثي المعين من قبل جماعة الحوثي قائد الحرس الجمهوري في الحديدة.

3. واقعة انفجار لغم أرضي تسبب بمقتل الضحيةراشد محمد صالح الرمادي، قرية الرمادة – مركز مسورة -مديرية نهم - محافظة صنعاء، بتاريخ 2023/06/22م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ح، ر، ر، أ) و (م، أ، ص، أ) , بأنه في حوالي الساعة 12 ظهراً بتاريخ 2023/06/22م، انفجر لغم أرضي بالضحية راشد محمد صالح الرمادي أثناء مروره بمنطقة خراشع بقرية الرمادة عزلة مسورة بمديرية نهم محافظة صنعاء، أدى إلى بتر رجله اليسرى وإصابته بشظايا متفرقة في جسده أدت إلى وفاته، وهي من بقايا الألغام التي زرعتها جماعة الحوثي في المنطقة قبل أكثر من خمس سنوات، عندما كانت المنطقة منطقة تماس بين قوات الحكومة الشرعية وقوات جماعة الحوثي، ولم يتم تطهيرها كاملاً من قبل فرق الألغام بعد سيطرة جماعة الحوثي عليها في مطلع العام 2020م.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود، تأكد للجنة ثبوت مسؤولية جماعة الحوثي في مديرية نهم محافظة صنعاء بقيادة المدعو مبارك المشن المعين من الجماعة قائد للمنطقة الثالثة عن هذا الانتهاك .

4. واقعة انفجار لغم فردي بالضحية (ر، د، م، ح) بني فاضل - مديرية حيران - محافظة حجة، بتاريخ 2021/02/14م .

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما توضحه الصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وإفادة المبلغ (ع، ح، م، ح) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم : (م، ج، أ، ح) و (أ، أ، ع، م)، بأنه نتيجة للحرب والاشتباك العسكرية بين قوات الحكومة الشرعية ومقاتلي جماعة الحوثي في مديرية حرض بمحافظة حجة نزح العديد من المواطنين من مناطق الاشتباكات، ومنهم الضحية (ر، د، م، ح)، والذي نزح إلى مركز بني فاضل مديرية حيران محافظة حجة، وبتاريخ 2021/02/14م، وأثناء ما كان الضحية يمشي بالقرب من منزله الذي نزح إليه انفجر به لغم فردي زرعته جماعة الحوثي في المنطقة، عندما كانت منطقة تماس بين قوات الحكومة الشرعية وقوات الحوثيين وقبل انسحابهم منها، والذي لم يتم انتزاعه من قبل الفرق الهندسية لنزع الألغام عندما قامت بنزع معظم الألغام بالمنطقة، وقد أدى الانفجار إلى بتر الرجل اليمنى للضحية من فوق الركبة وإصابته بالعديد من الشظايا في جسده، وقد تم إسعافه إلى المستشفى بعد الإصابة مباشرة وحالياً يعاني من إعاقة نتيجة بتر رجله اليمنى جراء الانفجار.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة والصور الفوتوغرافية للضحية والمرفقة بملف القضية، ثبت لدى اللجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن ارتكاب الانتهاك بقيادة المدعو يوسف المداني قائد المنطقة الخامسة.

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

أولت اللجنة اهتماماً كبيراً برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزوناً تاريخياً لتراث الشعب اليمني.

ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقاً للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (16) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار فقد قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها بالرصد والتحقيق في عدد (23) حالات ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق منها الحديدة، منها (18) واقعة ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت المسؤولية المشتركة لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن (3) وقائع، وواقعتين فيها المسئولية مشتركة.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

أ. جماعة الحوثي:

1. واقعة قصف معبد المقة التاريخي – صرواح- محافظة مأرب، 2016/01/14م.

نبذة عن معبد المقة التاريخي:-

يعتبر معبد المقة التاريخي» أو «معبد المقة بعل» أو «محرم بلقيس في مأرب» من أقدم وأكبر المعابد المعروفة في الجزيرة العربية، فهو المحج الرئيس للقبائل السبئية، وواحد من أهم المعالم الأثرية للحضارة السبأية.

ويقع في مديرية صرواح التي كانت تعتبر المركز السياسي والديني الثاني لمملكة سبأ. حيث دلت نتائج البحوث الأثرية أنه قد شيد في مرحلة مبكرة ترقى إلى منتصف الألف الثانية قبل الميلاد، على أقل تقدير، ويمثل المعبد أكبر مكتبة نقوشية في اليمن القديم؛ حيث بلغ عدد ما اكتشف فيه من النقوش زهاء 600 نقشاً، ويتكون من وحدات معمارية عديدة هي: الجدار البيضوي، وبهو المدخل، الملحق الشمالي الشرقي لبهو الأعمدة، الضريح الجنوبي الشرقي الذي يقع خارج الجدار البيضوي، والمقبرة الجنوبية التي تقع خارج السور البيضوي.

ويرتبط المعبد بالمدينة القديمة، وتحديدًا بمعبد حرونم عبر طريق مقدس يُسمى وفق النقوش مسبأ أوام، وقد ظل المعبد يمارس وظيفته ربما دون انقطاع حتى القرن الرابع والخامس الميلاديين. وقد دلت النقوش على أن المعبد شُيد وتمت توسعته أكثر من مرة ليصبح مجمعاً فخماً يتسع لإقامة الاحتفالات للمعبود السبأي (المقه) إله القمر، عند اليمنيين القدماء، وظل على مدى عدة قرون متنسكاً يحج إليه الناس من كل مكان.

وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، مؤخراً إدراج آثار حضارة مملكة سبأ القديمة بمحافظة مأرب، التي تعود إلى القرن 11 قبل الميلاد، في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما أثبتته الوثائق وتقرير النزول الميداني والصور المرفقة بالملف، وما أفاد به المبلغ (و. ع. ن) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة الوطنية ومنهم (ح. ع. ص) و (ف. ص. م)، بأنه بتاريخ 2016/01/14م، وعندما دخلت جماعة الحوثي مديرية صرواح قامت باقتحام عدد من الأماكن الأثرية وتمركزوا فيها مع كامل عتادهم العسكري ومنها معبد المقه الأثري، وترتب على ذلك استهداف طيران التحالف العربي لمعبد المقه الذي يقع في منطقة صرواح بصاروخ (جو - أرض)، وألحقت هذه الضربة الصاروخية أضراراً جزئية في أعمدة المعبد والآثار الموجودة فيه.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال تحقيق ومعاينة، ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، فإن جماعة الحوثي قد أقدمت على دخول المعبد وتحويله إلى ثكنة عسكرية، الأمر الذي أدى إلى قصفه من قبل طيران التحالف.

وبناءً عليه واستناداً إلى قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأعيان الأثرية والتاريخية، فإن اللجنة ترى أن المسئولية مشتركة عن هذا الانتهاك بين جماعة الحوثي وطيران التحالف العربي.

2. واقعة اقتحام بيت الفن وتحويله لمخازن أسلحة - مدينة المحويت، محافظة المحويت بتاريخ 2019/09/30م.

نبذه عن العين الثقافية:

يُعد بيت الفن في محافظة المحويت أحد أهم الأعيان الثقافية بالمحافظة ويقع في مركز المحافظة وقد تم افتتاحه في منتصف شهر يوليو 2007م، بتمويل من الحكومة اليمنية، وفيه يتم جمع الفنانين التشكيلين من رسامين ونحاتين من مختلف مديريات المحويت، بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية ومشاركة بعضهم البعض في أي ابتكاراتهم الجديدة، كما يتم فيه إقامة معارض وفعاليات فنية دورية للرسامين والنحاتين وغيرها من المواهب الفنية في محافظة المحويت، كما تقوم إدارة المركز باختيار المشاركين في المعارض التي تقام داخل اليمن وخارجه.

ملخص الواقعة :

تتلخص الواقعة بأنه في يوم الإثنين بتاريخ 2019/09/30م، قامت جماعة الحوثي باقتحام مركز بيت الفن الكائن في مدينة المحويت والسيطرة عليه وطرد من فيه وتحويله إلى مخزن أسلحة تابع للجماعة.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ي، ي، ر، ش) وشهادة الشهود الذين استمعت اللجنة إليهم ومنهم: (ع,أ,ع) و(م,م,ي) بقيام جماعة الحوثي بتاريخ 2019/09/30م والقيادي التابع لها المدعو راشد مروان المكنى بأبو عبد الله - والمعين آنذاك من قبل جماعة الحوثي مشرفاً على المربعات الأمنية بمركز المحافظة - ومعه المدعو عبد الحميد أبو شمس - المعين من قبل جماعة الحوثي وكيلاً لمحافظة المحويت – ومعهم عدد من العناصر المسلحة باقتحام مركز بيت الفن الكائن في مركز مدينة المحويت بجوار السوق المركزي ومبنى الشباب والرياضة، وبعد اقتحامهم للمركز قاموا بتجميع الصور واللوحات الفنية والتشكيلية التي بداخل بيت الفن ورميها بشكل عشوائي على الأرض والعبث بمحتويات المركز، ومن ثم تم تحويله إلى مقرٍ للجماعة ومخزن للأسلحة ولمعداتهم التي وضعت فوق الصور واللوحات التشكيلية والفنية رغم أهمية هذه اللوحات الفنية التي يزيد عددها عن ثلاثين لوحة فنية سبق وأن تم المشاركة بها وعرضها في عدد من المعارض الدولية .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود وما تضمنه ملف اللجنة من صور ووثائق فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة المحويت وبالتحديد المدعو راشد مروان المكنى بأبو عبد الله المعين من قبلها مشرف المربعات الأمنية، وحالياً مديراً عاماً لمدينة المحويت والمدعو عبد الحميد أبو شمس المعين من قبل جماعة الحوثي وكيلاً لمحافظة المحويت، ومدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة المدعو مجاهد شاكر .

ب. قوات الحكومة الشرعية:

1. واقعة الاعتداء على جامع النور – عزلة القطابا- مديرية الخوخة – محافظة الحديدة بتاريخ 2022/07/08م:

نبذة عن العين الأثرية:

يقع مسجد النور في قرية القطابا، بمديرية الخوخة محافظة الحديدة، وتم بناؤه في عهد الدولة الزيادية (204 - 420هـ)، والتي كانت تحكم أجزاء كبيرة من اليمن ومنها مناطق تهامة، كما تم توسعة المسجد في عهد الدولة الأيوبية (569 - 626) ، وفي عهد الدولة الرسولية تم تحويله إلى مدرسة علمية يدرس فيها علماء مشهورون، إضافة لكونه مسجداً، وتقدر مساحة المسجد ب 15x30 متراً، ويتكون من المصلى الأساسي بمساحة 15 متراً في 5 أمتار وتتواجد فوقه الثلاث القباب الأثرية، وغرفتان في شمال ويسار المسجد إضافة إلى 12 حماماً.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما حوته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم : (س.ع.أ) و(ب.أ.س) أنه في تمام الساعة(2:00) بعد منتصف الليل بتاريخ 2022/07/08م قام كلٌ من علي حسن قضي قائد الكتيبة الثانية في اللواء التاسع عمالقة وحسين السلمي قائد الكتيبة الأولى في اللواء التاسع عمالقة؛ ومعهم أكثر من عشرة أطقم عسكرية تابعة للواء التاسع عمالقة الذي يقوده يحي الوحيشي قائد اللواء بالانتشار في قرية القطابا بمديرية الخوخة في محافظة الحديدة، ومعهم إحدى المعدات وهي عبارة عن جرافة أو (شيول)، وبعد أن قاموا بمنع المواطنين من سكان القرية من الخروج والدخول والوصول إلى مسجد النور الأثري، تم إصدار الأمر إلى سائق الجرافة بهدم جامع النور الأثري، بحجة أن الجامع تم بناؤه على مقبرة للأموات وأن المسجد فيه أضرحة وهو أمر مخالف للدين، وعندما حاول المواطنون الخروج ومنعهم من تدمير المسجد قاموا بإشهار السلاح عليهم وتهديدهم، وتم هدم المسجد كلياً وتسويته بالأرض ونهب أجهزة الصوتيات ومكبرات الصوت ومحتويات المسجد من منظومة شمسية وإتلاف الكتب المختلفة الموجودة فيه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور ومقاطع الفيديو الموضحة للمسجد والهدم والتدمير الذي طاله، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية بمحافظة الحديدة وبالتحديد قائد الكتيبة الثانية في اللواء التاسع عمالقة وقائد اللواء التاسع عمالقة وقائد الكتيبة الأولى في اللواء التاسع عمالقة.

خامساً: استهداف الأعيان والطواقم الطبية:

يعتبر الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية واستهدافها أثناء النزاعات المسلحة من الجرائم والمخالفات الجسيمة للقوانين الوطنية وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتحديد أحكام البروتكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير انتهت اللجنة من الرصد

والتحقيق في عدد (6) حالات ادعاء باستهداف الأعيان والطواقم الطبية في عدد من المناطق، منها (4) ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت المسؤولية المشتركة لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن واقعيتن.

- وفيما يلي نماذج من الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

أ. نماذج من الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1. استهدف المستشفى الميداني - مديرية حيس – محافظة الحديدة بتاريخ 2023/04/18م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة (11:30) ظهراً الموافق 2023/04/18م، تم استهداف وقصف المستشفى الميداني التابع للمقاومة التهامية والكائن في الشارع العام في مديرية حيس محافظة الحديدة، وأدى القصف إلى مقتل الطفل جهاد علي عبد سعيد (12 عاماً) وتضرر المستشفى.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما أوضحته الصور ومقاطع الفيديو، وما جاء في شهادات الشهود، وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم: (ف.س.أ) و(ح.م.ع)، فإنه في الساعة(11:30) ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق 2023/04/18م، قامت جماعة الحوثي باستهداف المستشفى الميداني التابع للواء ثاني مقاومة تهامية، الكائن في مثلث العدين طريق الحديدة تعز مديرية حيس والذي يستخدم لعمليات الإسعاف والرعاية الطبية للجرحى من المدنيين والعسكريين، وذلك بقذيفة هاون تم إطلاقها بطائرة مسيرة، وكان أثناء القصف يتواجد بالقرب من المستشفى الميداني الطفل جهاد علي عبده سعيد حندج (12 عاماً) من سكان مدينة حيس محافظة الحديدة، ويقوم بجمع علب مياة البلاستيك كعادته اليومية لبيعها ومساعدته في إعالة أسرته، مما أدى إلى إصابته بشظايا القذيفة وتسبب في قتله مباشرة، كما أفاد الشهود أن القصف قد تم للمستشفى في فترة الهدنة المعلنة من قبل الأمم المتحدة وأنه لم يكن في ذلك الوقت أي عمليات عسكرية.

النتيجة:

ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وما تضمنته الصور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف، فقد ثبت لدى اللجنة مسئولية جماعة الحوثي عن هذا الانتهاك وبالتحديد قيادتها في محافظة الحديدة وفي مقدمتهم قائد المنطقة العسكرية الخامسة التابع للجماعة المدعو اللواء يوسف المداني ومشرف الحوثيين في محافظة الحديدة المدعو أحمد البشري ومدير مديرية حيس التابع لجماعة الحوثي المدعو مروان يوسف حليص.

ب. الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي:

1. واقعة قصف طيران التحالف لمستشفى صرواح الريفي- منطقة صرواح- مديرية صرواح - محافظة مأرب، تاريخ 2015/4/24م.

تتلخص الواقعة: وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما أوضحته الصور ومقاطع الفيديو، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح. ع. ص) و (ف. ص. م) فإنه في يوم 2015/4/24م،

وبعد أن سيطرت جماعة الحوثي على قرى وعزل مديرية صرواح، اقتحم عناصر الجماعة عدداً من المؤسسات العامة من بينها مدارس ومستشفيات، وتمركزوا في مستشفى صرواح الريفي بعد أن عبثوا بمحتوياته وحولوه إلى ثكنة عسكرية.

وعلى إثر ذلك تم استهداف المستشفى من قبل طائرات التحالف العربي، حيث تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة سقوط وانفجار صاروخ على مستشفى صرواح. وقد تم الاستهداف أكثر من مرة وتسبب ذلك في حدوث تدمير مبنى المستشفى تدميراً كلياً، وحرمان المدنيين من الخدمات الصحية التي تقدمها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في تقرير الفريق الميداني وما جاء في شهادة الشهود وما احتوته الصور والتقارير المرفقة بالملف، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال الفترة التي تمت فيها الواقعة تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية.

وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن المسؤولية عن هذه الواقعة مشتركة بين القوات الحكومية وطيران التحالف العربي من جهة؛ وجماعة الحوثي من جهة أخرى.

سادساً: التهجير القسري:

خلال الفترة المشمولة في التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في (66) واقعة تهجير قسري جماعية وفردية في مناطق مختلفة من اليمن، منها (52) واقعة ثبت فيها مسئولية جماعة الحوثي، وعدد (14) واقعة كانت فيها المسئولية مشتركة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي.

الوقائع مسئولية جماعة الحوثي:

1. واقعة التهجير القسري لسكان قرى المقاطرة والمثافي والصيرة والحود- مديرية الصلو محافظة تعز تاريخ 2016/09/30م

تتلخص الواقعة وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق المرفقة، وعددها (10) كشوفات بأسماء الضحايا المهجرين، موضحاً فيها اسم رب الأسرة وعدد الأفراد وتصنيفهم ذكوراً/ إناثاً وفئاتهم العمرية، وبحسب ما جاء في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ه. ع.ث. ز)، و (ص.ع. ع)، و(ع. ع. م. ث) ، أنه في تاريخ 2016/09/30م، قام مسلحو جماعة الحوثي باقتحام مديرية الصلو، والدخول بأسلحتهم إلى منازل السكان في قرى المقاطرة والمثافي والصيرتين والحود بالمديرية، وتهديد السكان من النساء والأطفال والرجال، ومطالبتهم بترك منازلهم والرحيل منها، وعندما رفض السكان خاصة النساء المغادرة قام المسلحون بتهديدهم بالأسلحة وإشهارها فوق رؤوسهم وإطلاق الرصاص إلى الهواء ، مما اضطر عدد كبير من السكان للمغادرة مشياً على الأقدام، دون أن يسمحوا لهم بحمل أي شيء من أمتعتهم وممتلكاتهم، فيما رفض البقية ، إلا أن مسلحي جماعة الحوثي عادوا في اليوم التالي وحاصروا المنازل، مطالبين البقية بترك كل القرى بحجة أنهم دواعش، وكان كل من يرفض الخروج يتم الاعتداء عليه وضربه بأعقاب الأسلحة وطرده بالقوة، وبلغ عدد الأسر التي هجرت من قرى المقاطرة والمثافي والصيرة والحود (150) أسرةً، قام مسلحو جماعة الحوثي بالتمركز في منازل القرى التي تم تهجير سكانها ونهب عدد كبير منها والعبث بمحتوياتها بعد تشريد سكانها ورحيلهم إلى مناطق متباعدة من مديريات تعز ولحج واب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحايا، والكشوفات التي تحتفظ بها اللجنة للضحايا الذين أغلبهم من النساء والأطفال، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد قيادتهم في مديرية الصلو المدعو العميد حمود الشيبه قائد جبهة الصلو وقيادتهم في محافظة تعز بقيادة المدعو اللواء عبدالله يحي الحاكم (أبو علي الحاكم) المعين من قبل الجماعة قائد المنطقة العسكرية الرابعة للفترة من 2015-2017م.

- **القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان:**

طبقاً لما نص علية قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على أشكال التميز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التميز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وجميع الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج إطار القانون:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (76) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، انتهت اللجنة من التحقيق فيها جميعاً، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (35) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (15) حالة.

أ. مسئولية جماعة الحوثي:

1. واقعة قتل الضحية عبد الفتاح أمين عبد المجيد حبيب محافظة إب بتاريخ 2017/05/30م

تتلخص الواقعة: بأنه في تمام الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2017/05/30م، قام مسلح تابع لجماعة الحوثي بإطلاق النار على الضحية الطفل عبد الفتاح أمين عبد المجيد حبيب (12 عاماً) مما أدى إلى مقتله على الفور.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة من صور فوتوغرافية وتقارير، وإفادات أهالي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م.ع.ل) و(ع.م.أ) و(ي.ا.ش) فإنه وفي تمام الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2017/05/30م، قام أحد المسلحين التابعين لجماعة الحوثي، والمتواجد في النقطة العسكرية التابعة للجماعة في منطقة ذي راشد في مديرية حبيش بمحافظة إب بإيقاف الركاب والمارة في الطريق، وإطلاق النار باتجاه السيارات ومحيط النقطة

بشكل عشوائي بحجة رفض سائق أحد السيارات التفتيش من قبل النقطة، وقد أدى إطلاق النار الكثيف على السيارات إلى إصابة الطفل عبدالفتاح أمين عبد المجيد بأكثر من طلقة نارية، أدى لوفاته على الفور.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في أقوال المبلغ وشهادات الشهود والصور الفتوغرافية والتقارير الطبية، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والعناصر التابعون لها في النقطة العسكرية التابعة للجماعة في منطقة ذي راشد في مديرية حبيش بمحافظة اب بقيادة المدعو عبد الرقيب علي العديني مشرف النقطة الأمنية.

2. واقعة مقتل الضحية إياد محمد الجحشي بمديرية دمت محافظة الضالع بتاريخ 2018/03/13م

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي متمركزة في مديرية دمت محافظة الضالع بتاريخ 2018/03/13م الساعة 12 صباحاً وبجانب مطعم حضرموت وأثناء خروج الضحية إياد مثنى محمد الجحشي من المطعم ومعه ابنه الذي يبلغ من العمر 5 أعوام بإطلاق الرصاص عليه وإصابته بعدة طلقات في الرأس واليدين توفى على إثرها مباشرة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة وممن قاموا بمعاينة جثة الضحية بعد استلامها من جماعة الحوثي ومنهم (م,م,ط,ص) و (ص, ن ,ص ,أ) والذين أفادوا بأن مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي كانت متواجدة بجانب مطعم حضرموت بمديرية دمت قاموا بتاريخ 2018/03/13م وأثناء خروج الضحية بصحبة ولده بإطلاق النار عليه دون وجود أي مسوغ قانوني، على الرغم أن الضحية معروف بأنه من أبناء المنطقة المسالمين وليس لديه حتى أي نشاط سياسي ولا ينتمي لأي جهة، وأنه بعد إطلاق النار على الضحية تم تركه ينزف حتى توفي وإن ولد الضحية الذي كان إلى جواره وهو طفل لا يتجاوز الخمس سنوات أصيب بالخوف والهلع عند مشاهدته لمقتل والده أمامه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة وأفراد جماعة الحوثي المتمركزة في مديرية دمت / محافظة الضالع بقيادة المدعو هشام عبد الحميد الغرباني.

3. واقعة مقتل الضحيتان سيف إبراهيم علي الزيلعي وعبدالله إبراهيم علي الزيلعي، بمديرية العرش- محافظة البيضاء، بتاريخ 2023/06/25م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في حوالي الساعة 1.00 بعد منتصف الليل من يوم الأحد، بتاريخ 2023/06/25م، أقدمت مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي بقيادة مدير التحريات في أمن منطقة رداع بمحافظة البيضاء المعين من جماعة الحوثي المدعو (أبو حسين الحرمان)، بإطلاق النار على الضحيتين سيف إبراهيم علي الزيلعي وعبدالله إبراهيم علي الزيلعي دون وجود أي مسوغ قانوني ، مما أدى إلى مقتل الضحية الأولى على الفور، واصابة الضحية الثانية بجروح بالغة الخطورة نُقل على إثرها إلى المستشفى.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	سيف إبراهيم علي الزيلعي	32 عاماً

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	عبدالله إبراهيم علي الزيلعي	

وبحسب إفادة ذوي الضحايا وشهادة عدد من شهود الواقعة، ومنهم: (ص .ص . أ) و (ع. أ. س)، والذين أفادوا بأنه في ساعات مبكرة من فجر يوم الاحد الموافق2023/06/25م، وصلت مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي على متن أحد الأطقم العسكرية إلى سوق عريب لبيع القات الذي يقع في الشارع العام بمديرية العرش، وأثناء ما كان الشاب الضحية سيف إبراهيم علي الزيلعي وبمعية شقيقه وعبدالله إبراهيم علي الزيلعي يقومان بتحميل القات فوق سيارتهما بغرض بيعه، تقدم منهم المسلحين وطلبوا منهم مبالغ مالية من اجل السماح لهم بتحميل القات وبيعه، وعندما رفض الشقيقان ذلك، هاجمهم المسلحون محاولين جر الضحية عبدالله عنوة إلى الطقم العسكري لاعتقاله، وعندما امتنع عن الصعود اطلقوا عليه وعلى شقيقه النار بشكل مباشر؛ مما أدى إلى اصابته بجروح بليغة، واصابة شقيقه سيف بطلقة في منطقة القلب أردته قتيلا على الفور، ثم غادر المسلحين المكان دون حتى محاولة إسعاف الضحيتين. وعلى الفور هرع الأهالي بعد سماعهم لصوت اطلاق النار إلى موقع الحادث ليجدوا الضحيتين مضرجتين بدمائهما، وأحدهما قد فارق الحياة، فتم اسعاف الضحية المصاب إلى احدى المستشفيات في المديرية لتلقي العلاج اللازم، في حين تم نقل جثة الضحية سيف للصلاة عليه في جامع الرحمة ودفنه.

النتيجة:-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من تقارير طبية، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة البيضاء، والمدعو عبدالله محمد العربجي الملقب (أبو حسين العربجي) المعين من قبل جماعة الحوثي مديرا لشرطة محافظة البيضاء، وكذا المدعو أبو حسين الهرمان المعين مدير للتحريات في أمن منطقة رداع.

4. واقعة قتل خارج القانون للطفل قيس سالم المنبهي , منطقة الخميس - مدين منبه – محافظة صعدة بتاريخ 2023/03/16م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما تحكيه الصور الفوتوغرافية المرفقة وإفادة المبلغ (أ,ي,س,ش) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم:(ع,م,ع,ش) و(ع,م,ع) بأنه في يوم الخميس حوالي الساعة 10 صباحاً بتاريخ 2023/03/16م، وأثناء ما كان الطفل قيس سالم مسفر المنبهي البالغ من العمر 14 عاماً من أبناء منطقة الخميس مديرية منبه محافظة صعدة متجهاً إلى المستشفى لإسعاف أخته المريضة وعند وصوله إلى نقطة تفتيش تابعه لمسلحي جماعة الحوثي في مدخل مركز مديرية منبه استوقفته إحدى النقاط الأمنية، وطلبوا منه بطاقته الشخصية، وعندما رد عليهم أنه لا يملك أي بطاقة، وأنه مسعف أخته المريضة التي برفقته إلى المستشفى، رفضوا السماح له بالمرور بالرغم من رجائه لهم بمراعاة وضع أخته المريضة وضرورة

إيصالها للمستشفى، وأصروا على عودته من حيث أتى، وعدم الدخول لإسعاف أخته إلى مركز مديرية منبه وعندما حاول الضحية أن يتجاوز النقطة لإنقاذ حياة أخته باشره المسلحون المتواجدون بإطلاق الرصاص عليه، مما أدى إلى إصابته بطلقتين قتل على إثرها في الحال.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود وما تحكيه الصور الفوتوغرافية والتقارير المرفقة بالملف فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية منبه، والقيادي في الجماعة المدعو أبو نصر الساحات قائد نقطة مدخل مدينة منبه بالإضافة إلى باقي العناصر المسلحة التابعة له.

ب. الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها والمحسوبة عليها:

1. قتل الضحية أنور عبد الفتاح حسان الصوفي - مدينة النور، مديرية المظفر - محافظة تعز، بتاريخ 2023/02/18م:

تتلخص الواقعة: بقيام أحد أفراد اللواء (170) دفاع جوي، بقتل الضحية أنور عبد الفتاح حسان الصوفي، أثناء ذهابه لأداء صلاة المغرب، ورفض قيادة اللواء تسليمه لتنفيذ إجراءات المحاسبة والمحاكمات العادلة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية من صور وتقارير طبية، ومذكرات من البحث الجنائي والنيابة وشرطة تعز، وما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود، الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (س.ب.ع) و (ر.ع.م) و(م .أ.ي) فإنه : عند الساعة (5:18) مساءً من يوم السبت الموافق 2023/02/18م، خرج الضحية أنور عبد الفتاح حسان الصوفي(56 عاماً) من منزله الكائن في مدينة النور مديرية المظفر محافظة تعز، واستقل دراجة نارية للذهاب لأداء صلاة المغرب، وأثناء توقيف المواطن عبد الصمد محمد له حول رغبته في شراء أرضية منه، تعرض لطلق ناري في رأسه من قبل الجندي عمر عبد الباسط هائل القدسي التابع للواء (170) مشاة والذي كان متواجداً مع عدد آخر من الجنود والمسلحين التابعين للكتيبة التي يقودها خطاب الياسري، وعلى إثر ذلك قام المواطنون المتواجدون في المكان بنقل الضحية إلى مستشفى تعز ومن ثم تحويله إلأى مستشفى الثورة، ثم بعد ذلك قامت أسرة الضحية بمتابعة الجهات الأمنية وقيادة اللواء (170) للقبض على الجندي كونه معروفاً وتسليمه إلى الجهات الأمنية والقضائية، وبالرغم من تفاعل الكثير من النشطاء في مناصرة أسرة الضحية والذي كان يعمل وكيلاً لمدرسة مديرية المظفر، وينال الكثير من التقدير والاحترام من طلابه وزملاءه ، إلا أنه وبرغم صدور أمر قبض قهري بحق المتهم من قبل النيابة والتعميم عليه من قبل إدارة الأمن في تعز إلى كافة النقاط الأمنية وأقسام الشرط ومدراء المديريات، ومخاطبة قيادة اللواء (170) من قبل العديد من الجهات بتسليم المتهم لاستكمال إجراءات التحقيق معه، إلا أن قيادة اللواء وقائد الكتيبة التي ينتمي لها المدعو عمر عبد الباسط هائل القدسي لم تتجاوب مع هذه المخاطبات، كما قامت اللجنة الوطنية للتحقيق بمخاطبة قيادة محور تعز بشأن الواقعة وضرورة القيام بتسليم المتهم إلى القضاء إلا أن اللجنة لم تتلقَ أي رد على مذكرتها حتى تاريخه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادة الشهود، والصور والمحررات الصادرة من الجهات الرسمية، بشأن الواقعة فإن المسئول عن هذا الانتهاك هو الجندي

عمـر عبـد الباسـط هائـل القـدسي التابـع للـواء (170) مشـاة، إضافـة إلـى مشـاركة قائـد الكتيبـة خطـاب اليـاسري، وقائـد اللـواء العميـد ركـن عبـد الله المخـلافي للمتهـم في المسـؤولية، لرفضهـم تسـليم المتهـم إلـى القضـاء لاسـتكمال إجـراءات التحقيـق معـه.

2. واقعـة قتـل الضحيـة: بسـام محمـد خـضر وعيـص قريـة سـاكن وعيـص مديريـة خنفـر محافظـة أبـين في 2022/01/02م.

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة بأنـه وفي تاريـخ 2022/01/02م السـاعة السـابعة صباحـاً بقريـة سـاكن وعيـص جـاءت قـوة أمنيـة تابعـة للحـزام الأمـني مديريـة خنفـر محافظـة أبـين، وقامـت باقتحـام مـنزل/ الضحيـة بسـام محمـد خـضر وعيـص وكان هـو وزوجتـه وأولاده نيامـاً وقامـوا بركلهـم بأرجلهـم وأطلقـوا النـار داخـل المـنزل وتعالـت أصـوات الأطفـال وأثنـاء ذلـك قـام المسـلحون بإطلاق الرصـاص علـى الضحيـة الـذي تـوفي في الحـال أمـام أولاده وزوجتـه.

وبحسـب إفادات ذوي الضحية وأقوال الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة ومنهـم (ع.أ.ح) و(أ.م.م.ع) فإنه في تمـام السـاعة السـابعة صباحـاً في تاريـخ 2022/01/02م شـاهد عـدداً مـن الجنود علـى متن أطقم عسـكرية تابعـة للحـزام الأمني بمحافظـة أبين بقيادة عبـد الرحمن محمد الشـنيني، وهم متجهين لمنزل الضحية / بسـام محمـد خـضر وعيـص وعند وصولهـم قامـوا باقتحام المـنزل بتهمـة أن الضحية بسـام يتعاون مع عنـاصر تنظيم القاعـدة، وعنـد اقتحـام المسـلحين تم سـماع صـوت صراخ الأطفـال وزوجـه الضحية وأفـراد أسرته مـن داخل المـنزل، كمـا تم سـماع أصـوات إطـلاق رصاص كثيـف من داخـل المنزل وسـماع صـوت الضحية بسـام محمد خـضر وهـو يـصرخ مـن داخـل المـنزل ثـم بعـد لحظـات توقـف صـوت صراخ الضحية بسـام بعـد إصابتـه بعدة طلقـات في الصـدر وأجـزاء أخرى من جسـده؛ توفي علـى إثرها مباشرة وتم سـحبه مـن قبل عنـاصر الحملة إلى خـارج المـنزل أمـام أسرتـه وأولاده وهو ملطـخ بالدماء وسـط صراخ وعويل أفـراد الأسرة.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات الـتي أجرتهـا اللجنـة ومـا جـاء في تقريـر الباحـث الميـداني ومـا ورد بشـهادات الشـهود، فـإن الجهـة المسـؤولة عـن ارتـكاب هـذا الانتهـاك هـي عنـاصر الحـزام الأمـني في مديريـة خنفـر محافظـة أبـين بقيـادة عبـد الرحمـن الشـنيني.

3. واقعـة قتـل الضحيـة وليـد محمـد الرملـي منيـف، منطقـة الفـاو، مديريـة المدينـة، محافظـة مـأرب، بتاريـخ 2021/05/29م.

تتلخـص الواقعـة: بحسـب ما تضمنه ملـف القضية لدى اللجنـة بأنه وبتاريـخ 2021/05/29م، أقـدم أحد أفراد النقطـة الأمنيـة التابعـة للأمن الخـاص في منطقة الفـاو- مديريـة المدينـة – محافظة مأرب، بتصويب سـلاحه نحـو رأس الضحيـة وليـد محمـد الرملـي منيـف وإطلاق النـار، مما تسـبب في مقتلـه علـى الفـور، بالإضافة إلى إصابـة أخِ الضحيـة وهـو عبدالكريـم محمـد الرملي في يـده وذلك على إثـر جـدال دار بينهم هم وأفـراد النقطة .

وبحسـب إفـادات ذوي الضحيـة، وأقـوال شـهود الواقعـة الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة، ومنهـم: (أ. ص. أ. أ) و (ع. ن. ع) فإنـه وفي تاريـخ 2021/05/29م، وأثنـاء مـرور الضحيـة وليـد محمـد الرملـي منيـف وأخـوه عبدالكريـم بسـيارته في نقطـة النقطـة الأمنيـة التابعـة للأمـن الخـاص في منطقـة الفـاو، وبعـد تجاوزهـم النقطـة الأمنيـة بعـدة أمتـار قـام الضحيـة بإيقـاف السـيارة للسـماح لإثنـين مـن أبنـاء عمومتـه بالـنزول منها لاعتزامهـم الذهـاب إلـى مديريـة الجوبـة، وهـو الأمـر الـذي أثـار غضـب أفـراد النقطـة نظـراً لمـا أسـموه

عـدم إبلاغهـم بعزمـه التوقـف وإنـزال الـركاب مـن السـيارة، وعنـد نـزول الضحيـة لـكي يـشرح لأفـراد النقطة سـبب نـزول قريبيـه، ومناداتـه علـى قريبيـه وطلبـه منهـم إبـراز البطائـق الشـخصية وعرضهـا علـى أفـراد النقطـة الأمنيـة للتأكـد مـن هويتهـم، إلا أن أفـراد النقطـة لـم يتقبلـوا الأمـر ودار بينهـم خـلاف مـع الضحيـة، انتهـى بقيـام أحـد أفـراد النقطـة الأمنيـة بإطـلاق النـار علـى رأس الضحيـة ممـا أدى إلـى مقتلـه في الحـال وإصابـة أخيـه عبـد الكريـم في يـده.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنة، وما جـاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شـهادات الشـهود، فـإن الجهـة المسـئولة عـن ارتـكاب هـذا الانتهاك هـي قـوات الأمـن الخاصـة بمحافظة مـأرب بقيـادة العميد سـليم السـياغي، بالإضافـة إلى قيـادة وأفـراد النقطة الأمنيـة التابعـة لقوات الأمـن الخاص في منطقـة الفاو.

4. واقعـة مقتـل الضحيـة عبـدالله بـن عبـدالله عبدربـه البـاني بمديرية بيحـان- شـارع المطـار -محافظة شـبوة بتاريـخ 2023/4/21م.

تتلخـص الواقعـة وفقـا لمـا هـو مبـين في ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، بإنـه في تاريـخ 2023/4/21م وفي تمام السـاعة (7.30) صباحـاً، أقدمـت عنـاصر مـن اللـواء السـادس التابـع لقـوات دفاع شـبوة علـى إطلاق النـار على الضحيـة الشـيخ عبـدالله بـن عبـدالله عبدربـه البـاني البالـغ مـن العمـر 49، والذي يعمـل خطيبـاً وإمامـاً لأحد المسـاجد ومديـراً لمكتـب الصحـة في مديريـة بيحـان، وذلـك عقـب انتهائـه مـن أداء خطبـة وصـلاة العيـد في مصلـى المطـار وأثنـاء مغادرتـه المصلى بسـيارته برفقة أفراد مـن عائلته وأخرين. وقد أسـفر هذا الاسـتهداف عـن مقتـل الشـيخ البـاني، و إصابـة ثلاثـة أشـخاص آخرين ممـن كانـوا برفقته في السـيارة .

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	الشيخ عبدالله بن عبدالله عبدربه الباني	49 عام

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	خالد عبدالله عبدالله الباني	18 عام
2	عبدالله محمد ناصر شوبان	43 عام
3	خالد عبدالله محسن قوبر	50 عام
4	عبدالكريم محمد عبدالله الباني	27 عام
5	مهدي عبدالناصر ناصر حمامان	24 عام
6	صالح أحمد عبدالقادر سيلان	28 عام

وبحسـب إفـادات ذوي الضحيـة، وأقـوال الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة، وهـم: (ع. ن. م) و (ع. ع. ص) فإنـه في صبيحـة يـوم عيـد الفطـر المبـارك بتاريـخ 2023/4/21 م، وعنـد تمـام السـاعة ((7.30، وعندما وصـل الأهالـي إلـى (مصلى العيـد في المطـار) لإداء صلاة العيـد، كما جرت العـادة في هذه المناسـبات الدينية، تفاجـأوا بوجـود عنـاصر مسـلحة ممـا يسـمى بقـوات دفـاع شـبوة في المصلـى مدججـين بالسـلاح الخفيـف والمتوسـط ومعهـم أطقـم ومدرعـات عسـكرية مسـلحة، وعنـد دخـول الضحية الشـيخ عبـدالله البـاني، وهو خطيـب صـلاة العيـد منـذ سـنين طويلـة، وجلوسـه علـى سـجادته قبـل بـدء الخطبـة، حـاول أثنين مـن جنود

قوات دفاع شبوة إخراجه من المصلى بسحبه عنوة لمنعه من الخطابة بحجة صدور توجيهات من مكتب أوقاف المحافظة بتكليف مدير مكتب الأوقاف بمديرية بيحان للخطابة نيابة عن الشيخ عبدالله الباني ، لكن الأهالي الموجودين في المصلى منعوا المسلحين وطردوهم خارج المصلى. على اثر ذلك قام المسلحين بتطويق المصلى من جميع الاتجاهات. وبعد ان القى الضحية الشيخ الباني الخطبة المعدة من قبله للعيد، و فراغه من الصلاة ، أقبل المصليين لإلقاء السلام عليه وتهنئته بالعيد، في حين كان أحد الجنود يطلب من كل من فرغ من الصلاة بالخروج ومغادرة المصلى. وبعد مغادرة أكثر المصليين خرج الشيخ الباني من المصلى متجها إلى سيارته بصحبة أبنه وأخوه وآخرين، وبعد ان صعدوا السيارة وعندما هموا بالمغادرة وتجاوز بوابة مصلى المطار اعترضت طريقهم احدى المدرعات لايقافهم وفي الوقت نفسه انهالت عليهم الاعيرة النارية المنطلقة من أسلحة الجنود ومن باقي الأطقم والمدرعات المتواجده في المكان. مما ادى الى مقتل الضحية الشيخ الباني واصابة أربعة اخرين؛ وعلى الفور هرع الأهالي لإسعاف الضحايا إلى المستشفى، ومن بينهم الضحية الشيخ الباني الذي كان قد فارق الحياة متأثرا بالطلقات الكثيرة التي تعرض لها واخترقت صدره والتي بلغت (28) طلقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي اللواء السادس التابع لقوات دفاع شبوة بقيادة العميد / أحمد حسين الحارثي، بالإضافة الى أفراد قوات دفاع شبوة الذين قاموا بقتل الضحية خارج إطار القانون. وقد شكل النائب العام فريق لنظر القضية والتحقيق فيها وتم إحالة عدد من المتهمين إلى القضاء للمحاكمة.

ثانياً: الاعتقال والإخفاء القسري:

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من الرصد والتحقيق في (689) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (516) حالة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (152) حالة.

وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة الى جماعة الحوثي

1. واقعة اعتقال عدد 17 فرداً من الطائفة البهائية - الجراف - أمانة العاصمة صنعاء، بتاريخ 2023/05/25م:

تتلخص الواقعة: حسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ 2023/05/25م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بمداهمة بيت الضحية عبد الله العلفي أثناء اجتماع دوري لعدد 17 فرداً من الطائفة البهائية والقيام باعتقالهم.

وبحسب أقوال الضحايا وذويهم فإنه بتاريخ 2023/05/25م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بمداهمة بيت الضحية عبدالله العلفي أثناء اجتماع دوري لعدد 17 فرداً، من الطائفة البهائية مع أعضاء آخرين عبر الزوم وأثناء الاجتماع تمت مداهمة المنزل ودخول عدد كبير من المسلحين الملثمين ومعهم عدد سبع نساء- مما يسمى بالزينبيات - الذين وصلوا على متن عدد من الأطقم والباصات والسيارات

المدرعة، وبمجرد وصولهم تم تفتيش المنزل المكون من أربع شقق وعزل المجتمعين وإجراء التحقيق معهم في البيت الذي تمت مداهمته من الساعة 9:00صباحاً وحتى 4:30 عصراً، كما تمت مصادرة هواتفهم الشخصية وتم نقلهم إلى السجن ومن بينهم طفلين - تم إطلاق سراحهم في نهاية اليوم نفسه – بالإضافة إلى خمس نساء، وقد أفاد الضحايا عن تعرضهم أثناء الاعتقال والتحقيق معهم للإهانات والسب والتجريح، كما منعت عنهم الزيارة بعد نقلهم إلى السجن وطلب منهم المصادقة على تعهدات بعدم ممارسة أي نشاط للطائفة البهائية كشرط للإفراج عنهم.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من تحقيقات في الواقعة وما تضمنته الأدلة المرفقة بملف القضية وما احتواه من إفادات ذوي الضحايا وشهادة الشهود، وكذا تقرير فريق الرصد والتوثيق الميداني فقد ثبت لدى اللجنة وقوع هذا الانتهاك في حق الضحايا من الطائفة البهائية ومسؤولية جماعة الحوثي عنه وبالتحديد قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات بقيادة بقياة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني.

2. واقعة اعتقال تعسفي وإخفاء الضحية (ن، ح، ع، أ) حي المشتل مسيك، أمانة العاصمة صنعاء بتاريخ 2022/05/20م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بقيام عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باعتقال الضحية (ن.ح.ع.أ)، من سوق قات مسيك في أمانة العاصمة بتاريخ 2022/05/20م وإخفاءه في مكان مجهول.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ز، ح، أ) وما جاء في شهادة الشهود ومنهم : (ص، أ، ل، أ)، و(م، أ، ع، م) فإنه في حوالي الساعة 1 ظهراً بتاريخ 2022/05/20م، قامت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي على متن طقم عسكري بقيادة أحد المشرفين التابعين للجماعة وهو المدعو/ ماجد السادة باختطاف الضحية (ن، ح، ع، أ) أثناء تواجده بسوق القات بمنطقة مسيك أمانة العاصمة صنعاء، بسبب منشور له على صفحته على الفيسبوك ينتقد فيه جماعة الحوثي والقيادي فيها محمد علي الحوثي، ثم تم نقله إلى إدارة أمن منطقة أزال التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وعندما علم أهالي الضحية بواقعة اعتقاله ذهبوا على الفور إلى إدارة منطقة أزال فأبلغهم مدير أمن المنطقة المعين من جماعة الحوثي المدعو / عبد الكريم السراجي، بأنه تم نقل الضحية إلى جهاز الأمن والمخابرات التابع للجماعة بسبب منشوراته وإتهامه بالتحريض والتعامل مع جهات معادية حسب زعمه، وعند رجوع ذوي الضحية إلى قيادة جماعة الحوثي في ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات أنكرت وجود الضحية لديها أو إعطاء أي معلومات عنه لأسرته، ولازال الضحية محتجزاً ومخفياً قسرياً ولا يعلم ذووه مكان احتجازه ولا تعرف عنه أي معلومات منذ اعتقاله .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ وشهادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد المشرف التابع لها المدعو / ماجد السادة وكذلك مدير أمن منطقة أزال المعين من قبل الجماعة المدعو/ عبد الكريم السراجي إضافة إلى قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بقيادة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني.

3. واقعة اعتقال تعسفي للضحية (م، ح، أ، أ) ونجله (ح، م، ح، أ) مديرية الحداء -محافظة ذمار، بتاريخ 2022/09/28م

تتخلص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة أنه بتاريخ 2022/09/28م قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في مديرية الحداء محافظة ذمار باعتقال الضحية (م، ح، أ، أ) البالغ من العمر (50 عاماً) بالإضافة إلى ابنه الطفل (ح، م، ح، أ) واقتيادهما إلى جهة مجهولة.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ز، ح، أ) وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (م، ع، ع، أ) و (أ، ز، ح) فإنه وعلى إثر قيام عناصر مسلحة من قبل جماعة الحوثي بالبسط على أراضي واسعة من قرية الدعيس بعزلة أعماس الجبل مديرية الحداد محافظة ذمار، ومصادرتها لغرض إنشاء موقع عسكري تابع للجماعة عليها وإتخاذه كمركز لتفتيش المسافرين كون المنطقة من المناطق الواقعة على حدود محافظة مأرب، وبسبب رفض الضحية (م، ح، أ، أ) البالغ من العمر (50 عاماً) ومعه عدد من أبناء المنطقة لمصادرة أراضيهم، قامت جماعة الحوثي بتاريخ 2022/09/27م باعتقال نجل المذكور وهو الطفل (ح، م، ح، أ) البالغ من العمر (15 عاماً)، ثم في اليوم التالي الموافق 2022/09/28م عادت إلى القرية بحملة عسكرية مكونة من ثلاثة أطقم مسلحة، وداهمت منزل الضحية (م، ح، أ، أ) وقامت باعتقاله، واقتياده إلى جهة مجهولة، ولا يزال الضحية ونجله معتقلان لدى الجماعة حتى تاريخه، ولا يعرف مكانهما ولم يسمح لأحد من أقاربهم بالتواصل معهم أو معرفة أي معلومات بشأنهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود ثبت لدى اللجنة بأن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد قيادتها الأمنية بمحافظة ذمار ومنهم محمد ناصر البخيتي المعين من قبل الجماعة محافظاً لمحافظة ذمار والمدعو نصر ناصر البخيتي المعين مديراً للمديرية وكذلك المشرف الأمني في المديرية المدعو فضل الحريب .

ب. الوقائع المنسوبة إلى الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعة اعتقال وإخفاء الضحية محمد شيخ فضل - مديرية المنصورة - محافظة عدن بتاريخ 2021/05/26م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في الساعة (6:00) مساءً بتاريخ 2021/05/26م قامت عناصر تابعة لقوات الحزام الأمني باعتقال الضحية محمد شيخ فضل هيثم (56 عاماً) في منطقة كابوتا مديرية المنصورة محافظة عدن، واقتياده لجهة مجهولة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ب.أ.ر) و (س.ع .ع) و(هـ.م.ع) فإنه وبتاريخ 2021/05/26م ، وأثناء عودة الضحية محمد شيخ فضل هيثم إلى منزله بعد أن شارك بوقفة احتجاجية رفضاً للتجويع، وحين كان راكباً في باص أجرة بمعية ابنه الطفل وركاب آخرين بينهم نساء، قامت مجموعة مسلحة بزي عسكري على متن طقم عسكري بمحاصرة وإيقاف الباص، ثم طلبوا من الضحية محمد شيخ فضل هيثم النزول من الباص وتسليم نفسه لهم، وحين سؤالهم من المتواجدين عن الجهة التي يتبعوها وسبب الاعتقال رفض المسلحون التعريف بأنفسهم، وأصروا على نزول الضحية وأخذه معهم مخلفين الخوف والذعر بين بقية الركاب، وبعد معرفة أسرة الضحية بما

حدث له بدأت بالمتابعة والبحث عن مكان ومصير الضحية، وتواصلت مع الجهات الرسمية الأمنية والعسكرية والسلطة المحلية، إلا أنهم لم يبلغوا بأي رد، وبعد فترة وصلتهم بعض الأخبار من قبل أحد القيادات الأمنية في مديرية الشعب، أن من قام باعتقاله هي عناصر تتبع قيادة الحزام الأمني وأنهم سيقومون باستجوابه وسيتم إطلاق سراحه، حيث أن الضحية معروف بآراءه الرافضة للفساد في عدن كونه أحد قيادات الحراك، وقد طالب أبناء وبنات الضحية بمذكرات مكتوبة من النائب العام ورئيس النيابة الجزائية باتخاذ الإجراءات القانونية للكشف عن مصيره وسبب إخفائه والسماح لهم بزيارته، كما قامت اللجنة الوطنية للتحقيق بتحرير مذكرة إلى الجهات المعنية، إلا أن اللجنة لم تحصل على رد حتى لحظة كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال المبلغين وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي: قيادة الحزام الأمني في العاصمة المؤقتة عدن.

2. واقعة الإخفاء القسري للضحية المواطن عمر أحمد محمد غالب النظاري - مديرية المظفر - محافظة تعز بتاريخ 2022/02/26م:

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة (12:00) من يوم السبت الموافق 2022/02/26م، قام طقم يتبع الأمن السياسي في محافظة تعز، باعتقال الضحية المواطن عمر أحمد قائد النظاري (28 عاماً) من جوار منزله الكائن في شارع 24 أسفل مدينة النور مديرية المظفر محافظة تعز أثناء خروجه للذهاب لصلاة الظهر، ونقله إلى مقر مبنى مستشفى المستقبل الكائن في عصيفرة والذي يستخدمه الأمن السياسي كمركز احتجاز تابع لهم، وبعد سبعة أشهر من احتجازه والسماح بزيارته من قبل أسرته، تم إخفاء الضحية بعد ذلك وعدم الإعلان عن مصيره أو تحديد مكانه لأسرته.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة وشكوى أسرة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ. ي. ل) و(ن.س.ل) فإنه وفي تمام الساعة (12:00) من يوم السبت الموافق 2022/02/26م ، قام طقم عسكري على متنه 10 مسلحين ويتبع إدارة الأمن السياسي في محافظة تعز، باعتقال المواطن عمر أحمد قائد النظاري (28 عاماً) من جوار منزله في شارع 24 أسفل مدينة النور مديرية المظفر، وهو في طريقه إلى المسجد لأداء صلاة الظهر، واقتياده إلى مبنى مستشفى المستقبل الكائن في عصيفرة ، والذي يستخدمه فرع الأمن السياسي كمركز احتجاز مؤقت تابع له، ولم يتم السماح له بالتواصل مع أسرته أو زيارتهم له إلا بعد شهرين من البحث والمتابعة، وعند استفسار والديه عن سبب احتجاز ابنهما تم الرد من قبل أحد العسكر المناوبين في مركز الاحتجاز أنه بسبب سفر ابنه إلى عدن، وأنه مرتبط بتنظيم القاعدة، واستمرت الأسرة بمتابعة الإفراج عن ابنهما والمطالبة بإحالته إلى القضاء لفترة استمرت سبعة أشهر، كان يسمح لهم خلالها بزيارته دورياً وتوفير حاجته من الغذاء والملابس، إلا أنه وبتاريخ 2022/11/22م، تم نقل الضحية إلى إدارة شرطة تعز ومن ثم انقطعت أخباره وعند قيام والدة الضحية بتقديم مذكرة خطية إلى مدير الشرطة لمعرفة مكان ومصير ابنها والسماح بزيارته؛ رد عليها بأنه تم طلبه من قبل وزير الداخلية دون تحديد لمكان احتجازه، وقد قامت اللجنة بتحرير مذكرة إلى كلٍ من مدير شرطة

تعـز لتوضيـح مـكان وسـبب إخفـاء الضحيـة والإجـراءات الـتي اتبعتهـا الإدارة، إلا أنـه لـم يتـم الـرد علـى مذكراتهـا، كمـا تـم تحريـر مذكـرة استفسـار إلـى مديـر رئيـس جهـاز الأمـن السـياسي، ولـم تتلـقَ اللجنـة أي رد حـول المعلومـات والإجـراءات المتعلقـة بإخفـاء الضحيـة حـتى لحظـة كتابـة التقريـر.

النتيجة:

مــن خلال التحقيقــات التــي أجرتهـا اللجنـة الوطنيـة، ومـا ورد فـي شـهادات الشـهود، وشكوى وإفادة والد ووالـدة الضحيـة، ومـا تضمنه الرد الكتابي مـن قبل إدارة أمن تعز على والدة الضحية، فــإن الجهــة المســئولة عــن هــذا الانتهــاك هــي كلٌ مـن إدارة شرطة تعز بقيـادة مدير عـام الشرطة العميـد منصـور الأكحلي وجهاز الأمـن السـياسي في محافظة تعـز بقيـادة العميد عبـد الواحد سرحان.

3. واقعــة اعتقــال وإخفــاء الضحيــة داوود إبراهيــم حســن قبصــة – مديريــة الخوخــة - محافظــة الحديــدة بتاريــخ 2022/05/18م:

تتلخــص الواقعــة وفقـاً لمــا تضمنــه ملـف القضيـة لــدى اللجنـة بأنـه في تمـام السـاعة (12:00) ظهـراً بتاريــخ 2022/05/18م، قـام أفـراد تابعـون لإدارة أمـن الحديـدة باعتقـال الضحيـة داوود إبراهيـم حسـن، واقتيـاده لجهـة غـير معلومـة.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة المبلـغ (ب.ر.ع) وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة ومنهـم: (ن.خ.ب أ) و (ب.ع.ع) والذيـن أفـادوا أن الضحيـة داوود إبراهيـم حسـن خـرج مـن منزلـه بمدينـة الخوخـة محافظـة الحديـدة بدراجتـه الناريـة، وأثنـاء وقوفـه جـوار محطـة القمـة العربيـة شـمال الخوخـة، جـاء أفـراد يلبسـون الـزي العسـكري تابعـون لمديـر أمـن الحديـدة العميـد نجيـب ورق، وقامـوا باعتقـال الضحيـة واقتيـاده إلـى مـكان غـير معـروف، وعنـد قيـام شـقيق الضحيـة وأسرتـه بالبحـث عنـه ومطالبـة مديـر الأمـن بالكشـف عـن مصـير الضحيـة داوود إبراهيـم، تـم تهديدهـم بأنـه في حـال اسـتمرار متابعـة موضـوع الضحيـة سـيكون مصيرهـم مثـل مصـيره، ولايـزال الضحيـة مخفيـاً ولا يعـرف عنـه أي معلومـات حـتى كتابـة التقريـر.

النتيجة:

مــن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنــة الوطنيـة، ومـا ورد فـي شـهادات الشـهود الذين استمعت لهم، فــإن الجهـة المســئولة عـن هـذا الانتهـاك هــي إدارة شرطة محافظة الحديدة بقيادة العميد نجيب ورق.

4. واقعــة اعتقــال الضحيــة عبــد المعــين علــي عمــر الرامــي – منطقــة المدينــة – مديريــة المدينــة - محافظــة مــأرب بتاريــخ 2021/7/10 م.

تتلخـص الواقعـة: وفقـاً لمـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ 2021/7/10م، قامـت عنـاصر أمنيـة تابعـة لجهـاز الأمـن السـياسي - فـرع مـأرب باعتقـال الضحيـة القـاصر/ عبـد المعين علـي عمـر الرامي، وهـو عامـل في أحـد الـورش، وإيداعـه في سـجن الأمـن السـياسي بمحافظـة مـأرب دون أي مسـوغ قانـوني.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة الضحيـة الـذي تـم الجلـوس معـه عنـد زيـارة اللجنـة لمقـر الأمـن السـياسي في محافظـة مـأرب، وما أدلى به والد الضحية وشـهود الواقعة ومنهـم (م. ع .أ) و(م. أ. م. أ) فإنـه بتاريخ 2021/7/10 م توجـه الضحيـة عبـد المعين علي عمـر الرامي من أبناء قريـة طياب مديريـة ذي تاعم محافظـة البيضاء، ويبلغ مـن العمـر 16 عامـاً مـن مديريـة بيحان الـتي كان يعمل فيهـا في أحد الـورش وتـم إغلاقها إلـى محافظة مأرب للالتحـاق بعمـل آخر في أحد الـورش، بعـد أن نصحه أصدقائـه بذلك.

حيث كان مقرراً أن يعمل لدى أحد الورش في مدينة مأرب بوساطة من أحد من أقاربه. وعند وصول الضحية إلى مدينة مأرب تفاجأ بقيام عناصر من الأمن باعتقاله، واقتياده إلى مقر جهاز الأمن السياسي في المحافظة، وإيداعه هناك دون السماح له بإبلاغ أهله عن مكان تواجده ودون مراعاة لكونه قاصراً.

وعندما انقطعت أخباره عن أهله تماماً وفقدوا أي تواصل به، اتجهوا للسؤال عنه وتتبع أخباره لدى من يعرفوه في مأرب، وبعد بحث مضنٍ أفادهم شخص من أهالي قرية الضحية أن ولدهم معتقل لدى جهاز الأمن السياسي.

حيث لا زال الضحية محتجزاً فيه حتى الآن، وقد قامت اللجنة بتحرير مذكرة إلى قيادة فرع جهاز الأمن السياسي في محافظة مأرب بشأن الضحية وتم الرد .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والاستماع إلى أقوال الضحية وما جاء في شهادة الشهود وما تضمنه ملف القضية من أوراق، فقد تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هم عناصر أجهزة الأمن في محافظة مأرب التابعة للحكومة الشرعية تحديداً جهاز الأمن السياسي بمأرب بقيادة رئيس الجهاز العقيد ناجي حطروم.

5. واقعة اعتقال المواطن محمد احمد علي باحيدره , في مدينة المكلا محافظة حضرموت، تاريخ 2023/10/23م

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة السابعة مساءً بتاريخ 2023/10/23م قامت نقطة عسكرية تابعة للأمن العام بإيقاف المواطن محمد احمد علي باحيدره واعتقاله لمدة أسبوعين في سجن مركز باعبود وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة وما جاء في إفادة ذوي الضحية وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم (أ.س.ب) و (ع.م.أ) فإنه في تمام الساعة السابعة مساءً بتاريخ 2023/10/23م كان الضحية محمد أحمد علي باحيدره عائداً من عمله في المنجرة التي يعمل بها ,وكانت هناك أعمال شغب في المكلا ولم يكن يعلم بأن هناك حملة تفتيش يقوم بها جنود الأمن, وعند وصوله الى جولة الدلة استوقفته نقطة عسكرية وقاموا بتفتيشه ووجدوا رائحة بترول عليه بسبب عمله في المنجرة إلا أنهم قاموا باعتقاله وإيداعه بسجن مركز باعبود لمدة أسبوعين بدون تحقيق معه، وبعدها تم إطلاق سراحه.

النتيجة:

من خلال ما ورد في شهادة الشهود وما تضمنته أوراق وملف القضية لدى اللجنة، فقد ثبت للجنة مسؤولية مدير عام الشرطة في مديرية المكلا بمحافظة حضرموت عن الاعتقال التعسفي الذي تعرض له الضحية.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة بالرصد والتحقيق بعدد (20) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (15) حالة تعذيب، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (3) حالات تعذيب، وواقعتين مسؤولية جهات أخرى.

وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. جماعة الحوثي:

1. واقعة تعذيب أفضت إلى الموت للضحية /إبراهيم يحيى هشول الثماني، مديرية سحار- محافظة صعدة بتاريخ 2022/12/27م.

تتلخص الواقعة: طبقاً لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة والصور والتقارير المرفقة بالملف وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ف، د، ع، ش) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (ع، أ، ح، ش) و(ف، د، ع، ش) بأنه بتاريخ 2022/12/27م قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو أبو محمد الفهيد المعين من قبل جماعة الحوثي مديراً لقسم الطلح مديرية سحار، بالإضافة إلى عدد 8 عناصر مسلحة ترافقه باختطاف الضحية إبراهيم يحيى هشول الثماني أثناء ما كان في الطريق متجهاً إلى مقر عمله في سوق الجعملة بمديرية مجز والذي كان يعمل في بيع الخضار، ومن ثم نقله على متن طقم عسكري إلى إدارة أمن سوق الطلح مديرية سحار، بمحافظة صعدة الواقع تحت سيطرة الجماعة, وبحسب إفادة المبلغ وأقوال الشهود، فإن الضحية تعرض هناك لأشد أنواع التعذيب من الضرب والجلد والصعق بالكهرباء ولمدة 48 ساعة حتى فارق الحياة، وذلك بتاريخ 2022/12/29م، وقد تحصلت اللجنة على العديد من الصور الفوتوغرافية لجثة الضحية والذي يظهر عليها التعذيب الوحشي في معظم جسده والتي تحتفظ بها اللجنة في ملف القضية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ والشهود والتقارير والصور التي تحتفظ بها اللجنة، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة صعدة؛ وبالتحديد المدعو أبو محمد الفهيد المعين من قبل جماعة الحوثي المعين مديراً لقسم الطلح بمديرية سحار محافظة صعدة والعناصر المسلحة المشاركة معه في عملية الاختطاف والتعذيب للضحية.

2. واقعة التعذيب حتى الموت للضحية: عبد ربه عبد الله سعد راجي قرية البرقة - عزلة آل سالم – مديرية كتاف – محافظة صعدة بتاريخ 2022/02/05م.

تتلخص الواقعة: طبقاً لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ 2021/07/02م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باختطاف الضحية عبد ربه عبد الله سعد راجي من أبناء قرية البرقة عزلة آل سالم مديرية كتاف محافظة صعدة، ونقله إلى سجن الأمن الوقائي بمحافظة صعدة وتعذيبه حتى الموت.

وبحسب ما تضمنته إفادة المبلغ (ي.ع.ف.ز) وما ورد في شهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ص.م.م.ن) و(ن.ع.ص.م) بأنه وبينما كان الضحية عبد ربه عبد الله سعد راجي داخل سوق القات بمنطقة دارس بأمانة العاصمة صنعاء، داهمه عدد من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي؛ وقامت باختطافه وإخفاءه لمدة أربعة أشهر دون أن تعرف أسرته عنه أي معلومات ولا عن سبب اختطافه ولا عن مكان إخفائه، وبعد البحث والمتابعة من قبل أسرته من خلال بعض أصدقائهم الذي لهم علاقة ببعض القيادات التابعة لجماعة الحوثي تمكنت الأسرة من الحصول على بعض المعلومات عنه، مفادها أنه تم نقله من أمانة العاصمة صنعاء إلى معتقل الأمن الوقائي بمحافظة صعدة، التابع لجماعة الحوثي، ومن خلال إفادة المبلغ والشهود فقد تعرض الضحية هناك للتعذيب الشديد في معتقل الأمن الوقائي بمحافظة صعدة أفضى إلى وفاته, وبتاريخ 2022/02/05م تواصلت قيادة جماعة الحوثي بأسرة الضحية وطلبت منهم الحضور لاستلام جثته من المستشفى الجمهوري بمحافظة صعدة .

كـم أفـاد المبلـغ والشـهود بـأن الضحيـة كان مـن المعارضـين لجماعـة الحـوثي منـذ العـام 2004م، وقـد تم تهجـيره مـن مسـقط رأسـه بعزلـة آل سـالم إلـى مركـز المحافظـة مدينـة صعـدة حـتى سـيطرة الجماعـة علـى مركـز المحافظـة، وفي العـام 2011م، نـزح إلـى مدينـة صنعـاء خوفـاً علـى نفسـه وأسرتـه، واسـتقر في مديريـة بـني الحـارث حـي دارس أمانـة العاصمـة صنعـاء وظـل مقيمـاً هنـاك حـتى تاريـخ اعتقالـه.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات الـتي أجرتهـا اللجنـة ومـا ورد في اقـوال المبلـغ والشـهود ثبـت لـدى اللجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي، وبالتحديـد القيـادات التابعـة لهـا بالأمـن الوقـائي بمحافظـة صعـدة والعنـاصر المسـلحة الـتي قامـت بالاعتقـال.

3. واقعـة تعذيـب الضحيـة عبـد الحميـد جعفـر - قريـة الجنـد - مديريـة التعزيـة - محافظـة تعـز بتاريـخ 2016/08/24م.

تتلخـص الواقعـة: بقـدوم مسـلحين تابعـين لجماعـة الحـوثي إلـى منطقـة الجنديـة مديريـة التعزيـة محافظـة تعـز، بتاريـخ 2016/08/24م، واقتحـام مـنزل الضحيـة عبـد الحميـد جعفـر في الجنـد وإطـلاق الرصـاص عليـه، ممـا أدى إلـى إصابتـه ومـن ثـم القيـام بعـد ذلـك نقلـه إلـى سـجن مدينـة الصالـح بالحوبـان حيـث تعـرض هنـاك للتعذيـب ممـا تسـبب لـه في إعاقـة دائمـة كمـا اسـتمر اعتقالـه ثـلاث سـنوات.

وبحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة وإفـادة الضحيـة الذي اسـتمعت لـه اللجنـة بعد خروجـه مـن الاعتقال والصـور والتقاريـر الطبيـة، ومـا جـاء بأقـوال العديد مـن الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة ومنهـم : (م.خ. ح) و(م,س.ص) و(م. س.ع) و(هـــ.د.ش) و(ف. ، .ش) و(ر.أ.ي) فإنـه وعنـد السـاعة (6:30) مسـاءً بتاريـخ 2016/08/24م، أقدمـت عنـاصر مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي في منطقـة الجنـد مديريـة التعزيـة علـى محـاصرة مـنزل الضحيـة عبـد الحميـد محمـد جعفر(56 عامـاً) الـذي يعمل موجهـاً في سـلك التربيـة والتعليم ومطالبتـه بالخـروج مـن منزلـه لكونـه مطلـوب القبـض عليـه بأوامر من مـشرف الجماعـة في منطقـة الحوبان المدعـو منصـور علـي اللكومـي، بسـبب كتاباتـه ضد الجماعـة في مواقـع التواصـل وانتقـاده المتواصل لهـا، كما قـام المسـلحون بإطـلاق الرصـاص على المـنزل بغرض إثـارة الرعب لـدى الضحية وأسرتـه، ثم أنـه وبعد خروج الضحيـة إليهـم قـام أحد المسـلحين بإطلاق طلقـة على ركبته فيما قام مسـلح آخـر بضربه على رأسـه بالبندق، وعنـد محاولـة زوجتـه مسـاعدته تـم الاعتـداء عليها وأخـذ التلفـون الخـاص بزوجها والـذي كان في يدهـا، فيما قـام مجموعـة مـن العنـاصر المسـلحة بالدخـول إلـى المـنزل ونهـب عدد مـن الممتلـكات منهـا ذهـب ومبالغ ماليـة نقديـة، إضافـة إلى سـلاح الضحية الشـخصي والذي تم نهبـه من داخل المـنزل، بعد ذلك قام المسـلحون باقتيـاد الضحيـة وهـو مصاب إلى سـجن مدينـة الصالح الـذي يشرف عليـه المدعو علـي حمـدان الكميل، حيث تـم وضعـه لمـدة سـتة أشـهر، في شـقة مظلمـة لا يوجـد فيهـا أي مصـدر للضـوء وهـذه الشـقة تعـرف لـدى السـجانين والمعتقلـين باسـم شـقة عـدن، مما تسـبب للضحيـة بالإصابـة بضعف شـديد في النظر، كمـا تعرض الضحيـة منـذ أول يـوم للاعتقـال لأشـكال مـن التعذيـب حيـث كان الحـراس والمحققـون يقومـون بلـي رجلـه المصابـة وضربـه عليهـا بالعـصي، وذلـك بالرغـم مـن أنـه تـم إجـراء عمليـة سريعـة لـه في الركبـة وإعادته من المستشـفى إلى السـجن في نفـس اليوم، واسـتمرت عمليـة التعذيب لفترة طويلـة للضحية وذلـك لإكراهه على ما أسـموه الكشـف عن أسـماء قيـادات المقاومـة التابعة للشرعيـة في مدينة تعـز، حيث كان يتعـرض الضحية للصعـق بالكهربـاء وتعليقـه إلـى المروحـة والـضرب بالعـصي علـى كل أجزاء جسـمه مما تسـبب لـه نزيف من الـرأس والأنـف، كمـا تسـبب التعذيـب في عـدد مـن المضاعفـات للإصابـة التي تعـرض لهـا في الركبـة وأصبح لا يسـتطيع الوقـوف حـتى للذهاب إلـى الحمام إلا زاحفـاً، كما كان يتـم تهديد الضحيـة باعتقال ابنتـه الصحفية ربا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال الضحية، وما جاء في شهادة الشهود، وما تحكيه التقارير الطبية المرفقة بالملف، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة تعز بقيادة المدعو عبد الخالق الجنيد المعين من قبل الجماعة مديراً لأمن تعز، ومشرف الجماعة في منطقة الحوبان المدعو منصور علي اللكومي ، والمشرف على معتقل الصالح المدعو علي حمدان الكميل.

ب. الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعة تعذيب الضحية/ علي محمد صالح الدوخة مديرية الشيخ عثمان محافظة عدن بتاريخ 2022/07/08م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية: أنه بتاريخ 2022/07/08م قامت مجموعة من جنود شرطة الشيخ عثمان باعتقال الضحية علي محمد صالح الدوخه ونقله لقسم شرطة الشيخ عثمان حيث تعرض هناك للتعذيب ومفارقته للحياة بعد أربعة أشهر من الاعتقال وبسبب التعذيب.

وبحسب ما جاء في إفادة المبلغ، وماتضمنه ملف القضية من وثائق وتقارير، وما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم (ح.م.ي.أ) و (أ.ع.ع.أ): أنه وبتاريخ 2022/07/08م، قام أفراد يتبعون قسم شرطة الشيخ عثمان باعتقال الضحية/علي محمد صالح الدوخة، وأخذه من جانب إحدى العمائر في منطقة الشيخ عثمان والذي يعمل فيها كحارس واقتياده إلى قسم شرطة الشيخ عثمان على متن طقم عسكري تابع لمعسكر المشاريع، وبعد احتجازه في قسم الشرطة لمدة أربعة أشهر تعرض الضحية خلالها للتعذيب ولم يسمح له بالتواصل مع أسرته، التي كانت تبحث عنه، وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورة الضحية، وهو مكبل اليدين وعليه آثار تعذيب وهزيل الجسم بسبب حرمانه من الأكل والشرب، وبعد أن وصل الخبر إلى أسرته وحضروا لزيارته إلى قسم شرطة الشيخ عثمان تم إبلاغهم من قبل قيادة القسم أنهم لا يستطيعوا رؤيته حالياً وفي اليوم التالي تبين وفاة الضحية في قسم شرطة الشيخ عثمان بسبب التعذيب .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق ومرفقات، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هم قيادة وأفراد قسم شرطة الشيخ عثمان بقيادة المدعو محمد أحمد مقبل السكرة القائم بأعمال مدير قسم شرطة الشيخ عثمان الذي تم تعيينه بتاريخ 5/7/2022م.

2. واقعة اعتقال وتعذيب الضحية عوض أحمد الدقيل – مديرية المكلا- محافظة حضرموت بتاريخ 2022/11/25م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 2022/11/25م قامت النقطة العسكرية في منطقة الشقين في مديرية المكلا محافظة حضرموت، باعتقال المواطن عوض أحمد محمد عوض الدقيل (56 عاماً)، واقتياده إلى مركز الاعتقال في مطار الريان.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة وشكوى أسرة الضحية وشهادة

الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة، ومنهـم: (أ.ع.س) و(أ.س.ر) ، وما جاء في أقوال الضحية الذي استمعت إليه اللجنة: فإنه وفي تمام الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 2022/11/25م، وأثناء مرور الضحية بنقطة الشقين مديرية المكلا محافظة حضرموت، قام عناصر النقطة بإيقاف الباص الذي يقل الضحية، بالإضافة إلى عدد من الركاب العائدين من عدن إلى منازلهم في المكلا ، وإنزالهم وتفتيشهم والاطلاع على بطائقهم الشخصية، ثم السماح للباص بالتحرك بعد أن تم إنزال الضحية عوض أحمد الدقيل منه، وإبلاغه أن الموضوع مجرد أمرٍ إجرائي واشتباه فقط، وأنه وسيتم إيصاله إلى منزله بمجرد الانتهاء من الإجراءات، إلا أنه وبعد مرور بعض الوقت تفاجئ الضحية بوجود طقم عسكري أمر بالصعود على متنه، ومن ثم تم نقله إلى سجن الريان في المكلا ، وعلى إثر ذلك قامت أسرة الضحية بمتابعة الجهات الأمنية، واللقاء بمحافظ المحافظة للاستفسار عن وضعه، والذي رد عليهم بأنه بصحة جيدة، ولا يوجد ضده أي اتهام وأن الأمر مجرد اشتباه، وأن عليهم تقديم شكوى بالنقطة التي قامت باعتقاله إلا أن الضحية استمر قيد الاحتجاز لمدة تقارب الشهرين مع حرمانه من حقه في زيارة أسرته، والتواصل معها، وبحسب إفادة زوجة الضحية أنه قد سبق اعتقاله 2016/06/10م ولم يفرج عنه إلا بتاريخ 2019/03/14م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أدلة وشهادات الشهود ومذكرات الموجهة من أسرة الضحية، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة المنطقة العسكرية الثانية.

رابعاً: تفجير المنازل:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (20) حالة تفجير منازل، ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقات الخاصة ببعض النماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير.

1. واقعة تفجير منزل الضحية عبد ربه محمد عبده البخيتي مديرية حبيش محافظة اب بتاريخ 2020/01/04م:

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة (4:00) مساءً الموافق 2020/01/04م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بوضع عبوات ناسفة متفجرة في منزل الضحية عبد ربه محمد عبده البخيتي (44 عاماً) الكائن في قرية عظاكم عزلة الصدر مديرية حبيش محافظة اب ومن ثم تفجيره وتسويته بالتراب.

وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم:(ي.أح.ي) و(ع.أ.أ) و(خ.أ.م.ع) فإنه في تمام الساعة (4:00) مساءً بتاريخ 2020/01/04م ، قامت جماعة الحوثي المسلحة بإخراج حملة أمنية مكونة من عدد من المسلحين على متن أطقم عسكرية إلى قرية عظاكم في مديرية حبيش، وذلك للقبض على الضحية عبد ربه محمد عبده البخيتي (44 عاماً) بتهمة أنه متمرد على الجماعة، وعندما وصل المسحلون إلى القرية رفض أهالي القرية اعتقال الضحية كونه شيخ قريتهم، وعلى إثر ذلك قامت جماعة الحوثي بتعزيز الحملة العسكرية بمجموعة أخرى من المسلحين قاموا باجتياح القرية بعد قصفها وطرد أهل القرية من داخل مساكنهم، ثم قام المسلحون بوضع عدد من العبوات الناسفة المتفجرة في منزل الضحية المذكور وتفجيره بالكامل وتسويته بالتراب.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا جـاء فـي إفـادات الضحايـا وما ورد في شـهادة الشـهود ومـا تضمنتـه الصـور المرفقـة بملـف القضيـة، تبيـن للجنـة أن الجهـة المسؤولة عـن الانتهـاك هـي قيادة جماعـة الحوثـي بقيـادة مشرفهـا الأمـني في مديرية حبيـش المدعو أبو نـواف الهتـاري، وكذا قيـادة الجماعة في محافظـة اب وعلـى رأسـهم اللـواء عبـد الواحد محمد صـلاح محافـظ المحافظة.

2. واقعـة تفجـير منـازل الضحايـا: (ج، ي، س، س) و (ن، ع، ج، س)، قريـة زوقـر - مديريـة العشـة - محافظـة عمـران، بتاريـخ 2022/06/29م.

تتلخـص الواقعـة : بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة وبحسـب مـا جـاء في إفـادة المبلـغ (ا، ع، ج، س) وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة وهـم : (ع، م، م، ع) و(ص، ع، ع، ا) بأنـه في يـوم الأربعـاء بتاريـخ 2022/06/29م أقدمـت عنـاصر مسـلحة مـن جماعـة الحـوثي بقيـادة المدعـو/ حميـد كـراع المعـين مـن قبـل جماعـة الحـوثي مديـراً لأمـن مديريـة العشـة علـى اقتحـام قريـة زوقـر بمديريـة العشـة محافظـة عمـران بعـدد مـن الأطقـم المسـلحة؛ ومـن ثـم تطويـق القريـة ومداهمـة منـازل الضحايـا: (ج، ي، س، س) و (ن، ع، ج، س), واقتحامهـا وإخـراج أسرهـم مـن النسـاء والأطفـال بالقـوة، ونهـب ومصـادرة محتوياتهـا ومـن ثـم زراعـة العبـوات الناسـفة في أركانهـا وتفجيرهـا وتدميرهـا كليـاً.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات الـتي أجرتهـا اللجنـة في هـذه الواقعـة ومـا جـاء في إفـادة المبلـغ وشـهادة الشـهود ثبـت لديهـا أن الجهـة المسـؤولة عـن الانتهـاك هـي قيـادة جماعـة الحـوثي ومسـئولها الأمـني: حميـد كـراع , المُعـين مـن قبلهـا مديـراً لمديريـة العشـة محافظـة عمـران .

خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير:

تمهيد:

خـلال الفـترة الـتي يغطيهـا التقريـر، انتهـت اللجنـة مـن التحقيـق في عـدد (6) حالـة اعتـداء علـى حريـة الـرأي والتعبـير، قامـت بهـا مختلـف الأطـراف في عـدد مـن مناطـق الجمهوريـة اليمنيـة، ثبتـت مسـؤولية جماعـة الحـوثي عـن (3) حـالات، فيمـا ثبتـت مسـؤولية قـوات الجيـش والجهـات الأمنيـة التابعـة للحكومـة عـن عـدد (3) حـالات.

وفيما يلي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. وقائع منسوبة إلى جماعة الحوثي.

1. واقعة اعتقال الناشطين الاعلاميين :

1 - أحمـد أحمـد حجـر. 2 - مصطفـى محمـد أحمـد المومـري. 3 - أحمـد يحيـى عـلاو. 4 - محمـد أحمـد المصباحـي أمانـة العاصمـة صنعـاء بتاريـخ 25 و27 ديسـمبر 2022 و 1ينايـر 2023م:

تتلخـص الواقعـة: بحسـب مـا خلـص إليـه تحقيـق اللجنـة ومـن خـلال البيانـات والمعلومـات والأدلـة الـتي تـم جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الأمـن والمخابـرات التابـع لهـت؛ وخـلال التواريـخ المشـار إليهـا أعـلاه باعتقـال الناشـطين الأربعـة 1 - أحمـد

أحمد حجر 2 - مصطفى محمد أحمد المومري 3 - أحمد يحيى علاو 4 - محمد أحمد المصباحي من أماكن متفرقة في أمانة العاصمة، حيث أن منهم من أُختطف من الشارع ومنهم من تم مداهمة منزله مباشرة واعتقاله من بين أولاده، وذلك على خلفية انتقادهم في وسائل التواصل للوضع الذي يعيشها الناس في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وعلى إثر الاعتقال تم اقتياد الضحايا إلى سجن ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات حيث تم إبقاؤهم هناك لفترة أُحيلوا بعدها إلى ما تسمى النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة في أمانة العاصمة، وبتهم مختلفة الغرض منها إرهاب الضحايا وقمع حرية الرأي والتعبير وعن طريق استخدام القضاء ومن خلال المحكمة المذكورة تحديداً، والتي تعتبر تابعة وخاضعة لسلطة جماعة الحوثي وبعد محاكمة استمرت حوالي شهرين, صدرت ضد الضحايا أحكام متفرقة تراوحت ما بين الحبس مدة ستة اشهر الى ثلاث سنوات ،ليتم بعد ذلك صدور ما سُمي بالعفو عنهم وتم إطلاق سراحهم.

النتيجة:

خلصت اللجنة في تحقيقها في هذه الواقعة إلى تأكيد أن ما مُورس بحق الناشطين الإعلاميين الأربعة المذكورين هو انتهاك لحرية الرأي والتعبير، وتأكد لدى أن اللجنة جماعة الحوثي ممثلة بقيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابعة للجماعة برئاسة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني ،وكذا رئيس وأعضاء ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة في أمانة العاصمة، هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2. واقعة اعتقال وتعذيب الصحفي (ع، و، أ، ل) مديرية ميفعة عنس - محافظة ذمار بتاريخ 2022/7/30م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة الوطنية بأنه بتاريخ 2020/7/30م قامت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي باعتقال الصحفي والناشط الحقوقي (ع، و، أ، ل) من أبناء مديرية ميفعة عنس محافظة ذمار بسبب نشره لآراءه المعارضة للجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح، ص، م، ا) و (م، ع، م، أ) بأن الضحية (ع، و، أ، ل) كان يعمل صحفياً ويمارس نشاطه الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأنه لهذا السبب كانت عناصر جماعة الحوثي تقوم بمضايقته بشكل مستمر، كما كانت تبعث له رسائل التهديد عبر عدد من الأشخاص من أبناء منطقته، وأنه لهذا السبب ونظراً لزيادة التهديدات التي كان يتعرض لها أُضطر إلى التخفي والتنقل للمبيت بين منزله ومنازل أقارب له لعدة أشهر، ثم أنه وبتاريخ 2022/7/30م، داهمت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي منزل الضحية وقاموا باعتقاله من بين أطفاله وزوجته، ثم تم نقله إلى إدارة أمن ميفعة عنس واحتجازه فيها لثلاث ساعات تم نقله بعدها إلى قسم الوحدة بمدينة ذمار والذي تم فيه التحقيق معه هناك ومن ثم نقله مرة أخرى إلى معتقل ما يُسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بمحافظة ذمار حيث تم إخفاؤه هناك عن أسرته لمدة ثلاثة أشهر، وسمح له بعدها بالاتصال بهم، وخلال فترة احتجاز الضحية في هذا المعتقل تم حجزه في زنزانة انفرادية لا يسمح له فيها بالخروج إلى الحمام إلا مرتين في اليوم، كما استمر التحقيق معه طوال الثلاث الأشهر تعرض خلالها للتعذيب النفسي والجسدي بالضرب واللطم والركل والتهديد بالقتل والتصفية ، وكان المشرف على التحقيق معه هم المدعو يحيى عبد الله الشرفي والمدعو وسيم الوشلي مسؤول التحقيقات في الأمن والمخابرات،

والـذي وجهـوا لـه عـدة اتهامـات منهـا التخابـر مـع الحكومـة الشرعيـة والتحالـف العـربي، وبعـد مـرور ثلاثـة أشـهر مـن احتجـازه في زنزانـة انفراديـة، تـم نقلـه إلـى عنـبر مـع أكـثر مـن 30 معتقـلاً مـن مختلـف المحافظـات وأن الضحيـة بسـبب الرعـب والتعذيـب الـذي تعـرض لـه أصيـب بجلطـة تسـببت لـه بمـرض شـديد كاد يمـوت بسـببها، ومـن دون أن تقـوم عنـاصر جماعـة الحـوثي المسـؤولة عـن المعتقـل بإسـعافه وتقديـم الرعايـة الطبيـة اللازمـة لـه، كمـا تـم إجبـاره أثنـاء التحقيـق علـى تسـجيل اعترافـات بعـدد مـن التهـم الملفقـة لـه، وتسـجيلها بالفيديـو والتوقيـع والبصـم عليهـا ببصمتـه في محـاضر التحقيـق.

ثـم إنـه بعـد ذلـك وبعـد مـرور ثمانيـة أشـهر مـن اعتقالـه وعـبر وسـطات وبضمانـات قبليـة مـن وجهـاء وشـخصيات اجتماعيـة مـن أبنـاء المنطقـة، وبعـد أن دفعـت أسرة الضحيـة مبالـغ ماليـة كبـيرة رشـاوي وأتـاوات لمشرفـين تابعـين لجماعـة الحـوثي مقابـل الإفـراج عنـه، وبعـد أن فرضـت عليـه الإقامـة الجبريـة ومنعـه مـن النـشر وإلزامـه بالبقـاء في منزلـه تحـت الرقابـة.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات الـتي أجرتهـا اللجنـة في الواقعـة، ومـا جـاء في إفـادة المبلـغ وشـهادة الشـهود فقـد ثبـت لـدى اللجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي وقيـادة مـا يسـمى بجهـاز الأمـن والمخابـرات في محافظـة ذمـار، وعلـى رأسـهم المدعـو يحيـى عبـد الله الـشرفي والمدعـو وسـيم الوشـلي مسـؤول التحقيقـات، والمدعـو أبـو عبـد الملـك مطهـر شرف المـشرف الأمـني للجماعـة في مديريـة ميفعـة عنـس.

3. واقعـة اعتقـال الناشـط الإعلامـي ماجـد أحمـد حسـن البازلـي - منطقـة هـبرة - مديريـة شـعوب - أمانـة العاصمـة بتاريـخ 2015/08/02م:

تتلخـص الواقعـة: بقيـام عنـاصر مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي باعتقـال الناشـط الإعلامـي الضحيـة ماجـد أحمـد حسـن البازلـي بتاريـخ 2015/08/02م، واقتيـاده إلـى مركـز الاحتجـاز في الأمـن السـياسي بأمانـة العاصمـة، وتعرضـه للاعتقـال هنـاك لمـدة تقـارب الثمـان سـنوات.

وبحسـب إفـادة الضحيـة الـذي اسـتمعت لـه اللجنـة بعـد الإفـراج عنـه، ومـا جـاء فـي شـهادة شـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة ومنهـم: (أ.ح.س) و(ع.ع.ص) و(م.م.ي)، فإنـه وعنـد السـاعة(12:00) ظهـراً بتاريـخ 2015/08/02م، وأثنـاء خـروج الضحيـة ماجـد أحمـد حسـن علـي البازلـي (24 عامـاً) مـن منزلـه في شـارع الحافـة منطقـة هـبرة مديريـة شـعوب محافظـة أمانـة العاصمـة، جـاءت سـيارتان أحدهـا تحمـل لوحـات أجـرة (تاكـسي) والأخـرى نـوع هايلوكـس، وعلـى متنهمـا عـدد مـن المسـلحين التابعـين لجماعـة الحـوثي، والـذي قامـوا باسـتيقاف الضحيـة وتكتيـف يديـه إلـى الخلـف وربـط عينيـه لمنعـه مـن الرؤيـة، واقتيـاده إلـى سـجن الأمـن السـياسي الكائـن في حـدة، ومـن ثـم وضعـه في زنزانـه انفراديـة، والتحقيـق معـه بتهمـة الكتابـة ضـد الجماعـة في مواقـع التواصـل والتحريـض عليهـا وتأييـده للشرعيـة ولقـوات التحالـف، ولكونـه عضـو في مـا يسـمى بحركـة رفـض الانقـلاب الـتي تشـكلت ونشـطت مـع بدايـة اسـتيلاء جماعـة الحـوثي علـى العاصمـة صنعـاء في سـبتمبر2014م ، وأن الضحيـة كان يتعـرض أثنـاء التحقيـق معـه للتعذيـب والـضرب علـى الأرجـل والأيـدي وتعليقـه وربطـه لسـاعات طويلـة وتقييـد أرجلـه بالسلاسـل لمـدة ثلاثـة أشـهر، إضافـة لحرمانـه مـن الزيـارة وعـدم إعـلام أسرتـه عـن مكانـه إلا بعـد مـدة سـتة أشـهر مـن الاعتقـال، وقـد اسـتمرت فـترة اعتقـال الضحيـة لمـدة سـبع سـنوات وثمانيـة أشـهر حـتى تـم الإفـراج عنـه بتاريـخ 2023/04/16م، ومـن خـلال صفقـة التبـادل الـتي رعتهـا اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما جاء في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في أمانة العاصمة والقيادي في الجماعة المدعو يحيى سريع.

ب. وقائع منسوبة للحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعة الاعتداء على مبنى نقابة الصحفيين اليمنين - مديرية التواهي - محافظة عدن بتاريخ 2023/03/01م:

تتلخص الواقعة في قيام قوات تابعة للحزام الأمني في مديرية التواهي بمحافظة عدن، باقتحام مبنى نقابة الصحفيين اليمني فرع عدن، والاستيلاء عليه وعلى كافة محتوياته وطرد الصحفيين المتواجدين بمقر النقابة ومنعهم من دخوله وذلك بتاريخ 2023/03/01م.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في تقرير فريق اللجنة المكلف بالنزول، وما أوضحته الوثائق الخاصة بملكية مبنى نقابة الصحفيين، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم:(ع.خ.ن) و(م.ص.ث) و(ف.ق.ع) فإنه في تمام الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2023/03/01م ، أقدمت عناصر تابعة للحزام الأمني في العاصمة المؤقتة عدن في مديرية التواهي، باقتحام مبنى نقابة الصحفيين اليمنين فرع عدن الكائن في الشارع العام في مديرية التواهي جوار حديقة فيكتوريا، باستخدام القوة العسكرية، وذلك بعد محاصرة المبنى وتهديد مدير فرع نقابة الصحفيين الصحفي محمود ثابت بالتصفية الجسدية وطرده من مكتبه ومن مبنى النقابة، ثم قيام العناصر المسلحة بعد ذلك بإنزال لافته النقابة من على المبنى، والاستيلاء على المبنى الذي يعود ملكيته لنقابة الصحفيين اليمنيين منذ ما قبل العام 1990م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات قيادة النقابة وما جاء في شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية من معلومات ووثائق عن الواقعة فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الحزام الأمني في العاصمة المؤقتة عدن، مديرية التواهي.

- ## القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء:

تمهيد:

أوضحت اللجنة في تقاريرها السابقة الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما هو متعلق بحقوق النساء وحمايتهن والتي يأتي من ضمنها التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي صادقت عليها اليمن، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة به الخاص بحماية حقوق النساء أثناء النزاع المسلح، خصوصاً الحماية من العنف الجنساني، ونظراً لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء، في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثير من المناطق اليمنية، وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني، خصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً وفي مقدمتها النساء، ونتيجة

لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء، وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات، فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثيراً من الاهتمام .

وتأكيداً لذلك وبالإضافة إلى تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء ضمن أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة التي تعرضها اللجنة في تقاريرها، تفرد اللجنة فيما يلي بعض النماذج المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء لتوضيح مستوى وأشكال الانتهاكات التي تمارس ضدهن في كافة المناطق ومن جميع الأطراف.

1. واقعه اعتقال وتعذيب وإخفاء الضحية (ي،ص،ع،أ) حي مسيك، مديرية آزال، أمانة العاصمة صنعاء، بتاريخ 8/ 4/ 2020م، وحتى تاريخ 10/10/ 2022م.

تتلخص الواقعة:- بأنه في حوالى الساعة 2:00 م بتاريخ 8/ 4/ 2020 قامت عناصر مسلحة من ما يسمى بالزينبيات التابعة لجماعة الحوثي بمداهمة منزل الضحية (ي،ص،ع،أ) الكائن في حي مسيك بمديرية آزال أمانة العاصمة، واعتقالها وإخفائها لمده سنتين وإطلاق سراحها بعد ذلك بتاريخ 2022/07/13م، واعتقالها مرة أخرى وإخفائها بتاريخ 2022/10/10م، ولا زالت مخفية حتى تاريخه.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (أ.م.ص.أ) وشهاده الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح.ع.ص.ح) و(أ.ع.ع.أ) فإنه بتاريخ 2020/04/07م وفي تمام الساعة 8:00 مساءً وعندما كان عاقل حارة مسيك المدعو يحيى العلفي يوزع كروت بيع الغاز المنزلي طلبت منه الضحية اعطائها كرتاً إضافياً لاحتياج أسرتها لأسطوانة غاز إضافية، وأثناء ما كانت تشرح له ظروفها وضرورة زيادة حصة عائلتها من الغاز المحدد لهم تحول الكلام بينها وبينه إلى مشادة كلامية بسبب رفضه لطلبها، وتطورت المشادة الكلامية إلى انتقادها له ولتصرفات جماعة الحوثي وتعرضها لقائد الجماعة عبد الملك الحوثي بعد رد عاقل الحارة عليها بأن الغاز هو منحة من السيد وتهديدها بسبب انتقادها للجماعة وقائدها.

وفي اليوم التالي الساعة 2:00 ظهراً بتاريخ 2020/04/08 م، داهم منزل الضحية طقم عسكري عليه عدد من العناصر المسلحة مما يسمى بالزينبيات يحملن أسلحة (كلاشنكوف) تقودهن المدعوة أمة الحق؛ والتي طلبت من الضحية الذهاب معها من دون إبداء أي اعتراض ومن دون أن ترفع صوتها، وإلا ستتعرض للضرب وبعد صعود الضحية على متن الطقم تم اقتيادها إلى جهة مجهولة.

ومن دون أن تبلغ أسرتها عن مكان اعتقالها، ومن دون أن تعطي جماعة الحوثي أي معلومات عنها وبقت أسرة الضحية تبحث عنها لدى كافة الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة، ومن خلال بعض الأشخاص والأصدقاء الذين لهم علاقات بقيادات تلك الأجهزة، إلا أنهم لم يحصلوا عن أي معلومات عنها إلا بعد مرور حوالي عامين من إخفائها وبالتحديد في تاريخ 2022/07/13م، حيث تفاجئت أسرة الضحية بظهورها أمام باب المنزل، وهي في حالة صعبة وسيئة وتظهر عليها بوضوح علامات الإرهاق والانهاك الجسدي وجسمها هزيل وشعرها تم حلاقته وأظافرها منزوعة، وعلى الفور قامت أسرة الضحية بإسعافها إلى المستشفى وهي في حالة هذيان وعقلها شبه مختل ولا تقدر حتى أن تتعرف على أفراد أسرتها، وبقيت مرقدة في المستشفى لمده يومين وبعدها خرجت إلى منزلها بعد أن استقرت حالتها، وبحسب إفادة المبلغ والشهود أن الضحية ذكرت بأنها تعرضت للتعذيب الشديد طوال فتره التحقيق؛ ومن ذلك التعذيب من خلال الصعق بالكهرباء ونزع أظافرها وحلق شعرها وإجبارها على لعق الأوساخ من الأرض بلسانها، وكل ذلك بسبب سبها اعبد الملك الحوثي زعيم جماعة الحوثي، كما كان يتم إجبارها على العمل بصناعة الخبز لعناصر الجماعة من الصباح وحتى

وقت متأخر من المساء، كما ذكرت الضحية أنها كانت محتجزة في مبني ما يسمى جهاز الأمن الوقائي التابع لجماعة الحوثي .

ثم إنه وبعد حوالي شهرين من إطلاق سراح الضحية وبالتحديد في بتاريخ 2022/10/10م، الساعة 7:00 مساءً قامت عدد من عناصر ما يسمى بالزينبيات تقودهن القيادية سكينة العقيلي بمداهمة منزل الضحية مرة أخرى واعتقالها من المنزل، واقتيادها على متن طقم عسكري وإخفائها لدى جهة وفي مكان مجهول حيث لازالت مخفية لدى جماعة الحوثي، دون أن تعلم أسرتها عن أي معلومات عنها أو عن مكان إخفائها حتى وقت كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أقوال المبلغ والشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، والقيادية المدعوة أمة الحق، وكذا القيادية سكينة العقيلي، بالإضافة إلى عاقل ومشرف حارة حي مسيك المدعو يحيى العلفي، إضافة إلى القيادات والعناصر المشاركة في اعتقال الضحية وتعذيبها في جهاز الأمن الوقائي التابع لجماعة الحوثي بأمانة العاصمة صنعاء.

2. واقعة انفجار لغم وإصابة الضحية أمل محمد علي - مديرية مقبنة محافظة تعز بتاريخ 2023/06/22م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (06:30) مساءً بتاريخ 2023/06/22م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية أمل محمد علي مقبل وذلك أثناء عودتها إلى منزلها الكائن في تبة البركّنة عزلة العبدلة مديرية مقبنة - محافظة تعز.

اسم الضحية	م	الاسم	العمر
	1	أمل محمد علي مقبل	34 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م. أ. ن. ث) و(م.ع. أ.س) و (ه. م. ع. م)، فإنه في تمام الساعة (6:00) من مساء يوم الخميس الموافق 2023/06/22م، وبينما كانت الضحية أمل محمد علي مقبل عائدة لمنزلها بعد أن اضطرت للخروج لرعي المواشي بالرغم من أنه لم يمر على ولادتها سوى عشرين يوماً، وحين كانت تقوم برعي بقرتها و(3) وأغنام تمتلكها وتعتمد عليها في معيشتها، دهست البقرة على لغم أرضي أدى إلى مقتل البقرة والأغنام، كما تطايرت شظايا اللغم لتصيب الضحية أمل مما أدى إلى إصابتها بكسور بالظهر والقدمين، بالإضافة إلى إصابتها بعدد من الشظايا في مناطق متفرقة من جسمها، وبعد سماع انفجار اللغم ذهب أخوها وبعض سكان القرية لإسعافها، إلا أن مسلحي جماعة الحوثي المتواجدين بالقرب من المكان قاموا بإطلاق النار عليهم، ومنعهم من إسعاف الضحية، وبعد وقت طويل من الانفجار، تمكن الجيران من سحبها ونقلها إلى مركز الفكيكة الصحي في عزلة حمير مديرية مقبنة، وهو الأقرب إلى منطقتهم لإجراء الإسعافات الأولية، ثم تم بعد ذلك نقلها إلأى مستشفى الثورة في مدينة تعز، واستغرق نقلها حوالي (7) ساعات بسبب إغلاق الطرق الرئيسية واضطرار المسعفين إلى المرور بطرق جبلية وعرة من أجل الوصول إلى المدينة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحية والصور المرفقة بملف القضية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي المتواجدة في مديرية مقبنة، بقيادة المدعو أمين حميدان المشرف العام لشئون الساحل، والعميد أحمد عبد الله الشرفي قائد محور تعز المعينان من قبل الجماعة، التي قامت بزراعة ألغام فردية في مناطق وبيئات النساء المتمثلة بالمراعي وأماكن المياه.

3. واقعة التهجير القسري للضحية جليلة مقبل هائل في قرية الحود - مديرية الصلو محافظة تعز بتاريخ 2016/09/28م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (08:00) صباحاً بتاريخ 2016/09/28م، تم تهديد وتهجير المواطنة جليلة مقبل هائل وأسرتها المكونة من (14) شخصاً من منزلها في قرية الصيار مديرية الصلو محافظة تعز.

وبحسب ماورد في إفادة الضحية وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومن بينهم: (ج.س. أ) و (ع. ع. م.ع) و (ه. ع. ع. ص) فإنه في تمام الساعة (08:00) صباحاً بتاريخ 2016/09/28م، جاء مسلحو جماعة الحوثي إلى قرية الصيار بمديرية الصلو، وبالتحديد إلى منزل الضحية جليلة مقبل هائل (60 عاماً) وطلبوا منها الخروج من المنزل هي وأبناءها البالغ عددهم (14) شخصاً جميعهم من أبنائها وبناتها وزوجات أبناءها وأحفادها، وهددوها بأنه ما لم تغادر المنزل فإنهم سيقومون بتفجيره، بالرغم من محاولت الضحية جليلة إقناعهم والتودد لهم بأنها وأسرتها لا يملكون سكناً آخراً، وليس لديهم مال لكي ينزحوا ويدفعوا إيجاراً، إلا أنهم أصروا على خروجها مع أسرتها، واضطرت جليلة لإخراج أسرتها فيما بقت هي بالمنزل الذي بنته من عملها بالأرض وعاشت به طول حياتها الزوجية وذلك لكي تحرسه من أي اعتداء أو نهب، لكن مسلحي جماعة الحوثي عادوا في اليوم الثاني وأطلقوا الرصاص على منزلها وطلبوا منها الخروج من منزلها دون أن تحمل أي شيء من محتويات المنزل، والاكتفاء بملابسها الشخصية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فإن جماعة الحوثي بقيادة قائد جبهة الصلو المعين من الجماعة المدعو العميد حمود الشيبة هي المسؤولة عن تهجير الضحية من سكنها وبقية أسرتها بالمخالفة لجميع القواعد والأعراف ومبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني الخاص بحماية المدنيين خاصة النساء.

4. واقعة انفجار لغم أرضي بالضحية مريم علوي عبد الكريم الهشامي في منطقة طياب - مديرية ذي ناعم- محافظة البيضاء، بتاريخ 2021/09/01م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة 5.00 مساءً بتاريخ 2021/09/01م ، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية مريم علوي عبد الكريم الهشامي تبلغ من العمر ( ) في منطقة طياب - مديرية ذي ناعم- محافظة البيضاء، وأدى إلى إصابة الضحية ونفوق عدد من أغنامها.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م. ع. م) و (س. ع. س) ، فإنه في يوم الأربعاء الساعة 11.00 صباحاً بتاريخ 2021/09/01م ، كانت الضحية ترعى أغنامها كالمعتاد في الجبال المحيطة بقريتها في منطقة تعرف بحنكة العبيد، حيث كانت هذه الأغنام تمثل مصدر رزق الضحية وأسرتها الوحيد، وأثناء قيامها بالرعي انفجر عدد من الألغام الأرضية التي زرعتها جماعة الحوثي في أطراف قرية طياب لحماية مواقعها في المنطقة، وأدى الانفجار إلى نفوق (25) رأساً من أغنام الضحية ونجاتها بأعجوبة من موت محقق بعد إصابتها بحالة من الفزع والذهول.

وقد هرع الأهالي فوراً وبعد سماعهم للانفجار في محاولة لإسعاف الضحية إلا أن أفراد جماعة الحوثي طوقوا المنطقة ومنعوهم من الاقتراب أو التصوير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، في الواقعة المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبيَّن للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في محافظة البيضاء المدعو / حمود محمد شتان ومشرف الجماعة بالمديرية/ عبد الله محمد الريامي ومراد عبد الله الريامي.

- **القسم الرابع: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز):**

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الانتهاء من الرصد والتحقيق (4) وقائع ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (7) ضحايا، جميعهم من المدنيين.

فيما يأتي نموذج من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1. **واقعة قصف مدنيين، مديرية الصومعة - محافظة البيضاء، بتاريخ 2018/03/29م.**

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة (2.00) مساءً بتاريخ 2018/03/29م، أطلقت طائرة بدون طيار أمريكية صاروخاً على سيارة صالون (لاندكروزر تويوتا) تقل خمسة من المدنيين من عائلة المنذري، قتل على إثرها ثلاثة أشخاص فوراً، في حين أصيب اثنان؛ تم إسعافهما على الفور إلى مستشفى الصومعة وتوفي أحدهما في المستشفى في حين خضع الآخر وهو سائق السيارة للعلاج من إصابات خطيرة تعرض لها.

أسماء وبيانات الضحايا

م	الاسم	العمر	نوع الانتهاك
1	الحاج سالم محمد المنذري	72 عاماً	قتل
2	محمد صالح محمد المنذري	55 عاماً	قتل
3	عبد الله صالح أحمد المنذري	47 عاماً	قتل
4	ناصر أحمد عمر المنذري	50 عاماً	قتل
5	عادل عبد الله المنذري	42 عاماً	إصابة

وقد قام فريق اللجنة المكلف بالرصد بالانتقال إلى مكان وقوع القصف والاستماع إلى إفادات عدد من ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (م. ي. م) و (أ. ع. م) والذين شهدوا بأنه عند الساعة 2.00 مساءً بتاريخ 2018/03/29م، تم قصف سيارة على متنها خمسة أشخاص من المدنيين، كانوا متجهين إلى احدى مشايخ الصومعة لحل قضية نزاع حول أرض، كما جرت العادة والأعراف لدى القبائل، وأثناء مرور السيارة في الخط العام الاسفلتي الرابط بين العقلة ومركز مديرية الصومعة، تم استهدافها بصاروخ من طائرة أمريكية بدون طيار (درونز).

وفور وقوع الحادث هرع المواطنون إلى مكان الحادث وشاهدوا ثلاث جثث متفحمة إثر الحريق الذي نشب في السيارة بسبب الصاروخ، في حين أُصيب اثنان من الركاب بإصابات بليغة؛ وقام المواطنون بنقلهم وإسعافهم للعلاج في مستشفى الصومعة، حيث توفي أحد الضحايا فور وصوله إلى المستشفى في حين خضع الضحية الخامس للعلاج، كما تسبب القصف في تلف السيارة بشكل كامل.

وبحسب إفادة الشهود ومن تم السماع لأقوالهم من أبناء المنطقة فإن الضحايا جميعهم عمال مدنيون ومعروفون في إطار المنطقة بعدم علاقتهم بأي تنظيمات ارهابية.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من تحقيقات في هذه الواقعة بالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين مدنيين، خلصت اللجنة إلى مسئولية القوات الأمريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات المؤدية إلى ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات.

التحديات والصعوبات

مع مرور أكثر من (8) سنوات على عمل اللجنة الميداني في التحقيق المباشر في انتهاكات حقوق الإنسان، استطاعت اللجنة التغلب على الكثير من التحديات التي تواجه عادةً أعمال التوثيق والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، واستطاعت كسب ثقة الكثير من الضحايا في كافة المحافظات، إلا أنه وكشأن أي عمل فعلي في حماية حقوق الإنسان، وإنصاف الضحايا، خاصة في ظل أوضاع الحرب وتعدد الأطراف، واجهت اللجنة الوطنية وغيرها من المؤسسات والجهات المحلية والدولية تحديات، من أهمها:

1. عدم الالتزام بالهدنة الإنسانية، واستمرار أعمال العنف واستهداف المدنيين وزراعة الألغام وسقوط ضحايا، وهو الأمر الذي ضاعف من جهود اللجنة.
2. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة، وتأخر بعض الأطراف في الرد على مذكرات اللجنة واستفساراتها الموجهة بشأن ادعاءات انتهاكات منسوبة لمحسوبين عليها.
3. إحجام بعض الفئات من الضحايا عن التبليغ نظراً لخصوصية الانتهاكات وصعوبة توفير أدلة بشأنها، ومن ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.
4. صعوبة التنقل في المديريات التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرق الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.
5. تردي مستوى الخدمات العامة في غالبية مناطق الجمهورية خاصة خدمات الاتصالات والكهرباء والطرق، الأمر الذي نتج عنه صعوبة وصول الراصدين للمناطق النائية، والتواصل معهم وإرسال المعلومات من قبلهم للجنة.

التوصيات:

على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقاريرها العشرة السابقة وتقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، إلا أن عدداً من التوصيات لم يتم تنفيذها من قبل الأطراف، وهو ما ساهم في استمرار عدد من الانتهاكات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، وأوضحت عدداً من نماذجها في هذا التقرير وما سبقه من تقارير سابقة، موضحة فيها مسؤولية كل طرف عن عدد من أنواع انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

- وتضع اللجنة هنا عدداً من هذه التوصيات لكافة أطراف النزاع، وإلى كل طرف على حدة

إلى جميع الأطراف:

1. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها السابقة
2. تجديد الهدنة الإنسانية التي تم البدء فيها في أبريل 2022م، والإلتزام ببنودها المتعلقة بوقف أعمال الحرب والعنف والأعمال العسكرية ورفع الحصار عن تعز، وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات، للمساهمة في الحد من الانتهاكات وإعمال حقوق الإنسان.
3. تسهيل وتيسير أعمال الغوث الإنساني للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
4. تمكين كافة المواطنين في جميع المناطق من الوصول الآمن للموارد.
5. وقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون والاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، وتقييد الحريات وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية.
6. حماية الأطفال وضمان عدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة الستة، ومنع تعرض النساء والمهشمين لأشكال العنف والتمييز.
7. التوقف عن الممارسات القمعية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، التي تمس حقوقهم، وحقوق المجتمع في الحصول على المعلومة.
8. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها الميداني العامل في كافة المحافظات وتيسير جميع أعمالها وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان الصادرة من العام 2015م وآخرها القرار الصادر في أكتوبر2022م.

توصيات إلى الحكومة الشرعية

1. إيقاف عمليات الاعتقال الغير قانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني، في كافة المعتقلات والسجون الغير قانونية.
2. بناء قدرات قطاع العدالة والأمن وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء محكمة ونيابة نوعية مختصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الذي يكفل عدم الإفلات من العقاب.

3. توفير خدمات الحماية والرعاية للأطفال وللنساء، خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.
4. اعتماد سياسة اقتصادية شاملة، تساهم في إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة على المواطنين والاستمرار بصرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.
5. تفعيل كافة مؤسسات الدولة الخدمية " الصحة، الكهرباء، الماء، النظافة، وضمان حصول المواطنين على حقوقهم الاجتماعية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها اليمن.

توصيات إلى جماعة الحوثي

1. وقف أعمال العنف ضد المدنيين واستهدافهم، خاصة أعمال القنص والاستهداف بالطائرات المسيرة، والإلتزام ببنود الهدنة الإنسانية.
2. الكف عن استهداف الأعيان المدنية، والمنشئات الاقتصادية والحيوية، وموانئ النفط وتهديد السفن.
3. التوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، واتخاذ إجراءات منع تجنيدهم وعدم تكرارها.
4. الكف عن إجراء التعديلات الطائفية في المناهج الدراسية، ووقف استخدام المدارس والمنشئات الحكومية في إقامة الدورات الثقافية والمخيمات الصيفية الطائفية.
5. الامتناع عن مضايقة التجار وابتزازهم، ووقف أعمال الجبايات ومصادرة أموال وممتلكات المواطنين.
6. إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وممارسات التضييق على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.
7. التوقف الفوري عن ممارسة كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي عامة؛ وضد النساء خاصة؛ بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة، وتقييد حرية الحركة والتنقل للنساء.
8. الامتناع عن زراعة الألغام والإلتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعتها.
9. تعيين ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها لضمان قيامها بالمهام الموكلة لها بالتحقيق في كافة الانتهاكات.

التحالف العربي لدعم الشرعية

1. المساهمة في إيجاد سلام عادل شامل في اليمن، قائم على احترام حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وانصاف الضحايا.
2. دعم الحكومة اليمنية في توحيد الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية، ووضع تلك الأجهزة والقوات تحت سيطرة الحكومة الشرعية، لضمان بسط سلطتها على كافة أراضي الجمهورية، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرفاه لكافة اليمنيين.
3. زيادة مستوى التعاون مع اللجنة وسرعة الرد على الاستفسارات المقدمة منها بشأن الوقائع

المنسوبة للطيران، والتي حدثت خلال السنوات الماضية وما تزال اللجنة تتابع التحقيقات فيها.

توصيات إلى المجتمع الدولي

1. دعم عمليات بناء السلام الشامل الفاعل في اليمن والاتفاقيات التي ترعاها الأمم المتحدة، وإشراك المجتمع المدني والنساء وروابط الضحايا في مساراتها المختلفة، والحرص على تمحورها على إتباع نهج العدالة الذي يؤمن المساءلة وعدم تكرار الانتهاكات وتعويض الضحايا والإصلاح المؤسسي والأمني.
2. تقديم الدعم الفني لمؤسسات الدولة في اليمن للنهوض بها لاسيما النظام القضائي، وأجهزة إنفاذ القانون.
3. الضغط على أطراف النزاع بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتيسير أعمالها ورفع مستوى الدعم المقدم لها من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

الرقم : .....
التاريخ : .....
الموافق : .....

الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
الصادر العام
الرقم: ١٩٠٦/٢١
التاريخ:
المرفقات: ٢٠٢٢/١١/١٣

الأخ/ وزير الدفـــاع — **المحـــترم**
الأخ/ وزير الداخليـة — **المحـــترم**
الأخ/ رئيس جهاز الأمن القومي — **المحـــترم**
الأخ/ رئيس جهاز الأمن السياسي — **المحـــترم**
الأخوة/ محافظي المحافظات — **المحترمون**

تحية طيبة . .

مرفق بهذا صورة رسالة الأخ/ مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (740/م ر/2022)، بتاريخ 2022/10/29م، المتضـمنة توجيهات فخامة الأخ/ رئيس مجلس القيادة الرئاسـي، بالأخذ بتوصـيات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسـان، التي تهدف إلى تحسـين وضـع حقوق الإنسـان ومحاسـبة مرتكبي الانتهاكات المحسـوبين على الجهات العسـكرية والأمنية، وتحسـين بيئة السـجون، وكفالتها لحقوق السـجناء والمحتجزين، كما هو موضح بالمرفق../.

يتم التوجيه لكافة المؤسسات والأجهزة التابعة لكم؛ بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسـان، والرد على اسـتفسـاراتها الموجهة لهم، والتشديد على عدم ممارسة أي انتهاكات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الإنساني الدولي، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من المحسوبين على الجهات العسكرية والأمنية، وتحسـين بيئة المؤسـسـات العقابية، وضـمان حصـول السـجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة وفقاً للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية../.

وشـــكراً ؛؛؛

د. معين عبدالملك سعيد

رئيس مجلس الوزراء

الجمهورية اليمنية
البيت الوزراء

صورة مع التحية لـ:
- مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان
- وزير العـــدل
- النائب العـــام
- الأمين العام لمجلس الوزراء

الجمهورية اليمنية
مكتب رئاسة الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٢٠٠٢/م/١٧٤
التاريخ: ٢٠٠٢/٧/٢٩
الموافق: .....

دولة د . معين عبدالملك سعيد

رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية طيبة وبعد،،

امنياتنا لكم بالتوفيق الدائم في مهامكم واعمالكم، تقضي توجيهات فخامة الأخ رئيس مجلس القيادة الرئاسي (حفظه الله) بمخاطبتكم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه المعنيين في الحكومة والمؤسسات بسرعة التجاوب مع توصيات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان الواردة في تقريرها العام والتي تهدف الى تحسين وضع حقوق الانسان ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات المحسوبين على جهات امنية وعسكرية إضافة الى تحسين بيئة المؤسسات العقابية المتمثلة في السجون وكفالتها لحقوق السجناء والمحتجزين ، وتوجيه كافة الوزارات والأجهزة العسكرية والأمنية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية بتعامل البناء وسرعة الرد على استفسارات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان الموجهة اليها .

وتقبلوا تحياتنا،،،

أ.د. يحيى محمد الشعيبي
مدير مكتب رئاسة الجمهورية

الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.